الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كليـــــــــة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـــم التاريخ

الجزائر في عهد الحاكم العام مكماهون "1870-1864"

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- أمينة طواهرية
- جيهان عيساوي

إشراف الأستاذ:

- أ.د. رمضان بورغدة

تشكيلة لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	أ.د.الشايب قدادرة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
02	أ.د.رمضان بورغدة	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
03	أ.د. السبتي بن شعبان	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ مساعد "أ"	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله و قبل كل شيئ و اخر و بعد كل شيئ و دائما دوام الحي القيوم

الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

قال الرسول صلى الله عليه وسلم :**" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "**

نشكر الله على نعمته التي لا تقدر و لا تحصى و على توفيقه لنا لاتمام هذا العمل

لقوله : **"و لئن شكرتم لازيدنكم "**

ومن هذا المنطلق نتقدم بجزيل الشكر إلى **الأستاذ المشرف** لاقتراحه موضوع المذكرة وعلى المعلومات القيمة التي لم يبخل علينا بها فجزاه الله من فضله و كرمه هو.

نتقدم جزيل الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل

من قريب و بعيد.

واخيرا تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

أمينة وجيهان

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحباته سماحة العارفين إلى قدوتي الأولى وتراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود ،إلى من رفعت رأسي عاليا إفتخارا به

"أبي العزيز أدامه الله ذخرا لي "

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشائها قبل يديها ،إلى شجرتي التي لا تذبل ،إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين

" أمي الحبيبة حفضها الله "

إلى الشموع التي تنير لي الطريق أخي

"عامر" وأختي **"زينب "**

هم من شجعوني وواصلو العطاء دون مقابل

إلى من لم تربطني بهم علاقة النسب بل عطر الصداقة **أصدقائي**

" يسرى بوشمال ، جمانة مصار ، مريم نور الهدى ليتيم ،نوال غابة ، سعيد حمودة ، حسام غريسي" .

إلى من تقاسمت معي عناء إنجاز هذا العمل "جيهان عيساوي"

وأخيرا وليس آخرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى من يتكبد عناء قراءته

سواء لتقييمه أو لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله

آمينة

إهداء

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد،

اهدي هذا العمل المتواضع إلى **"أمي وأبي" العزيزين حفظهما الله** لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي.

وكذلك الى **نفسي** التي تعبت وسهرت على هذا العمل المتواضع.

الى زوجي **"ناصر"**

إلى أفراد أسرتي اخوتي

"أشرف" و"هبة" و "رؤية"

الذين كانوا لي السند والداعم الأكبر

كذلك إلى صديقتاي اللتان كانتا سندا لي طوال المشوار

"ميكا" و"ذكرى"

وإلى صديقاتي **"يسرى" " أماني" "لارين" "وتين"**

إلى من تقاسمت معي عناء إنجاز هذا العمل **"أمينة طواهرية"**

جيهان

الشيء الوحيد الذي تحتاج إلى إعادة النظر فيه هو إلى أي مدى وصلت.

قائمة المختصرات:

الاختصار	شرحه
ج	جزء
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
ت	تاريخ
د.ت	دون تاريخ
تح	تحقيق
تر	ترجمة
د.م.ن	دون مكان النشر
ط.خ	طبعة خاصة

المختصرات بالفرنسية :

Op.cit	***Ouvrage prècèdemment cite***
ibid	***ibidem***
p	***Page***
tomme	***T***

مقدمة

تعد مرحلة الوجود الاستعماري من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر و عاشت خلالها ظروفا قاسية مست جميع الميادين حيث عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى تطبيق سياستها الخاصة و التي تهدف إلى الاحتلال الكامل و الاستيلاء.

حملت ثورة فرنسا ابان قيامها 1848 الكثير من التغييرات سواء على الساحة الفرنسية أو في الجزائر التي أقر بشأنها الدستور الجديد الإلحاق الرسمي للجزائر بفرنسا، وبانتخاب نابليون الثالث رئيسا للجمهورية قام بتغيير النظام الجمهوري إلى نظام إمبراطوري سنة 1852 م وبدأت معه مرحلة جديدة عكستها سياسة مغايرة مختلفة للتي سبقتها، تخللها الكثير من الغموض.

اتبعت فرنسا تجاه الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية سياسة مضطربة متقلبة في كثير في الميادين والمجالات، جمعت فيها بين سياسة الغزو والتوسع والتهجير والاستيطان ومحاولة إرضاء الجزائريين بالتواجد الاستعماري في الجزائر بتطبيق سياسة الإدماج الكامل، والاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير.

وانطلاقا من هذا وقع اختيارنا على الموضوع الذي كان تحت عنوان " الجزائر في عهد الحاكم العام مكماهون"، قصد إبراز الطرق و الأساليب التي اعتمدها مكماهون تجاه الجزائر طيلة فترة حكمه كحاكم عام للجزائر، والوقوف على ترسانة القرارات والمراسيم والقوانين العديدة التي وضعها تجسيدا لمشروع فرنسا الاستعماري.

دواعي اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا الى هذا النوع من المواضيع إلى جملة من العوامل، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، لذا نذكر التالي

- **الأسباب الذاتية:**
  - حب الجزائر والرغبة في معرفة كل تفاصيل كفاح شعبها ونضاله
  - رغبتنا في تتبع مسار حياة شخصية مكماهون من خلال سياسته التي انتهجها اثناء فترة حكمه في الجزائر
  - الرغبة في الوقوف على تفاصيل هذه المرحلة الهامة من تاريخ الجزائر ومحاولة التعمق فيها أكثر بالبحث والتقصي، كونها تمثل حلقة رئيسة في التاريخ الوطني الذي لا يمكن تخطيها او تهميشها

- مع اعتقادنا ان الموضوع لم يطرح من قبل و لم يصادفنا في دراساتنا السابقة جعل الرغبة فينا تتولد كاختياره موضوعا للدراسة

- **الأسباب الموضوعية :**

- معرفة التطورات و التغيرات الهامة التي عرفتها السياسة الاستعمارية بالجزائر في أعقاب قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية
- إدراك كنه او حقيقة السياسة الاستعمارية التي تبناها الحاكم العام مكماهون على غرار سياسة الاستيطان و الادماج
- الوقوف على ترسانة التشريعات و القوانين التي سنتها الإمبراطورية الفرنسية الثانية اثناء فترة حكم مكماهون كحاكم عام للجزائر لتوطيد دعائمها وحماية مصالحها بالجزائر
- التعرف على مواقف الأطراف المختلفة من السياسة الفرنسية المنتهجة

حدود الدراسة :

وقد حصرنا فضاء البحث ما بين (1864 / 1870) أي النصف الثاني من القرن 19 على وجه التقريب ، باعتباره من أصعب المراحل التي مرت بها البلاد والتي شهدت فيها استمرارية للانتفاضات و المظاهرات والمقاومات الشعبية ، في المقابل نجد سياسة متقلبة متلونة سلكتها واعتمدتها الإمبراطورية الفرنسية الثانية بالجزائر ؛ جمعت فيها الإدارة الاستعمارية بين أسلوب القهر والقمع والإرهاب وسياسة الحرص على أريحية الجزائريين نظريا .

أهداف الدراسة :

تنحصر أهداف دراستنا حول هذا الموضوع في النقاط التالية :

- تسليط الضوء على السياسة المتعبة من قبل مكماهون تجاه الجزائر ، وإبراز مختلف الإجراءات الهادفة إلى تكريس فكرة الجزائر فرنسية و ان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، والتمكن من القضاء على المقاومة بأشكالها ، بالوقوف على ازدواجية الممارسات الاستعمارية في عهد الإمبراطورية من سعي لتفتيت البنية الاقتصادية والاجتماعية التي كان القصد من ورائها توطيد الاستعمار الفرنسي بالجزائر و الاحتفاظ بالجزائر فرنسية الى الابد أي الوقوف على النهج الذي وضعه و خطه مكماهون في استراتيجيته بالجزائر

- تنبيه الدارسين و الباحثين في مجال التاريخ الى وجود جانب من تاريخنا الثوري لا يزال مجهولا و يجب عدم تهميشه و تخطيه

الإشكالية المطروحة في الدراسة :

و للإلمام ببعض الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا قمنا بطرح إشكالية رئيسية تمثلت في محاولة معرفة طبيعة السياسة التي انتهجتها ماكماهون بالجزائر وعلاقاته مع مختلف الأطراف الفاعلة بالبلاد من معمرين وعسكريين وأهالي مسلمين جزائريين و لذلك جاء التساؤل على هذا النحو :

- ✓ **ما هي الإستراتيجية التي خطتها الإمبراطورية الفرنسية الثانية اثناء فترة حكم مكماهون كحاكم عام للجزائر لتوطيد الاستعمار الفرنسي بالبلاد والاحتفاظ بالجزائر فرنسية إلى الأبد ؟ وما هي الأسس والآليات التي قامت عليها هذه السياسة ؟**

وأطرنا هذا الموضوع بمجموعة من التساؤلات الفرعية التي ستتم الإجابة عنها في هذا لبحث من قبيل :

- من هو ماكماهون ؟ و ما هي الظروف التي أحاطت بوصوله إلى سدة الحكم ؟ كيف تحول من مارشال إلى حاكم عام في الجزائر
- فيما تجلت مختلف ردود الفعل من سياسة ماكماهون خلال هذه الفترة و كيف تعاملت الادارة الاستعارية مع مختلف الازمات التي عاشتها الجزائر
- ما اهم المشاريع التي انتهجها و اعتمدها مكماهون في الجزائر بغية انجاح المشروع الاستعماري و ماهي نتائج و اثار السياسة على الجزائر سكانا و معمرين؟
- فيما تجلت مواقف مختلف الأطراف من سياسته المنتهجة؟

خطة الدراسة:

يتألف هذا البحث من مقدمة و لمحة تاريخية و ثلاثة فصول و خاتمة مرفوقة بملاحق و كذا قائمة المصادر و المراجع

فاللمحة تحدثنا فيها عن مكماهون واصله واصل عائلته ومولده ونشأته وتعليمه وأهم اعمالهم وانجازاته والمناصب التي تقلدها حتى وصل لسدة الحكم كحاكم عام بالجزائر إلى نهاية حكمه بالجزائر وتقلده منصب رئيس فرنسا حتى وفاته ولقد تحدثنا كذلك عن علاقته بالامبراطور نابليون الثالث.

بالفصل الاول خصصنا الحديث عن سياسة مكماهون في الجزائر و الذي قسمناه الى ثلاثة مباحث فالاول يتحدث عن قانون سيناتوس كونسيلت 1865 و الثاني عن المراسيم القضائية و كذا الادارية اما الثالث عن حملة لافيجري التنصيرية.

اما الفصل الثاني فتطرقنا فيه الى الحديث عن مكماهون و الجوائح الكبرى في الجزائر فالمبحث الاول جاء بعنوان الكوارث الطبيعية و الثاني الامراض و الاوبئة في حين ان الثالث تحدث عن المجاعة التي حدثت 1866 / 1868

و جاء الفصل الثالث تحت عنوان ردود الفعل المختلفة م سياسة مكماهون في الجزائر فذكرنا في المبحث الاول عن مقاومتي المقراني و سيدي الشيخ و عوامل قيام كل مقاومة منهما ثم تحدثنا بالمبحث الثاني عن رد فعل المعمرين و عن انهيار الحكم العسكري

وفي الخاتمة سجلنا أهم الاستنتاجات التي خلصنا اليها من دراستنا و التي أرفقناها بمجموعة من الملاحق تخدم الموضوع و كذا قائمة المصادر و المراجع.

المناهج المتبعة في الدراسة:

إرتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج في دراستنا هاته وهي المنهج التاريخي، يأتي تركيزنا على هذا المنهج باعتباره لا يقتصر على سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج تراكمات سابقة، وهذا من خلال تتبع أهم الأحداث وأبرز الوقائع التي شهدتها الفترة المدروسة والوقوف على أشكال وأسس وآليات السياسة الفرنسية أثناء فترة حكم مكماهون ...

كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للأحداث والمواقف من تنصيب مكماهون كحاكم عام للجزائر 1864-1870 مرورا بالجوائح الكبرى التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة .. مرورا بفترات النضال التي تجلت في الانتفاضات والمقاومات الشعبية إلى سقوط النظام العسكري وقيام النظام المدني في أعقاب الهزيمة الفرنسية أمام الألمان عام 1870.

كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الأوضاع من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة فيها .... وهذا من خلال وصف الواقع الاجتماعي للجزائريين وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بينهم وبين إدارة الاحتلال في ظل السياسية الاستعمارية القمعية المنتهجة.

بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى النصوص المكتوبة في أعمدة صحيفة البصائر بأعدادها ... وقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف الوثائق والبيانات والرسائل الواردة في المصادر ...خاصة رسائل نابليون الثالث إلى الحاكم العام مكماهون وترسانة التشريعات والمراسيم الصادرة ، لاستنباط بعض الأحكام واستخلاص بعض الآراء والأفكار التي تعكس لنا جوانب من السياسة المنتهجة.

ولقد فرضت علينا الدراسة إتباع المنهج الإحصائي والذي وظفناه من خلال التطرق لسنوات ظهور الأوبئة والمجاعات وذلك من خلال إحصاء ضحاياه وإدراج بعض الجداول

المصادر و المراجع :

ومن أهم المصادر والمراجع المتعمدة في موضوعنا هذا :

1. يحي بوعزيز بعنوان : سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 اعتمد ناه في الفصل الثاني المشاريع الإصلاحية بالجزائر كالإدماج وكذلك رد فعل المعمرين.
2. أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الرابع ، أفادنا في اللمحة والفصل الأول سياسة مكماهون في الجزائر .
3. يحي بوعزيز : ثورات القرن التاسع عشر والعشرين ، الجزء الأول أفادنا في ردود فعل الجزائريين من سياسة مكماهون المتمثلة في مقاومتي المقراني و أولاد سيدي الشيخ.
4. الجيلالي صاري :الكارثة الديموغرافية 1867-1868, والذي قد اعتمدنا عليه في الفصل الثاني خاصة في المبحث الثاني والثالث.

العراقيل والصعوبات :

واجهتنا بعض العقبات، من أهمها:

- صعوبة الموضوع وتشعبه وتفرع جزئياته ومعطياته بحيث أنها كانت السياسة الاستعمارية في عهد مكماهون مشروعا متكاملا لتذويب المجتمع الجزائري.
- جمع مصادر المعلومات وجمعها في قالب واحد دون الوقوع في تناقض و تجنب اختلاف آراء الباحثين حول مختلف الحوادث.
- ترجمة المراجع الفرنسية بشكل صحيح والحفاظ على سلامة اللغة ودقة التعبير وهو ما ينطبق أيضا على المراجع الإنجليزية.

لمحة تاريخية

مولده و نشأته:

تنحدر عائلة مكماهون من إحدى أقدم العائلات في إيرلندا و التي قامت بتقديم العديد من الزعماء المحليين و رؤوساء الأراضي، شهد اسمهم جميع النضالات التي خاضها الشعب الايرلندي من أجل الاستقلال، و يحتل مكانة كبيرة في تذكرة الشهداء لهذا الشعب المحروم و المظطهد و الذي لم ييأس أبدا، بعد معركة بوين هاجر حوالي خمسة عشر ألف إيرلندي إلى فرنسا، بما في ذلك عائلة مكماهون، و لقد تم التحقق و الإعتراف بنبلهم من قبل الملك و إستقروا و عائلتهم في بورجاندا بالقرب من أوتون على ضفاف نهر صغير يسمى دري و هي ممتلكات عائلة مكماهون و هنالك ولد في 13 يونيو 1808 ماري إدنيك باتريس موريس دي مكماهون، و لقد كان الابن السادس عشر من بين سبعة عشر طفلا لماركيز تشارلز لوردي مكماهون[1] كان والد المارشال مكماهون جنديا أيضا و لقد كان صديقا لتشارلز العاشر، و كان برتبة ملازم أول في جيوش فرنسا، و لقد كانوا جنسا من المحاربين عم بطلنا الماركيز دي مكماهون لواء في الخدمة الفرنسية و شقيقه الأكبر كان رائد[2] قيل أنه أنتحر بسقوطه من على حصان خلال سباق كان أحد اخوته الآخرين صياد كبيرا مثله يحمل اسم مكماهون دي ريفولت بشكل خاص، ولدى مكماهون إثنان فقط من الاخوات تم تعيين والده كمشير معسكر في عام 1814. عمل بهذه الصفة تحت النظام الملكية الجديد و ظل صديقا حميما للملك شارل العاشر الذي دعاه للجلوس في مجلس النظراء في عام 1827[3] تخبرنا السلطات الفرنسية أن المارشال من جانب والدته لديه الدم الأرجواني لدوقات كارامان و أمراء سيماي يختلطون في عروقهم مع ..... أو براين الأكثر فخرا و أكثر ملكية[4] و هما من أحفاد الريكيه الشهير الذي فتح قناة لانفدوك في عام 1666[5].

[1] Paul estienne, **histoire complete du matechal** , prèsedent de la repeblique francaise, libraire universelle d'abfred dequesne, paris, p 17

[2] Dh firinne, eugenne o'curry, **life of marshal macmahon duke of magneta** , prinded and published at the crishman, 2007, dublin, p6

[3] Op-cit, p18

[4] Dh firime eugenne, op-cit , p 17

[5] Paul estienne , op.cit, ,p18

عندما كبر موريس دي مكماهون بما فيه الكفاية لبدء دراسته وضع في المدرسة الدينية الصغيرة في أوتون ثم دخل في المؤسسة التحضير vert sailles و في عام 1825 وعندما كان عمره 17 سنة تم قبوله في مدرسة سان بيير العسكرية الخاصة ملازم ثاني، في عام 1827 كان طالب في مدرسة تطبيق الأركان[1]

في عام 1830 تم فصله الى الفوج الرابع من الفرسان ثم إلى فوج المشاة من الصف العشرين[2] فتحت الجزائر التي تم البدء في غزوها قريبا لهذا الجيل الجديد من الظباط مسيرة طويلة من المعارك و القتالات و الأعمال العامة أو الجزئية، حيث كان عليهم أن يجدوا العديد من الفرص للتمييز، و تم إرسال الملازم الثاني دي مكماهون هناك من البداية في 12 ماي 1830، و عندما سافر إلى الجزائر و جد نفسه عند الاستيلاء على الجزائر، وعمل ضابطًا للجنرال ميشال جاك ، بارون آتشارد.

عاد إلى فرنسا في عام 1831 وعُين ملازمًا في 20 أبريل وألحق مرة أخرى بالفوج العشرين من إنفانتري دي ليني ، قبل أن ينتقل إلى الفوج الثامن من cuirassiers كمساعد ملازم أول. في عام 1832 ، كان جزءًا من الفيلق الذي تدخل في بلجيكا وتم تعيينه مساعدًا للجنرال أتشارد في 16 يناير. عند عودته إلى فرنسا ، تم تعيينه ملازمًا مساعدًا في الفوج الأول من cuirassiers في عام 1833 ثم قائدًا في نفس الفوج في 20 ديسمبر من ذلك العام. ظل مع الفوج حتى عام 1835 ، عندما تم تعيينه كمساعد للجنرال أنطوان ألكسندر جوليان دي بيلير، بعد فترة وجيزة قضاها كجزء من الطاقم العسكري في المعسكر في كومبين عام 1836 ، أصبح مساعدًا للجنرال لويس برو في 18 أكتوبر 1836[3].

تم إرساله إلى الجزائر حيث شارك في نوفمبر في التدخل في قسنطينة ، وفي العام التالي ، في حصار المدينة المذكورة أعلاه ، هذه المرة كمساعد للجنرال تشارلز ماري كومت دينيس دي دامريمونت ، الحاكم العام. بحلول عام 1838 ، كان في هيئة الأركان العسكرية في الفرقة العسكرية 21 في بربينيان ، وفي عام 1839 ، كان في هيئة الأركان العسكرية للمعسكر في فونتينبلو. أنهى العام كمساعد للجنرال شارل ديتوت[4].

[1] Fredéric Rigaud, le marèchal de macmahon louis gibaud, libraire- editeur, France, P10

[2] Jacque silvestre de sacy, le maréchal de macmahon duc de lagebta (1808-1893), mes editions internationales, paris,1960,p10

[3] Fredéric Rigaud, Op.cit, p 15.

[4] Sur le site : https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/, consulté le : 26/05/2023.

في أوائل عام 1840 ، عاد إلى الجزائر كمساعد للجنرال تيودول شانغارنييه. بعد عودته إلى فرنسا، تمت ترقيته إلى رئيس سرب في السلك الملكي ، وحتى عام 1842 ، تولى قيادة الكتيبة العاشرة للمطاردين à pied. في عام 1841 ، تم إرساله مرة أخرى إلى الجزائر ؛ هذه المرة سيبقى هناك لمدة أربعة عشر عامًا. تم تعيينه مقدمًا في 31 ديسمبر 1842 ، وتم تعيينه في الفوج الثاني في Légion étrangère ، حيث خدم حتى عام 1845. تم تعيينه عقيدًا في 24 أبريل 1845 وشغل منصب رئيس الفوج 41 من infanterie de لين حتى عام 1847. خلال تلك السنة ، تولى قيادة الفوج التاسع من الصف. بين عامي 1848 و 1852، تولى قيادة التقسيم في ثيمسين ، وتم ترقيته إلى الجنرال دي لواء في 12 يونيو 1848. في عام 1850 ،المفتش العام لمختلف أقسام المشاة. في يونيو 1853 ، قاد إحدى الفرقتين المشاركتين في الرحلة الاستكشافية إلى منطقة القبائل السفلى. في عام 1854 ، استأنف دوره كمفتش عام [1].

كان عام 1855 نقطة تحول لماك ماهون. عند عودته إلى فرنسا ، أصبح قائدًا لفرقة المشاة الأولى من الفيلق الأول في Armée du Nord. ومع ذلك ، اعتبارًا من 4 أغسطس ، تم تعيينه على رأس فرقة المشاة الأولى في Armée d'Orient وغادر إلى شبه جزيرة القرم ، حيث كانت فرنسا في حالة حرب مع روسيا. هنا صنع اسمه. في 8 سبتمبر ، في عرض للتصميم وتجاهل المخاطر الجسيمة الموجودة ، استولى على برج مالاكوف ، مما أدى إلى سقوط سيباستوبول. وظل في شبه جزيرة القرم على رأس قوات الاحتياط في جيش الشرق حتى عام 1856[2].

وفي 24 يوليو ، دخل مجلس الشيوخ. في العام التالي ، عاد إلى الجزائر حيث قاد فرقة مشاة نشطة. شارك في تهدئة منطقة القبائل العليا. عاد إلى باريس لعرض القانون الصادر في 23 فبراير 1858 على مجلس الشيوخ ، والمعروف باسم قانون الأمن العام. تم التصويت على القانون من قبل الفيلق législatif بعد شهر من محاولة اغتيال أورسيني ومنح السلطات الفرنسية سلطة الطرد أو الترحيل من الأراضي الفرنسية ، دون محاكمة ، أي شخص يعتبر عدوًا. كان السناتور الوحيد الذي صوت ضد القانون. في 31 أغسطس ، تم إلغاء منصب الحاكم العام بعد إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات ، تم تعيين ماك ماهون قائدًا كبيرًا للجيش والقوات البحرية المتمركزة في الجزائر[3].

[1] Dh firime eugenne, op-cit , p 19.

[2] Paul estienne , op.cit, ,p20.

[3] Sur le site : https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/, consulté le : 26/05/2023.

في ربيع عام 1859 ، أعلنت فرنسا ، التي قدمت دعمها لحركة الاستقلال الإيطالية ، الحرب على النمسا. نظرًا لقيادة الفيلق الثاني لجيش إيطاليا ، انتصر ماك ماهون في ماجنتا في 4 يونيو 1859 ، يمهد الطريق إلى ميلان. في نفس اليوم ، تم تسميته Maréchal of France و Duc de Magenta. في 24 يونيو ، لعب دورًا مهمًا في انتصار فرنسا على سولفرينو. خلال شهر أغسطس ، تم تعيينه قائدًا كبيرًا للفيلق الثاني للجيش في ليل ، حيث ظل حتى عام 1862. وكان أيضًا القائد العام للمعسكر في شالون بين عامي 1860 و 1861. في أكتوبر 1862 ، تم إرساله إلى نانسي ككبير قائد الفيلق الثالث بالجيش ، وعاد إلى منصبه كقائد أعلى لمعسكر شالون عام 1864. وفي نفس العام عينه الإمبراطور في الحكومة العامة في الجزائر. مكث هناك حتى عام 1870[1].

وصل ماكماهون إلى الحكومة العامة في وقت حرج: بعد أن احتلت الجزائر عسكريًا ، اضطرت فرنسا إلى تبني سياسة جديدة تسمح لها بتنظيم المنطقة بعد الفتح. كان هذا هو مصدر قلق ماك ماهون الرئيسي. في مايو 1865 ، تلقى زيارة من الإمبراطور الفرنسي ، الذي أمضى أكثر من شهر بقليل في الجزائر. سافر نابليون الثالث على نطاق واسع في البلاد ، وأجرى العديد من الاتصالات وأجرى العديد من المحادثات الطويلة مع ماريشال. تميزت حكومة ماك ماهون بصراع شارك فيه أسقف الجزائر الجديد ، المونسنيور لافيجيري الأسقف الجديد على دوره وغير مدرك للوضع في المستعمرة ، اتخذ عددًا. اتخذ عددًا من القرارات وألقى عددًا من الخطب حول الإسلام. كان هذا في تناقض مباشر مع نهج فرنسا السابق المتمثل في احترام دين وعادات البلاد. على الرغم من كونه كاثوليكيًا متدينًا ، لم يستطع ماك ماهون دعم أي سلوك يهدد بإغضاب الجزائريين وزعزعة استقرار البلاد بعد عملية التهدئة الصعبة هذه[2].

في عام 1870 ، أعادت الحرب مع بروسيا ماك ماهون إلى فرنسا. في 17 يوليو ، أصبح قائد الفيلق الأول لجيش رين. في 4 أوت ، هزم حارسه المتقدم في Wissemburg وبعد يومين شارك في الهزيمة الدموية في Froeschwiller. أُجبر على التراجع على شالون ، في 18 أغسطس ، تولى قيادة الجيش الجديد الذي تم تشكيله. فضل الانسحاب إلى باريس من أجل منح القوات المتناثرة في المقاطعات وقتًا لإعادة التنظيم ، ولكن بضغط من الإمبراطورة الوصي ووزير الحرب ابن عم مونتوبان ، كونت دي باليكاو ، انتقل إلى الشمال الغربي من أجل مد يد المساعدة لبازين، وفي 31 أوت، وجد نفسه محاصرًا في منطقة سيدان وولكنه في

[1] Jacque silvestre de sacy, , op.cit, ,p 13.

[2] Sur le site : https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/, consulté le : 26/05/2023.

صباح اليوم التالي أصيب في فخذه. لقد جنته هذه الإصابة من الالتزام الفظيع بإعطاء توقيعه للاستسلام في سيدان. نُقل أولاً وقبل كل شيء إلى Pouru-aux-bois ، بالقرب من الحدود البلجيكية ، وتم نقله إلى ألمانيا بمجرد التئام جرحه واحتجازه في فيسبادن حتى تم التوقيع على التصفيات التمهيدية للسلام في مارس 1871. في 19 نوفمبر 1873 تم انتخاب مكماهون لولاية حكم مدتها سبع سنوات[1].

من هنا حمل لقب رئيس الجمهورية. على الرغم من الانقسامات اليمينية ، حكم ماك ماهون ، من خلال قوة شخصيته ، دون الكثير من الصعوبات. مع اقتراب ولايته من نهايته ، قام مكماهون بتقديم استقالته في 30 يناير 1879. ومنذ ذلك الحين ، ظهر علنًا في عروض عسكرية نادرة فقط. قسم وقته بين ممتلكاته في باريس و Château de La Forest ، في Montcresson ، في Loiret département ، وخلال هذه الفترة كتب مذكراته (المكونة من خمسة مجلدات ، تم نشر واحد منها فقط: Mémoires.)، توفي في مونتكريسون في 17 أكتوبر 1893 عن عمر يناهز 85 عامًا بعد مرض قصير. جسده يقع les invalides[2].

مكماهون و سفر نابليون في 1865

لقد رجح العسكريون أسباب ثورة أولاد سيدي الشيخ إلى الحاكم العام بيلسيه الذي كان ينتهج السلطة الأبوية و التي كان العسكريون يرونها مدنية، فبعد وفاة بيلسيه صاروا يرغبون في إعادة نظام السيف دون سواه، و كان ذلك كافي بإيقاظ الرعب في أوساط العرب، و كان روندون قد طالب بإسناد إدارة الأهالي و كل السلطة إلى العسكريين و على أساسه صدر مرسوم 7 يوليو 1864 الذي كان ينص على أن الولاة أصبحوا خاضعين لسلطة الجنرالات قادة المقاطعات، و نتيجة لذلك أصبح المدير العام لشؤون المدينة الذي كان يقود عمل الولاة غير ضروري و استبدل بأمين عام مكلف بالشؤون المدنية الذي كان يقل مقاما عن جنرالات المقاطعات، و أصبح الأهالي تابعين الظباط حتى في الدوائر إلا إذا أصبحوا تابعين إلى بلدية رسمية، و بهذا قامت سلطة المكاتب العربية بمحاوطت الاطارات الاقليمية، و لقد قام المعمرين بمعارضة و استنكار التبعية التامة للموظفين المدنيين و لكن بقيت احتياجتهم دون رد، كما استقبلوا بتحد واضح و صريح تمثل في المارشال مكماهون (1876- 1864) و الذي طبق و بكل صرامة سياسة الاخضاع[3].

---

[1] Jacque silvestre de sacy, , op.cit, ,p 15.

[2] Sur le site : https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/, consulté le : 26/05/2023.

[3] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)، المعهد العربي العالي، ط1، دار الأمة للطباعة و للنشر و للتوزيع، الجزائر، 2008، ص 703.

و بقي نابليون قلقا بشأن الوضع في الجزائر، فقد كان يريد حسب قول مكماهون " إعادة تشكيل جنسية عربية، و ذلك في نظرة لإستخلاف الأتراك لفائدة فرنسا" و إنشاء طبقة أرستقراطية قائمة على إمتلاك الملكيات الكبرى، و من أجل تعزيز أهدافه وشرح أفكاره قرر السفر الى الجزائر لإجراء تحقيق بها، و قد أظهر المقربون منه و بالخصوص و بدون معارضتهم استنكارهم لذلك ، و لكنه رغب بالاستطلاع بنفسه على ءلك، وقد دامت زيارة للجزائر خمسة أسابيع (3 مايو - 7 يونيو 1865) دون أن تجبر الوصاية على العرش إلى مواجهة أحداث داخلية خلال 15 يوما قضاها على مرحلتين في مقاطعة الجزائر ظل فيها 3 أيام في العاصمة حيث نوجد مصالح الإعلام و قام بزيارة بوفاريك ، القليعة، و مليانة و البلدية و المدية[1] و في 05 مايو ألقى نابليون الثالث خطابا في الجزائر العاصمة حث فيه المسلمين على عدم إتباع نصيحة التعصب و الجهل أي تمرد جديد سيكون دون جدوى.

أنت تعرف نواياي لقد ضمنت بين يديك شكل لارجعة فيه ملكية الأراضي التي تحتلها... لقد كرمت من قادتك و أحترمت دينك، و أريد أن أزيد من رفاهيتك، و أجعلك تشارك أكثر فأكثر في إدارة بلدك في نفس اليوم، استقبل نابليون الثالث وجهاء المسلمين في قصر الشتاء، وكما في خطابه السابق يتحدث معهم عن المملكة العربية و الشعب العربي يتجول في الجزائر إما سيرا على الأقدام، متوجها من القصر إلى مكان الحكومة بجوار شارع ديوان، أو بالسيارة و هو دائما مايثير فضول و تعاطف السكان الأصليين، تتضمن الرحلة بأكملها جدولا مزدحما للغاية بالتناوب بين جهات الاتصال الشخصية و جلسات العمل، في 9 مايو في محادثة خاصة أعلن أنه من الضروري حصر الأوروبيين و ليس السكان الأصليين[2].

في اليوم العاشر غادر متوجها إلى البليدة بالقطار و في 12 مايو عاد إلى الجزائر العاصمة و في الثالث عشر توجه نحو وهران حيث تم إستقباله في 14 في 15 مايو زار نابليون سهل لابسيا على وجه الخصوص، تم استقباله في مزرعة نموذجية، في السادس عشر من نفس الشهر توجه إلى سيدي بلعباس في 18 مايو عاد إلى وهران، حضر اجتماع المجلس العام هناك، ثم عاد إلى العاصمة الجزائر عن طريق البحر[3].

لكن هذه الرحلة هذا الحماس ، هذا الجو الاحتفالي، لا يمكن أن يجعلنا ننسى أن القوات الفرنسية تواصل القتال شرق القبائل تنشر رسميا أرسله ملازم من الصف 67 بالإضافة إلى رسالة تبلغ عن حدث

[1] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)، ص 704.

[2] Spillmann (general g) « napoléon III » et le royaume arabe d'algèrie ' travaux et memoires de l'academie de science d'autr-mex, nouvelle sèrie n03, paris,1975,p113.

[3] Fredéric Rigaud, op.cit, p23

وقع في 18 مايو، هذا يستحضر تكوين عمود يجمع بين مجموعات مختلفة من القوات مع حوالي 700 رجل إنطلقت في السابع عشر و في الثامن عشر، دخلت منطقة المتمردين و أحرقت جميع القرى الموجودة في طريقها و التي كان سكانها فارين في البابور تم وضع نظام الأعمدة المتحركة أو الأعمدة الجهنمية المستخدم بالفعل أثناء الابادة الجماعية في فيندي موضع التنفيد على الرغم من الأمر الرسمي لنابليون الثالث، الذي يحظر حرق القرى و حتى قطع الأشجار.[1]

على وجه التحديد يذهب الإمبراطور نحو منطقة القبائل، زار جرجرة و تيزي وزو و حصن نابليون لاحقا فورت ناشيونال و عاد إلى الجزائر العاصمة في 25 مايو و في 30 مايو وصل بسكرة، في 2 يونيو كان في لامبيز هناك قام بزيارة مبنى دار أوغوستا الثالث الذي يعود تاريخه إلى القرن الثاني من عصرنا و في اليوم العاشر عاد الإمبراطور و حاشيته إلى باريس بعد أن هبطت سفينته النسر في ميناء طولون، نتيجة هذه الرحلة الثانية لنابليون الثالث للجزائر يكتب هذا الأخير و يعطي التوجيهات العامة و يتصرف أيضا في 20 يونيو في رسالة جديدة إلى الحاكم العام مكماهون[2].

رسالة نابليون الثالث إلى مكماهون:

إطلع نابليون الثالث في 20 يونيو 1865 إلى الحاكم مكماهون على تعليماته التي أخروا نشرها في الجزائر لأنها كانت الأفكار الإستيطانية.[3] فنابليون قد غادر الجزائر دون أن يعلن نواياه حيث أدلى بها في رسالته إلى مكماهون و في خلال عشرة أيام تمكن من تحرير مذكرة مستفيضة من 88 صفحة يقطع الربع، وذلك بفضل الوثائق التي وفرها له دون شك الجنرال دوكو ولاباسات الذي تحدث معه في مستغانم عن مسائل إدارية و أخرى تخص الأهالي بواسطة أوربان و هو الذي قام بإقناعه بالحفاظ على قانون الأحوال الشخصية و على محاكمهم الخاصة مع التصريح بأنهم فرنسيين[4] فقد قال نابليون في رسالته بهذا الخصوص " إن العرب فرنسيون مادام أن الجزائر أرض فرنسية... و سيضلون يسيرون بمقتضى قانونهم المدني و العرب الذي يرغبون في الاستفادة من القانون المدني و الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية لهم ذلك وبطلب منهم دون شروط مسبقة مع تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية و فعلا تأكد ذلك من خلال قانون المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865 الذي أقر حق الأهالي سواء كان مسلما أو يهوديا

[1] شارل أندري جوليان ، مرجع سابق،ص705.

[2] Jacques silvestre de sacy, op.cit,p15

[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر : عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، بلبنان، 1982،ص61.

[4] شارل أندري جوليان، مرجع سابق،ص705.

للإنضمام إلى الجيش أو إلى الوظائف المدنية و قد ظل هذا القانون لمدة طويلة أحد أهم ركائز التشريعات الجزائرية[1]،و لم ينكر في رسالته مبادئه التي نصها في عام 1863 بل قام بشرح تفاصيلها و توضيحها و قد كان يبحث عن طريقة تمكنه من المصالحة بين المعمرين و العرب حيث ترجمها في صياغة مختلفة عن الرسالة الموجهة لبيليسييه سابقا. إن هذا البلد هو في ذات الوقت مملكة عربية و مستعمرة أوروبية و معسكر فرنسا و إنه لمن الأهمية بمكان مراعاة الجوانب الثلاثة للجزائر: الجانب الأهلي و الاستعماري و العسكري. ويقوم هذا التعريف بإبراز العناصر الثلاثة للمشكل الذي طرحه إستعمار الجزائر ، لقد إضطلع نابليون في بلد كانت المعارضة فيه مكبلة اليدين ولقد قام بتوجيه إنتقاد شديد اللهجة و صائبا على العموم لأساليب الإدارة، توتر القبائل و كراء العقار من طرف الدولة مقابل شروطها و سلب الأراضي بطريقة مشروع دون مراعاة مخاطر المصارعة و التكييف السيئ للعدالة الفرنسية مع المتطلبات المحلية[2]. حيث يقول في رسالته: " لقد عملنا على إفلاس العائلات ذات النفوذ و جردناها من إعتبارتها ... كما حاولنا تفكيك القبائل و الإخلال بالقضاء الإسلامي من غير أن يكون لدينا بديل نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها دون دليل بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله و تعصبه الديني[3]. و كان يمكن تدارك تلك الأخطاء خاصة بمنح العرب صفة المواطن الفرنسي في إطار وضعهم المدني و بمنح إمكانية الحصول على المواطنة دون شرط الخضوع للتربيص بالنسبة لمن كانوا يطالبون بالإستفادة من القانون المدني الفرنسي[4].

و بشأن تنشيط الإستيطان تم تطبيق إجراءين هما موضع لون أيضا يتمثل الأول في تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من و سائل و ماتستوجبه من العناية بالكولون، في حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة من العواصم الثلاث كمكان لتمركز الإستطيان[5].

و كان يقبل بالإبقاء على المكاتب العربية و لكن مع إسناد قيادتها إلى قادة محنكين الذين يشرفون على المراقبة دون الإدارة المباشرة.

---

[1] Jacques lambert : manuel de legislation algèrienne maison de livres, alger, 1952, p31.

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص706.

[3] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر،2009،ص163 .

[4] شارل أندري جوليان، مرجع سابق،ص 706.

[5] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 164.

كانت الرسالة موجهة إلى مكماهون تتميز بحجم الإنتقادات و لهجتها أكثر ماكانت تتميز بأصالة الأفكار التي كانت تحملها و لعل موقف الإمبراطور كان مصدره شعوره الصائب بخيانة الإدارة الجزائرية له حيث كانت تمارس أحيانا سياسة مستقلة ضده، و لقد أظهر مكماهون معاداته و استغل تهديد الهلع الإقتصادي الذي كان يعكسه الإرتفاع المفاجئ في نسبة الفائدة و أكد أنه بدعم من نائب الحاكم الجنرال ديفو، سيعمل كل مافي وسعه لتهدئة هذه المخاوف و إعادة الأمان و في واقع الأمر كان ديفو الذي طلب العودة إلى فرنسا لأسباب صحية يرفض التسليم بأنه " يمكن أن يعاد تشكيل نظام إقطاعي و مملكة عند العرب لا يتماشيان و مصالح فرنسا"[1].

[1] أندري جوليان، مرجع سابق، ص 706.

الفصل الأول: سياسة ماكماهون في الجزائر

المبحث الأول: قانون سيناتوس كونسيلت 1865

تعتبر مسألة التجنس من المسائل الهامة التي شغلت القضاء السياسي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي فمنذ احتلال فرنسا للجزائر في 05 جويلية 1830، سلكت الإدارة الفرنسية جميع الطرق والسبل من أجل تغليب العنصر الأوربي في الجزائر وذلك من خلال التشجيع على الهجرة للجزائر من أجل أهداف استعمارية لكن ذلك أوقع الإدارة الفرنسية في موقف صعب نتيجة تفوق عدد الأوربيين من غير الفرنسيين على الفرنسيين أنفسهم بالمستعمرة ولذلك استنفرت الإدارة ورجال القانون وغيرهما لإيجاد طريقة تمكنهم من تجاوز تلك الوضعية وعلى هذا الأساس أصدرت فرنسا قانون التجنيس الفردي المعروف بقانون الأحوال الشخصية أوسيتانونس في 14 جويلية 1865.

مفهوم التجنس:

1. **لغة:** الجنس الكسر أعم من النوع وهو ضرب من الشيء فالإبل جنس من البهائم.

ج **الأجناس وجنوس والجنيس:** العريق من جنسه، والمجانس بمعنى المشاكل وجنست: بمعنى نضج كلها، والتجنيس تفعيل من الجنس، قول الجوهري عن ابن دريد ان الأصمعي كان يقول الجنس المجانسة من اللغات العامة غلط لأن الأصمعي واضح كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب[1]، وتجنيس جنسا (ج-ن-س)بالجنسية الفلانية أي انتسب إليها[2].

2. **اصطلاحا:** حسب عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسة كلمة التجنيس naturalisationهي مجموعة من الإجراءات والقوانين التي بموجبها يكتسب الفرد جنسية غير جنسيته الأم لكن يوجد شروط وضوابط يجب مراعاتها والالتزام لها مثل سنوات الإقامة في البلد الذي يسعى للحصول على جنسيتها[3]، و تتطلب مدة معينة لحصول ذلك، وتأخذ أيضا مفهوم إندماج الشخص سياسيا في المجتمع غير مجتمعه الأصلي وتصبح تربطه علاقة قانونية بالدولة التي أصبح منظما لها وتحت حمايتها مقابل الطاعة والولاء للدولة المنتمي إليها[4]، ومن أجل حصول ذلك قامت فرنسا بفتح أبوابها وإغراء الجزائريين لكي تضمنهم لصفها وتضمن تأييدهم لكن في مقابل ذلك قيدتهم بشروط تعجيزية، وهو

---

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ن ت، 2005، ط 08، ص 537.

[2] جبران مسعود، **الرائد (معجم لغوي عصري)**، دار العلم للملايين، لبنان، 1992، ط 07، ص 196.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ج1، ص 690.

[4] أحمد مريوش، **الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، ط ن ت، 2006، ص 305.

التخلي الأهلي عن الضوابط الإسلامية التي تحكمه وبالتالي ارتداده عن ملة ودين شعبه[1]، ذلك لأن هذه القوانين تتعارض مع قوانين البلد الذي أصبح مواطنا فيه والإنطواء تحت طائلة القوانين المدنية والسياسية لهذا البلد[2]،والتجنيس يترتب عنه التنازل عن أهم المقومات التي منها (اللغة، التقاليد، التاريخ) وبالتالي التحلي بأخلاق ولغة جديدة[3].

قانون الجنسية (سيناتوس كوسيلت) 1865:

يعرف بالقانون المشيخي صدر في 14 جويلية 1865 في عهد الإمبراطور نابليون الثالث، وجاء في مادته الأولى ما يلي: الأهلي المسلم فرنسي إلا أنه يواصل الخضوع إلى القانون الإسلامي، يمكن ان يقبل الخدمة في الجيش، ويمكن أيضا بناء على طلبه أن يقبل في التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية وفي هذه الحالة فإنه يخضع للقوانين المدنية السياسية الفرنسية[4].

عالج قانون السيناتوس كونسيلت الوضعية القانونية للجزائريين لأول مرة[5]، كان نابليون الثالث الخاضع لخطاب إسماعيل أوربان Ismail Urbain يؤكد أن فرنسا المتعاطفة مع الأفكار ذات الصلة بالجنسية، ليس لها الحق في تحويل أهالي إفريقيا الشمالية إلى الفرنسيين[6]، وعموما يبدو الغموض جليا فيما أصبح يسمى "بالسياسة العربية الإمبراطور" نتيجة لتناقض مواقف الإمبراطور الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقرار وإرضاء الجميع والحقيقة أن هذه السياسة لا تستهدف خدمة الجزائريين المسلمين بل تحقق مصالح فرنسا الحيوية التي رأى أنها تتمثل في توفير الأمن والسلام لجيشها وتدعيمه بالجنود

---

[1] محمد الميلي، **الشيخ مبارك الميلي "حياته العلمية ونصاله الوطني"**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ط 01، ص 65.

[2] جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر "1836-1914"**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2006، ص 269.

[3] رابح زكي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية، الجزائر، إ ن إ، 2008، ص 438.

[4] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر: المعراجي محمد، طبعة المؤسسة الوطنية للنشر، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص ص 184، 185.

[5] خميسة مدور، **أمرية 7 مارس 1944 والمعالجة الديغولية للمسألة الجزائرية**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ديسمبر 2021، المجلد 07، العدد 03، ص 59.

[6] كميل ريسلير، **السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1830-1920)**، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، 2016، ط01، ص 52.

الجزائريين الشجعان، تجنيس بعض الجزائريين قصد تحقيق الإدماج الفعلي[1]، ويمكن اعتبار هذا القانون هو أسوء قانون قام نابليون الثالث بإصداره بإيحاء من أوربان، ذلك أن هذا القانون كما لا يخفى على أحد يعتبر الجزائريين مجرد رعايا فرنسيين، ليس ليدهم الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية إلا عندما يتنازلون عن حالتهم الشخصية كمسلمين[2].

مضمونه:

ينص قانون السيناتوس كونسيلت على أن الجزائري مادام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين ولا يستطيع التمتع بحقوقه كفرنسي كباقي الفرنسيين إلا إذا تخلى عن أحاوله الشخصية وقد نص هذا القانون على جملة من المواد وهي كالتالي:

المادة الأولى: الأهالي المسلم هو فرنسي ولكنه يبقى خاضعا للقانون الإسلامي وقد يتحصل على موافقة للإلتحاق بالجيوش البرية والبحرية وقد يستدعي أيضا من أجل القيام بمهام ووظائف مدنية ويمكنه من التمتع بطلب منه بحقوق المواطن الفرنسي ويكون في هذه الحالة خاضعا للقوانين السياسية والمدنية الفرنسية[3].

المادة الثانية:

- الأهالي الإسرائيلي الفرنسي ولكنه سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه.
- يمكن أن يسمح له بالخدمة في الجيش البري والبحري.
- ويمكن بناءا على طلبه أن يتم قبوله للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، في هذه الحالة بخضع للقانون الفرنسي[4].

---

[1] مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2015، ص 105.

[2] مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري الساسيموني في مصر والجزائر 1833-1876**، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 159.

[3] صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1820-1925**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2005، د ط، ص 89.

[4] عبد الحميد زوزو، **تاريخ الاستعمارية والتحرر في افريقيا وأسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 93.

المادة الثالثة:

- إن الأجنبي يثبت تواجده في الجزائر لمدة 3سنوات، يمكنه أن يقبل بأن يتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي[1].

المادة الرابعة:

- صفة المواطنة لا يمكن اكتسابها إلى ببلوغ سن الواحدة والعشرين مكتملة[2].

المادة الخامسة:

- أن قانون الإدارة العمومية سيفصل في[3]:
- شروط الإنضمام والوظائف وأجرة أهالي المسلمين والأهالي الجزائريين في الجيوش البرية والبحرية.
- الوظائف والأعمال المدنية التي يمكن للأهالي تعيينهم فيها بالجزائر.
- الأشكال الإجرائية لمعالجة الطلبات بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة لهذا القانون المسيحي.

أهدافه:

إن قانون السيناتوس كونسيلت الذي أصدره مجلس الشيوخ الفرنسي كان يسعى من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالح فرنسا سياسيا واقتصاديا وتمثلت أهم أهدافه فيما يلي:

- مسخ الشخصية الجزائرية والعمل على طمس الهوية الإسلامية وجعل الشعب الجزائري شعب مجرد بلا هوية[4]، وأكد ذلك عضو مجلس الدولة الفرنسي Flandin على أن: الممارسة الكاملة لحقوق المواطنة الفرنسية تتعارض مع المحافظة على القانون الإسلامي[5].
- تحطيم كيان الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.

---

[1] كمال كاتب، **أوربيون أهالي ويهود الجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق**، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ط 01، ص 486.

[2] محمد سكال، **ياسم الحضارة**، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 82.

[3] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص103.

[4] سيف الإسلام الزبير، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر، 1988، ص 70.

[5] Jaudith surkis, **propriété, polygamie et statue personnel en Algérie coloniale 1870-1873**, revue d'histoire du XIXe siècle [en ligne], 2010, p 27.

- محو الوجود التاريخي والحضاري للشعب الجزائري من خلال تحطيم وتدمير القرى الروحية والمادية لهذا الشعب[1].
- إقناع الجزائريين بأن فرنسا لم تأت إلى الجزائر لاضطهاد أهلها ولكن لتجلب لهم الحضارة[2].
- إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي وفرنسة الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا[3].

[1] عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار طليلطة، الجزائر، 2009، ط01، ص ص 43، 44.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، الجزائر، 2002، د ط، ص 269.

[3] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثاني : المراسيم القضائية و الإدارية

I. المراسيم القضائية

تعريف القضاء :

أ. التعريف اللغوي للقضاء:

قضى من القضاء و يعني الحكم و أصله قضاي لأنه من قضيت، إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت، قال ابن بري صوابه بعد الألف الزائدة طرفا همزت ، و الجمع الأقضية و القضية مثله، و الجمع القضايا على فعالى و أصله فعائل ، و قضى عليه يقضي قضاء و قضية الأخيرة مصدر كالأولى، و الاسم القضية فقط و قال أبو بكر قال أهل الحجاز القاضي معناه في اللغة القاطع للأمور و المحكم لها .

و استقضى فلان أي جعل قاضيا بحكم بين الناس ، حيث جاء في صلح الحديبية ؛ هذ ما قاضى عليه محمد ، هو فاعل من القضاء الفصل و الحكم ، لأنه كان بينه و بين أهل مكه، و قد تكرر في الحديث ذكر القضاء و أصله القطع و الفصل ، يقال قضى يقضي فهو قاض إذا تكلم و فصل [1] .

ب. التعريف الإصطلاحي للقضاء :

يعرف فقهاء الشريعة الإسلامية القضاء بأنه " الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام " ، و قد ركز هذا التعريف على القوة الملزمة للعمل القضائي و لم يركز على موضوع النزاع و ما يؤخذ عليه هو أن الإخبار في التعريف قد يوهم المراد به الإخبار المحتمل للصدق و الكذب و بالتالي نبتعد عن القضاء المرجو لأن دور القاضي هو الأمر بحكم الشرع لا الإخبار بحكم الشيء حتى يكون ملزما للمحكوم عليه [2].

ونظرا لهذا المأخذ جاء بعض علماء المالكية بتعريف آخر أشمل وهو أن القضاء " صفة حكيمة توجب لموصوف نفوذ حكمه الشرعي و لو بتعديل أو تجريح لا في عموم المصالح المسلمين فيخرج التحكيم و ولاية الشرطة و الأمانة العظمى"[3].

و لقد تعددت التعاريف المرصودة للقضاء عند فقهاء القانون الوضعي للدولة بين ثلاثة أو أقل نتيجة اختلاف المنطق حيث أن البعض عرفه بالنظر الى الهيئة القائمة على أعمال القضاء و البعض الآخر

---

[1] جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1991، ص 3665.

[2] حسن محمد محمد بودي، **ضمانات الخصوم امام القضاء في الشريعة الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص 12.

[3] مرجع نفسه، ص 13.

عرفه بالنظر إلى موضوع العمل القضائي فأخذ من الأول و هو المعيار الشكلي و أخذ من الثاني و هو المعيار الموضوعي فجاء بالمعيار المختلط و بعضهم جاء بمعيار رابع و هو المعيار الوظيفي [1].

و القضاء هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام، أي هو التبين و الإظهار بالقول أو الكتابة أو الإشارة لحكم شرعي بالاستناد إلى المصادر الشرعية [2].

التضييق على القضاء الإسلامي :

تعدى الاستهتار بالمؤسسات الإسلامية إلى القضاء الإسلامي : فبعدما كانت المحاكم الإسلامية أثناء الفترة العثمانية هي مصدر الأحكام[3] تصدرها بكل حرية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[4] تعرض بعدها القضاء الإسلامي إلى التضييق و المحاصرة فقد أصبح القاضي يعين حسب الولاء ، و تحدد له مسبقا بموجب قوانين مجال عمله و لقد صدرت حلال فترة الاستعمار مجموعة من القوانين و المراسيم التي تضيق الخناق على القضاء الإسلامي في الجزائر ففي عام 1834 صدر مرسوم يتضمن حق الإستئناف في القضايا التي يصدرها القاضي المسلم أمام الاستئناف الفرنسي ، و كذلك في عام 1841 صدر قرار يجرد القاضي المسلم من النظر في قضايا الجنايات و الجنح و تم توكيلها إلى محكمة الاسئناف الفرنسية، و بحلول سنة 1842 أصبحت التشريعات الفرنسية تطبق على الأهالي المسلمين ، و على اثرها تم إلغاء السلطة الجزائية للقضاة المسلمين ، و قد تم وصف هذا البرنامج من طرف أخيرون بالمدمر للمؤسسات الإسلامية[5]، و كذلك قرار 31 ديسمبر 1859 فقد نصت المادة 4 من هذا القرار على أن يتم عقد جلسات المحاكم القضائية الإسلامية بإسم الإمبراطور بابليون الثالث ، تأكيدا لتبعية القضاء الإسلامي إلى التشريع النابليوني[6].

---

[1] عمار بوضياف، **السلطة القضائية بين الشريعة والقانون**، دار الريحانة، الجزائر، د ت ن، ص ص 8، 10.

[2] الأمير بوغدادة، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء – أنموذجا-** ، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2008، ص 58.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،ج1 ، 1992، ص 230 .

[4] حمزة بوكوشة ، **القضاء الاسلامي في الجزائر**، البصائر ، الجزائر ، السلسلة الثانية ، عدد ر 1 ، 1947 ، ص 4 .

[5] شارل روبير آجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، تر: عيسى عصفور ، منشورات عويدات، بيروت، ط1 ، 1982 ، ص 36 .

[6] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007، ص 75.

و رغم إلغاء مرسوم 1859 تحت ضغط الكولون فإن زيارة نابيليون الثالث و لا سيما الزيارة الثانية و التي كانت سنة 1865 قد اكتشف من خلالها أن القضاء الإسلامي تم تجريده من محتواه و أن التقاضي أمام المحاكم الفرنسية كان مكلفا للجزائريين[1] و قد احتج المسلمون وكثرت شكاويهم لكلفة التقاضي المرتفعة للاستئناف، إلى جانب اعتماد وكلاء و محاميين[2]، و لقد تعرضت المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر إلى النقد من قبل الإمبراطور نابليون الثالث نفسه ، و هذا ما تضمنته رسالته التي قام بتوجيهها إلى الحاكم العام بالجزائر " ماكماهون" و التي أوضح فيها أن العرب أصبحوا فريسة للمحامين الفرنسيين الذين استغلوا جهل موكليهم بقانون الإجراءات الفرنسي و لم يكتفي لإمبراطور بالنقد فقط بل قدم مجموعة من التوجيهات لإصلاح النظام القضائي الفرنسي في الجزائر ، و لتجسيد هذه الاجراءات على أرض الواقع عين الإمبراطور لجنة مشكلة من قضاة فرنسيين و مسلمين و مستشاره اسماعيل عربان[3]* ، و قد عرفت هذه اللجنة بإسم لجة قاستنيد 1865 و من الجزائريين الذين شاركوا في هذه اللجنة : حسين بن بريهمات ، المكي بن باديس، العياشي بن بورنو[4]، و حمزة بن رحال و محمد السعيد بن علي الشريف و سليمان بن صيام و بين هؤلاء رجال علم و قضاء، و رجال سياسة و تصوف، و قد دار النقاش في اللجنة حول المجالس القضائية ، فكان المسلمون يطالبون بإعادة الاعتبار إليها مثلما كانت قبل 1853، لأنها في نظرهم تضمن للمتخاصمين شروط التقاضي وفق الشريعة الإسلامية و تضمن كذلك حقوق للقاضي ، و قد خرجت اللجنة السابقة ذكرها بمجموعة من التوصيات تضمنها مرسوم 13 ديسمبر 1866، وقد خرجت اللجنة:

- تصنيف القضاة المسلمين إلى ثلاث طبقات و تحديد أجور كل طبقة .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص 442.

[2] مليكة عالم، **التنظيم القضائي الثوري (1954-1962)"الولاية الرابعة نموذجا"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2014، ص ص 32، 33.

[3] رمضان بورغدة ،**جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر (1830-1892)** ، مجلة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ع4، 2009 ، ص 2.

* هو توماس أوربان الذي تسمى (اسماعيل عربان)، وكان من أتباع مذهب سانسيمون، وقد ذهب الي مصر قبل الجزائر، وإطلع على حياة الشرق وإعتنق الاسلام، ثم جاء الي الجزائر وأصبح من المترجمين البارزين في الادارة الفرنسية، وإرتقى حتى أصبح مترجم الامبراطور نابليون الثالث، وألف عدة كتب ومقالات ودافع عن الجزائريين ضد الاستغلال الفاحش، ولكنه لم يعارض الاحتلال كوسيلة حضارية، وفي الجزائر تزوج عربان من إمرأة مسلمة من قسنطينة، وعاش معها طويلا وأنجب بنتا، وقد مرضت زوجته ثم توفيت، فتزوج إمرأة فرنسية فاشترطت عليه الرجوع الي المسيحية، فرجع وتزوجها في مراحل حياته الاخيرة (أنظر: أبوا القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6،طبعه البصائر، 2009،ص-ص، 432-447.

[4] ابراهيم لونيسي ، **القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870)**،مذكرة ماجيستير، د ج، 1994، ص 113.

- إنشء غرف خاصة بالمسلمين في كل محكمة فرنسية .
- إختيار القضة عن طريق الإمتحان .
- تعيين مجالس إستشارية فقط بدل المجالس ذات السيادة و التي طالب بها الأعضاء المسلمون .
- إنشاء مجلس أعلى للفقه الإسلامي مهمته إعطاء الرأي للمسائل العويصة التي تعرض على محكمة الاستئناف الفرنسية و المحاكم الفرنسية عموما [1].

فكانت خلاصة هذه اللجنة و هذا المرسوم الذي صدر عنها هي تجريد القاضي المسلم من صلاحياته و كذلك تجريد المجالس القضائية الفقهية من سيادتها ، و دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي ، و التوسع في نشر المحاكم الفرنسية و القيام بنزع استقلالية القضاء و جعلهم ينظمون إلى تيار بيروقراطية الإدارة الفرنسية عن طريق الأجور و الإمتحان ، و جعلهم تابعين للقضاء الفرنسي في ثوب معاونين و مستشارين .

و قد قام مرسوم 1866 أيضا بإنشاء مجلس إسلامي جديد يضم 5 أشخاص ، و تم تسميته بالمجلس الأعلى للفقه الإسلامي ، و لقد كان هذا المجلس هو محكمة الاستئناف و ليس الجامع الأعظم ، و هذا يدل على انتقال السيادة القضائية و الدينية إلى المحامم الفرنسية ، و لقد كان هذا المجلس ينظر في القضايا الشرعية المخولة له من القضاة الفرنسيين [2] .

كما جاء في مرسوم 1866 بنود تتعلق برواتب القضاة المسلمين سنويا ، كما نص على أن الحاكم العام هو الذي يعين القضاة و كان القاضي المسلم ملزما على أن يحلف اليمين التالي : " أقسم بالله أمام عباده و وثوقا بأمانة نفسي و صدقها أن أحفظ عهد سلطان فرنسا نابيلون ، و أقوم بحقوق وظيفي قيام ذوي العدل و الإنصاف[3].

و قد توسع توظيف القضاة و ظهرت الحاجة إليهم رغم طمس دورهم في الواقع و هكذا فإنه سنة 1867 حملة القضاة أصبحت 184 قاضي و قد تم توزيعهم على مختلف محاكم الولايات الثلاث بإستثناء الجنوب و زواوة و ميزاب ، و كل قاضي كان معه باش عدل و عدل ، و كان القضاة موزعين كالتالي :

- الجزائر : مصطفى بن غياطو ، محمد بن مصطفى ، القاضي المالكي و الحنفي .

---

[1] ابراهيم لونيسي ، مرجع سابق، ص 115.

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج4، مرجع السابق ، ص 443 .

[3] رمضان بورغدة ، مرجع سابق، ص 17.

- متيجة : الحاج محمد بن زغودة .
- سور الغزلان : محمد بن الحاج حسن [1] .
- تنس : إبراهيم بن ملزي م ن عائلة تولت القضاء للأمير عبد القادر في شرشال .
- دلس : أحمد بن محمد بن جعدون من عائلة القاضي أحمد بن جعدون الذي تولى سن 1834 القضاء بالعاصمة و كان الباش عدل في دلس هو علي بن عبد الرحمان .
- مليانة :علي بن الحاج موسى ، إلا أن تخلى عن القضاء و استغل بوكالة ضريح الشيخ الثعالبي .
- البليدة : محمد بن محمد الشريق ، قد يكون من عائلة الشريف الزهار [2].
- شرشال : محمد بن عاشور .
- القليعة : عبد الرحمان بن شعوة .
- المدية : محمد بن ميلود .

و قد كان مجموع قضاة الجزائر 66 قاضيا بخلاف الباش عدل و الدول ، بينما مجموع قضاة ولاية وهران 47 قاضيا دون الباش عدل و العدول نذكر منهم في :

- وهران : محمد بن مصطفى باشا .
- مستغانم : ابن عودة بن عبد الحليم .
- معسكر : محمد بوراس .
- تلمسان : أحمد بن العنتري [3] .

أما جملة قضاة ولاية قسنطينة فحوالي 71 قاضيا ، و هم موزعون على مختلف المدن و المراكز و مهنم في :

- قسنطينة: محمد بن عزوز .
- عنابة: قدور بن تركية .
- سكيكدة : محمد بن الحاج محمد .
- جيجل :عبد الله بوجمعة [4].

---

[1] أحمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر**،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، دط ، 1957 ،ص 132 .

[2] أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،ج4، مرجع السابق ، ص 452 .

[3] مرجع نفسه، ص 453.

[4] أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر، مرجع السابق، ص 134.

و قد قامت السلطات الفرنسية بمحاولة دمج المصطلحات القضائية منذ 1865 ، فقد قام الحاكم العام مكماهون بإنشاء لجنة لدراسة توحبد مصطلحات التوثيق في المحاكم ، و تولى لوتورنو رئاسة هذه الهيئة ، و في اللجنة فرنسيون مطلعون على الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى أعضاء المجلس الفقهي [1] .

ومجمل القول في هذا السياق أن مرسوم 1866 يمثل آخر توجه فرنسي لإنشاء عدالة إسلامية تتمتع بشخصيتها و بقدر واسع من الاستقلالية عن العدالة الفرنسية ، لذلك ناصبه المستوطنون العداء و اعتبروه تراجعا عن سياسة الإدماج و انتفاضا من السيادة الفرنسية على الجزائر ، و لهذا سرعان ماتم التخلي عن هذه السياسة بعد سقوط الامبراطورية و إنهيار حكم الامبراطور الثالث عام 1870 و ما أعقبه من قيام للجمهورية الثالثة في مطلع عام 1871 التي تميزت سياستها فس الجزائر بالعودة إلى سياسة الإدماج في شتى المجالات و منه في المجال القضائي [2].

إختيار القضاة عن طريق الإمتحان :

كان يتم إختيار القضاة عن طريق الإمتحان ، ففي نوفمبر 1869 تم إجراء أول إمتحان حيث كان المترشحون من أبناء المدارس الثلاث ، و من أبناء الزوايا ، و كانت المراكز هي : وهران ، العاصمة ، قسنطينة و قد بلغ عدد المترشحين 252 لكل الوظائف و هي القاضي ، و باش عدل و العدل و قد نجح منه مائة ، و لقد كانت لجان الإمتحان تتألف من مسلمين و فرنسيين و كان الناجحون كالتالي :

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج4 ، مرجع سابق ، ص 453.

[2] رمضان بورغدة ، مرجع السابق ، ص 13 .

1. الناجحون في وظيفة القاضي :

- ولاية وهران 18 منهم 14 من الزوايا (4 من المدرسة الشرعية الفرنسية)
- ولاية الجزائر 7 كلهم من الزوايا .
- ولاية قسنطينة 17 منهم 11 من الزوايا (6 من المدرسة الشرعية الفرنسية)

الجملة 42 قاضيا منهم 10 من المدرسة الشرعية الفرنسية [1] .

2. الناجحون في وظيفة الباش عدل و العدل :

- ولاية وهران 16 منهم 8 من الزوايا و 8 من المدرسة .
- ولاية الجزائر 11 منهم 5 من الزوايا و 4 من المدرسة .

الجملة 58 باش عدل و عدل [2].

بالتالي استخدمت من الإدارة الفرنسية سياسة الدمج في هذا المجال و ذلك عن طريق التخلص من المؤسسات الإسلامية ، و بالتالي عدم الأخذ بحكم القاضي المسلم ، ما عدى مجال الأحوال الشخصية و هكذا أصبح الجزائريون ملزمون بالتعامل مع القضاء الإستعماري ، و تطبيق الأحكام التي تصدرها المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بالمسائل المدنية.

إتخذ الإستعمار الفرنسي أساليب متعددة في اضطهاد القضاة المتمسكين بهويتهم و استبدالهم بقضاة مواليين، كذلك عمل على دمج القضاء الاسلامي ضمن القضاء الفرنسي ، مما عمل على فتح باب الهجرة و البعض الآخر تخلى عن منصبه نظرا لكرامته في حين أصبح بعضهم عملاء و منه انقسم العلماء و القضاة المعارضين لتشريعات السلطات الفرنسية إلى ثلاث فرق :

- الفريق الأول : تعرض إلى المطاردة من طرف الإحتلال مما أدى إلى الهجرة أو العزلة أو الانضمام للمقاومة المسلحة .
- الفريق الثاني: إنخرط في سلك الوظيفة ، فاستغلته الإدارة الفرنسية من أجل تحقيق أهدافها[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج4 ، مرجع سابق ، ص 445.

[2] مرجع نفسه، ص 446.

[3] صالح فركوس ، **أصالة و تعريب مشروع فرنسا الصليبية و المجابهة الاسلامية** ، دار الكوثر للنشر ، الجزائر، دط ، 1991 ، ص 63 .

- الفريق الثالث: برز دوره بعد تراجع المقاومة المسلحة فيي الحفاظ على الضمير الوطني ، عارض ما أمكن من تشريعات و تصرفات إدارة الإحتلال ، و بلغ شكاويه للمسؤولين في باريس و الجزائر ، و تمسك بما تبقى له من حقوق القضاء الاسلامي[1].

و قد أكد آخرون أن المسلمين غير راضيين بتدخلات الإحتلال الفرنسي فيما يخص قضاءهم و إعتبروا أن هذا التدخل تخريبا له و تدميرا لإجراءاته أمثال القاضي المكي بن باديس في قسنطينة، و بن بريهمات في العاصمة و كذا مصطفى الكبابطي الذي نفى إلى الإسكندرية [2].

II. المراسيم الإدارية

مفهوم البلدية :

حسب التعريفات المختلفة للبلدية فالبلدية هي تلك الجماعة الإقليمية و الإدارية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية الأساسية للإقليم .

و للبلدية مفهوم آخر هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و أهم ما يلاحظ أن البلدية لها مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها أن البلدية مجموعة إقليمية يتشارك مواطنيها في المصالح إذ تكون مبنية على حقائق تاريخية و إقتصادية كما يمكن ملاحظة خاصية لا تقل أهمية ، فالبلدية مجموعة لا مركزية أنشأت وفقا للقانون و تتمتع بالشخصية المعنوية كما أن البلدية تعد مقاطعة إدارية للدولة مكلفة يضمان السير الحسن للمصالح العمومية للبلدية [1].

تسيير البلدية :

تسير البلدية رئيس البلدية معين من طرف الوالي و الحاكم العام الذي يمثل الهيئة الإدارية الكبرى بفرنسا و إطارات عليا عسكرية مثل المدرسة الكولونيالية و من مهامها ما يلي :

- مسير الحالة المدنية officier d'état civil

---

[1] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 33.

[2] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)**، منشورات جامعة باجي مختار، دط ، عنابة ، ص 135 .

[1] عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري** ،دار ريحانة ، الجزائر ، ص 128 .

- مهام الشرطة العامة .
- حراسة الأماكن الخطيرة .
- محاربة الحيوانات الضارة .
- تحرير طلبات المواطنين .
- يشرف على القوائم الإنتخابية .
- ينظم الإنتخابات .
- مهام تنظيم و حماية الغابات .

و يتواجد بالبلدية قائد يمثل البلدية مكلف بإنجاز الميزانية كما يساهم الإداري في مرافقة تطور السكان نحو حياة إقتصادية و إجتماعية جيدة [2].

يرى المتتبع للتنظيم الإداري في الجزائر أنه منذ مجيئ نابليون الثالث في 27 ديسمبر 1866 قد تغيرت المعطيات حيث قام بإتخاذ قرار ينص على أن رئيس الدولة (الإمبراطور) هو من يقوم بتعيين رئيس البلدية و نوابه في حين يبقى أمر تعيين بقية أعضاء المجلس البلدي بحسب زيادة عدد السكان من طرف رئيس المقاطعة أو العمالة préfet ، و قد اعتمدوا على المكاتب العربية في تسيير شئون الأهالي فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة للعسكريين [1].

في الواقع إن تنمية البلدية في الجزائر قد تبعت تدريجيا حسب الكاتب الفرنسي ريني تيلوي" توطيد الغزو و الإستحواذ النهائي للوطن الأم على الجزائر الهادئة لتوها " حسب تعبيره ، وفق هذا الطرح بعد مرسوم 27 ديسمبر 1866 مبدأ النظام البلدي الذي يحكم الجزائر كلها ، مع أنه من حيث تطبيقه لم يكن على قدم المساواة بالنسبة لمختلف السكان في مختلف المناطق ،لعدم التماثل في إمتداده تدريجيا و خضوعه لحالة تقدم التأثير الميتروبولي على السكان المستقرين في مختلف المناطق ، بمعنى درجة القدرة الإدارية لتأقلم هؤلاء السكان للتشريعات و النظام الإستعماري في حد ذاته ، و تبع ذلك إصدار مرسوم 18 أوت 1868 [2].

---

[2] de peyre, **administration des communes mixte (1881-1884)**, p 88-90

[1] Gouvernement général civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884** , imprimerie de l'association ouvrière, Alger, sans date, p 18.

[2] Rene tilloy, **le regime municipale en algérie etude sur lorganisation actuelle** , imprimerie administrative gojosso , alger ,1897 p 3-5 .

كانت الأهداف في الواقع من صدور مراسيم 27 ديسمبر 1866 و 18 أوت 1868 ؛ هو الإقتراب أكثر من التنظيم البلدي الذي هو في الميتروبول ، و كذلك السعي إلى توسعته تدريجيا لكل الإقليم الجزائري و الذي يمكن وصفه كونه " يعد نوعا من النظام الإدماجي (الإستيعابي) المتدرج "[1].

كما كان هدف أعضاء المجالس البلدية من العنصر الأوروبي في الجزائر ، هو تكريس النظام المدني لتوسيع دائرة نفوذهم و تأثيرهم في مختلف المناطق على حساب المسلمين الجزائرين و كذا سلطة العسكريين الفرنسيين أنفسهم[2]، هذا ما يفسر إنتقادهم المستمر للمكاتب العربية و النظام العسكري ، بالإضافة إلى ذلك وجود أهداف لدى هؤلاء المعمرون ، و يتمثل هجفهم في رغبتهم تحصيل أراضي على حساب أهالي المسلمين الجزائرين ، و كذلك التمتع و الإستفادة من الضرائي التي يدفعونها لأجل إغتناء ميزانيات بلدياتهم ، بما يوفر سيولية مالية تصرف على المعمرين و مشاريع الإستعمار المختلفة[3].

كما يرى شارل روبير آخرون بدور في سياق هذا الإتجاه بأن : " فرنسي الجزائر يقصدون بالإدماج و الحكم المدني كامل الحقوق السياسية للمواطنين و تمثيلهم المطلق في البرلمان و في المجالس المحلية و ربط المؤسسات الإدارية الجزائرية بالوزارات الفرنسية (...) و كان قصدهم جميعا هو أن يروا السلطة العسكرية تابعة بصورة واسعة للسلطة المدنية [4].

كانت مناطق الجزائر تنقسم إلى ثلاثة أصناف من الأنماط الإدارية للحكم : منطقة عسكرية ، منطقة مدنية، البلديات المختلطة .

حيث يمتدح كاتب فرنسي مجهول الهوية ضمن كتابه " االبلديات المختلطة و إدارة الأهالي بالجزائر " هذا التنوع ، حيث يعتبره إنجازا للفرنسيين في الجزائر بقوله : " هؤلاء الأصناف الثلاثة تمثل الأوجه الثلاثة لحضارتنا الجزائرية ، النظام العسكري هو نتيجة الغزو ، إنه نقطة البداية ، البلدية كاملة الصلاحيات ،

---

[1] Rene tilloy, Op.cit , p 5.

[2] عبد الله مقلاتي ، **المرجع في تاريخ الجز ائر المعاصر 1830-1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2014 ، ص 103.

[3] اندري نوشي ،ايف لاكوست نأندري برينان ،**الجز ائر بين الماضي و الحاضر "إطار نشأة الجز ائر المعاصرة و مراحله ، تواريخ اسطمبولي و آخرون"** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية ، 1984 ، ص 313 .

[4] شارل روبير أجيرون ، **تاريخ الجز ائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954** ، مرجع سابق ، ص 33 .

هي نقطة الوصول ، العمل المنجز ، القانون العام ؛ إنها البلدية مثل ما هو في فرنسا ، أما البلدية المختلطة إنها الإنتقال (التحول) بين الإثنين الآخرين"[1].

كما يعلق لاحقا بخصوص نقص مساحة الحكم العسكري مقارنة بمناطق الحكم المدني بقوله :" في الساعة الحالية في المنطقة العسكرية تراجعت كثيرا نحو الجنوب ، إنها لا تشمل بتاتا إلا شيء قليل تقريبا، ماعدا الجهات الصحراوية ؛ فالتل بأكمله و تقريبا كل الهضاب العليا انتقلوا إلى النظام المدني[2].

تنقسم المناطق المدنية في الجزائر إلى نيابة محافظات، و هي في حد ذاتها تنقسم إلى بلديات كاملة الصلاحيات و بلديات مختلطة ، فالأوائل يتم إدارتها تقريبا مثل البلديات في فرنسا ، تشمل في الغالب الأهالي المسلمين حتى بأعداد كبيرة ، حيث يتم تمثيلهم في المجالس البلدية مثل الأوروبين ، أما البلديات المختلطة فتشكل مثلا يشير إليه إسمها من عناصر أوروبية و أهلية [3].

يقود المنطقة العسكرية لواء أو عميد لكن هذا الأخير لديه أيضا تحت أوامره كبار القادة و رؤساء المكاتب ، يشكل هذا التسلسل الهرمي ما يسمى بالمكاتب العربية ن و تضم كل الأراضي العسكرية نوعين فقط من البلديات و هي البلديات الأهلية و المختلطة[4].

يجب الإشارة هنا بأن البلديات الأهلية تتواجد فقط في الإقليم العسكري أو منطقة القيادة ، في حين أن البلديات المختلطة توجد في الأراضي العسكرية و المدنية معل ، أما بخصوص البلديات كاملة الصلاحيات فلا توجد إلا في الإقليم المدني فقط[5].

---

[1] Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, les Augustin challamel, editeur librairie martime et colonial de paris, paris, france, p 8-9-10.

[2] Ibid, p 8.

[3] Ousnoy Ferdinand , **algérie**, libraire fuane , paris 1885 , p 298.

[4] Vialatte Paul , **Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879 ، p 10-11.

[5] Auguste Verrier, **Droit français: de la Circonscription et du nom des communes. Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**, Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893, Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E.Nicolas, Lyon, 1893, p 278.

أصناف البلديات في الجزائر:

أصبح في الجزائر بموجب قرار الحاكم العام في 20 ماي 1868 ما يعرف بالبلديات المختلطة و الذي صدر تنفيذا للمرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1866 و على هذا الأساس و منذ 1868 أصبح التنظيم البلدي بالجزائر يتميز بوجود ثلاثة أصناف من البلديات :

1. البلديات الأهلية:

إن البلديات الاهلية هي بلديات قديمة للتقسيمات المقلصة في نطاق الدائرة أو الملحقة العسكرية و تقع في مناطق جنوب الصحراء و بعض المناطق النائية ، حيث تميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري[1]، و هي إن جاز التعبير منسوخة من البلدية المدنية المختلطة حسب الكاتب الفرنسي بول فيالاته paul viallatte[2] حيث أنها تدار من قبل ضباط يأخذ إسم القائد الأعلى و هذا ما تختلف فيه عن البلدية المدنية المختلطة، حيث تخضع هذه الأخيرة إلى المرسوم الصادر في 27 ديسمبر 1866[3].

كانت البلديات الأهلية تتواجد في المنطقة الخاضعة للسيطرة الفرنسية العسكرية أو مناطق الجنوب[4]،و وفقا لأهميتها فإن البلدية الأهلية لديها قسم أو أكثر يديره ضباط يتبعون مباشرة إلى القائد الأعلى ، في المقابل يكون لديها ميزانية واحدة ينظمها الجنرال الذي يقود التقسيم الفرعي ، كما يوجد في البلديات الأهلية ، لجنة بلدية تماثل تلك التي توجد في البلديات المدنية المختلطة ، بنفس التقسيم و لكن جل الامتيازات التي كانت لديها قديما و سلطاتها تم الإحتفاظ بها للزعماء العرب[5]، تشمل هذه اللجنة القائد العسكري الأعلى للدائرة أو رئيس الملحق بصفته رئيس البلدية ، رؤساء القبائل المدرجة في الدائرة أو الملحق ، رئيس مكتب شؤون الأهالي أو الضابط الأقدم نائبا ، إلى جانب الآغا إن وجد ، ثم قبول هذا التمثيل رسميا لأول مرة في مرسوم 20 ماي 1868 ، و قد تم الإحتفاظ به منذ ذلك الوقت في جميع المراسيم المنشئة للبلديات الأهلية ، الأعضاء المسلمين لا يتم إنتخابهم كذلك من أقرانهم بل يتم تعيينهم[6].

---

[1] Auguste Verrier, op.cit, p 279.

[2] Paul Vialatte, op.cit, p11

[3] Auguste Verrier, op.cit, p 278.

[4] Edcard Rouard de Card, **la représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A.Pedone éditeur, Paris, p47

[5] Paul Vialatte, op.cit, p11

[6] Edcard Rouard de Card, op.cit, p47.

تعد " الدواوير " و مفردها "دوار" آخر حلقة في منظومة التنظيم البلدي الإستعماري في الجزائر و نشأت إثر قانون سيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863، حيث تتشكل في كل بلدية أهلية العديد من الأقسام المتميزة و التي بدورها تخضع لإدارة خاصة تحت سلطة و مراقبة قائدة الدائرة ، المسير الإداري للبلدية الأهلية و يدمرها قياد وشيوخ بمساعدة جماعة من النبلاء من عين المكان[1].

و حسب تعريف الكاتب بول فيالات الدوائر على أنه " تنقسم فرعي للقبيلة الغربية القديمة " كما أن الدوار نفسه مقسم في حد ذاته إلى مشاتي و قد تم تشكيله من خلال "لم شمل الخيام التي تنتمي في معظم الأحيان إلى نفس العائلة أو إلى عائلات مرتبطة ببعضها البعض عن طريق الربحات أو التواصل ".

كما تتكون بالأساس من الأهالي المسلمين الذين لديهم نفس طريقة العيش و الزراعة و يتشاركون كذلك في الإهتمامات التي تتماثل بشكل عام[2]، و لكل دوار من حيث هيكلته في منطقة القيادة مجلس بلدي يتم إختياره من بين كبار السن وفق أعراف الدولة ن و الشيخ هو رئيس هذا المجلس الذي يحمل اسم جماعة و لا يتمتع أعضاؤه إلا بصوت إستشاري[3].

و لقد بلغ عدد البلديات الأهلية في منطقة القيادة سنة 1884 ستة عشر بلدية تتوزع عبر المقاطعات على النحو التالي: 3 بلديات في مقاطعة وهران و 6 في مقاطعة الجزائر و 7 في مقاطعة قسنطينة[4].

و قد بلغ مجموع البلديات الأهلية في المقاطعات الثلاثة سنة 1894 ، 12 بلدية موزعة على المقاطعات على النحو التالي: 5 بلديات في مقاطعة الجزائر و 2 في وهران و 5 في مقاطعة قسنطينة.

و لقد كان توسع المنطقة المدنية على حساب منطقة القيادة (المنطقة العسكرية) سببا منطقيا لتراجع و تناقض عدد البلديات الأهلية تدريجيا[5].

1. البلديات كاملة الصلاحيات :

---

[1] René Tilloy, op.cit, pp118-119

[2] Paul Vialatte, op.cit, p9.

[3] Ibid, p10.

[4] Gouvernement général civil de l'Algérie, op.cit, p 14

[5] Cambon Jules, **gouverneur général de l'Algérie "exposé de la situation générale de l'Algérie"**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895, p 6.

أنشأت البلديات ذات الصلاحية الكاملة فقط لإستشارة المجلس العام بينما كان استصدار قانون من أجل إنشاء بلدية جديدة بفرنسا يخضع لمصادقة مجلس الدولة و المجلس العام ، و مادام المستوطنون هم المسيطرون على المجالس العامة للمقاطعات و لهم القدرة على ممارسة ضغوط على الولاة و الحاكم العام و وزير الداخلية من خلال ممثليهم في غرفتي البرلمان إلى جانب حملاتهم الإعلامية عبر الصحف و نفوذهم المالي الكبير [1]، و لذلك زاد عدد هذا النوع من البلديات بسرعة ، فحتى قبل تعيين الحاكم العام " دو جيدون " استحدثت 18 بلدية ذات صلاحيات كاملة في مقاطعة الجزائر و 11 بلدية في مقاطعة وهران و بلدية واحدة بقسنطينة ، و في سنة 1869 بلغ عددها 96 بلدية و في سنة 1891 ارتفع عددها و أصبح 249 بلدية على المستوى الوطني[2].

البلدية ذات الصلاحيات الكاملة تمثل القوة الكولونيالية التي يجب تطبيقها في الجزائر من أجل ارضاء احتياجيات المعمرين و ضغوطاتهم على السلطة شرعت هذه الأخيرة في تسير مجموعة من البلديات و كذلك بلديات مختلطة و بلديات كاملة الصلاحيات حيث تضاعفت هذه الأخيرة بموازاة استحداث المراكز الاتيطانية و أعطيت لها الصفة القانونية كما دعت بميزانية و إنشاء مجلس بلدي و حددت قاعدة التمثيل البلدي كما يلي :

- الممثلون المسلمون و اليهود و الأجانب يمثلون 1/3 من المجموع للمجلس البلدي طبقا لمرسوم ديسمبر 1866 و أوت 1868 إلا أنه في سنة 1878 تم تعيين مساعدي الأهالي في كل من قسنطينة و وهران 12 مساعدا ، أما الجزائر العاصمة كان نصيبها 27 مساعدا ، من مجموع 178 بلدية كاملة الصلاحيات و قد تم إنشاء بلديات كاملة الصلاحيات بقرار بسيط بعد أخذ رأي مجلس المقاطعة و البلدية في نظر هؤلاء تمثل الإدارة الفعالة للهيمنة الديتورية للكولون على الأهالي و قد قرر الحاكم العام حيدون القيام بتنظيم البلديات في المقاطعات الاستيطانية و تطويرها وفقا و طبقا لسياسة الادماج مثلما هو معمول به في فرنسا و لقد حكم نشوء و تطور الحركة الاستيطانية و الضغوط الممارسة من طرف المعمرين و من جهة أخرى التغيرات التي تحدث في فرنسا[3].

[1] رمضان بورغدة ، مرجع سابق ، ص 13.

[2] شارل روبير اجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 ، مرجع سابق ، ص 144.

[3] Benakzouh chaabane , **la déconcentration an algerie du centralisme ou 37ecentralisme**, Alger, p 53.

- تطبق جميع القوانين الفرنسية تقريبا في البلديات كاملة الصلاحيات و تعرف أيضا ارتفاعا في عدد المواطنين الفرنسين في كثير من الأحيان في كل هذه البلديات ، كان بإمكانهم لوحدهم فقط[1]، ممارسة الحقوق السياسية التي حرم منها الأهالي المسلمون الجزائريون و لقد كانت في الواقع نسخة من بلديات فرنسا، رئيسها منتخب من الأوربين فقط ، و مجلسها منتخب أيضا ، أما الأعضاء الجزائريين يصنفون في درجة مستشارين فقط و يتم تعينهم ، أما من ناحية الوظيفة و الفاعلية فالبلديات كاملة الصلاحيات مسؤولة عن الميزانية وعلى تطبيق القوانين وجباية الضرائب والتعليم والصحة[2]، أما الشيوخ فما هم سوى أكثر بقليل من كونهم مجرد شرطة ريفية محلية حتى ان اسم الشيخ لم يعد مستعملا لأن الاسم الحقيقي الذي ينبغي أن ينسب إلى رؤساء الدوار هو اسم نائب الأهالي[3].

2. البلديات المختلطة

تأسست البلديات المختلطة الاصلية وفق مرسوم 28 ماي 1868 ضمن نظام خاص جدا تم تنظيمه بالكامل من طرف التشريع الجزائري أنشأت البلديات المختلطة في بداية الامر في المنطقه العسكريه فقط لكن لاحقا امتدت لتصل الى المنطقة المدنيه هنا عرفت تطورا متسارعا عن الذي كانت تحتفظ به في المنطقة الاصليه يشكل هذا النوع من البلدية نوعا من المؤسسة الانتقالية ما بين الإدارة العسكرية والنظام البلدي كامل الصلاحيات تلعب البلديات المختلطة دورا مهما جدا في منظومة السياسية الاستعمارية لضمان سيرورة ما يعرف بـ الإدماج التدريجي[4].

يشير كاتب فرنسي مجهول ضمن هذا السياق بخصوص وصفه لتعريف البلديات المختلطة وطريقة تشكيلها فهي حسب ما يقوله تشكل المناطق او الدوائر التي لم تستعمر بعد والتي لم تستكمل وهي تكون في المجموع كل ما هو ليس مدينة أو قرية مسكونة ومنجزه نهائيا او ضواحي مدينه او قريه وغالب الأحيان أنها تتشكل من عنصرين بارزين من جهة من عدد معين من الدواوير أو القبائل الأهلية ومن جهة أخرى من واحدة أو مجموعة مراكز أوروبية في طور الإنجاز لكن البعض منها لا تشمل الدواوير والقبائل تكون قبائل أو دواوير منقطة بعناصر أوروبية مثل المزارع أو الاستثمارات المختلفة هذا يدل بأن هذه البلديات واسعة

---

[1] Ancier Pierre (Capitaine), **La Conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, librairie militaire R.Chapilot et Cle, Paris, 1910, p36.

[2] ابو قاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1962 - 1830** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، ط1 ، 2007 ، ص 70.

[3] Paul Vialatte, op.cit, p 10.

[4] René Tilloy, op.cit, p56.

جدا بوجود 73 منها في كل الجزائر لهم في المتوسط مساحة 1,440,000 هكتار مساحة منطقة إدارية متوسطة في فرنسا مع 32,500 ساكن لكن هذا المتوسط أنجز بمتغير بدرجة كبيرة حسب المنطقة[1].

ولقد أخذت تسميتها لأنها تقع في أقاليم عسكرية وفي مناطق خاضعة لحركة الاستيطان بشكل كبير فهي مؤسسة استحدثت في الأقاليم العسكرية غير أنها متواجدة بشكل ثاني في الأقاليم المدنية فهي وسيلة إدارية في يد السلطات العسكرية لتسيير الأهالي حيث ينظر إليها من جهة اخرى بأنها عمل إداري استثنائي يتحكم فيها الحاكم العام من خلالها في الجوانب الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية بين المراكز الأوروبية والدواوير [2]، وتتكون البلديات المختلطة من :

أ. **الإداري :** وتعتبر العنصر الفعال في البلدية حيث يجمع صلاحيات في يده و يساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية.

ب. **اللجنة البلدية :** تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين لمدة ست سنوات فهم موظفين من الدرجة الأولى ونسبة الأهالي تمثل 1%:

- عضو مكلف بالحالة المدنية
- شيوخ الجماعة
- القياد [3].

تتكون البلدية المختلطة حسب الكاتب الفرنسي بول فيالات من مراكز استعمارية تم انشاؤها حديثا مركز واحد أو أكثر فهي في معظمها مكونة من أوروبيين ولا تكاد تشمل أي أرض استعمار اخرى وكما نرى حسب هذا الاخير ان البلديات العسكرية المختلطة تم انشاؤها والحفاظ عليها لسببين فقط بعدها عن البلديات المدنية المختلطة ووقوعها وسط مناطق القيادة ويتقلد منصب العمدة في البلدية العسكرية المختلطة القائد الاعلى الذي يدير في نفس الوقت البلدية الأهلية المجاورة أو التي تقع فيها البلدية المختلطة[4]، تحوز البلديات المختلطة في واقع الأمر على القسم الأكبر من السكان المختلطين المستقرين في الجزائر مع العلم ان هناك اختلافا بين البلديات المختلطة حسب تواجدها في المنطقة المدنية أو العسكرية ففي

[1] Anonyme, Op.cit, p11.

[2] Collot claud , **les institution de l'Algérie durant la période colonial 1830-1962**, France :édition de jnr, 1987, p 21.

[3] benakzouh chaabane ,op.cit. p 41.

[4] Paul Vialatte, op.cit, p11.

الوقت الذي حافظت خلالها البلديات المختلطة في المنطقة العسكرية على قاعدة تأسيسها وفقا لمرسوم 2 ماي 1868 والتي نشأت على أساسها هناك إجراءات متميزة وجديده أوتي بها لتأسيس النظام الخاص بالبلديات المختلطة في المنطقة المدنية[1].

في المنطقة العسكرية تخضع للسلطة العسكرية مع الحاقها بمتعاون مدني في حين انها في المنطقه المدنية كانت البلدية المختلطة تدار من طرف إداري[2](administrateur).

تشكل البلديات المختلطة القسم الأكبر من المنطقه الجزائريه وتمتلك برنامج محدد و موظفين خاصين حيث يقوم أحد الكتاب الفرنسيين بالافتخار بها حيث يعتبرها القسم الاكبر والاكثر صعوبه في عمل فرنسا الاستعماري وهي الانجازات المشرقة لهيمنتها[3].

أما بخصوص تنظيم وتسيير إدارة البلديات المختلطة فيجب أن نعرف كانت تدار من طرف مفوض مدني او مسؤول يساعده واحد او اكثر من النواب الأوروبيين الأصليين مع تشكيل لجنة بلدية[4].

حيث توجد في كل بلدية مختلطة سواء كانت تقع في الجنوب أو في الشمال ويحدد تكوينها مرسوم الانشاء مع التميز هنا بين التي تقع في المنطقة المدنية أو العسكرية تضم اللجنة البلدية لكل بلدية مختلطة مسير وهو الرئيس وفي حالة الغياب أو لمانع ما هناك نائب الرئيس مساعدين وأعضاء فرنسيين منتخبين من طرف المواطنين الفرنسيين يعيشون 6 سنوات مساعدون من المسلمين الجزائريين ورؤساء القبائل او الدوار المشمولين بدائرة البلدية المختلطة[5].

يتم تعيين هؤلاء المساعدين من قبل المحافظ كل عضو في هذه اللجنة اهلي او اوروبي مسؤول عن الإشراف على القسمة يمكن أن تتكون القسمة من عدة مراكز أوروبية أو عدة دواوير[6] كان المساعدون

[1] René Tilloy, op.cit, pp 107- 108.

[2] Quesnoy Ferdinand, op.cit, p298.

[3] Anonyme, op.cit, p5.

[4] Paul Vialatte, op.cit, p9.

[5] Edcard Rouard de Card, op.cit, pp 44-45.

[6] Paul Vialatte, op.cit, p9.

الأهليين في البلديات المختلطة يتم تعيينهم من طرف الادارة في حين أن المستشارين والمساعدين الأوروبيين ينتخبون[1].

يضاف إلى ذلك تلك المهام الإدارية المعتادة يعوض لذلك اداري الاستعمار قاضي التحقيق في الواقع بالدوائر أو المحافظات التي لا يوجد بها محاكم مدنية أو محاكم صلح مع ولاية قضائية ممتدة فهو قاضي صلح مع صلاحية تأديبية مساوية لتلك الصلاحيات الخاصة بالمحاكم الابتدائية اضافة الى ذلك فهو يرأس المحاكم الأهلية الخاصة بالمسلمين الجزائريين التي تعرف فقط القضايا بين الأهالي المسلمين، ومع ذلك يرى الكاتب الفرنسي بولفيالات بأنه لا ينبغي الاعتقاد بأن صلاحيات المكاتب العربية هي نفسها تلك الخاصة بمكاتب مديري البلديات المدنية المختلطة[2].

بخصوص البلديات المختلطة في المنطقة العسكرية فإن بعض البلديات المختلطة تخضع للنظام البلدي المنظم في 1868 حيث تشترك في ذلك مع البلديات الأهلية في مجموع المنطقة العسكرية بناء عليه يحكمون بالمواد من 2 الى 15 من مرسوم 20 ماي 1868 اما اجراءات مرسوم 22 جويلية 1874 فلا تعنيهم في حين يحتفظ على المواثيق التي تأسست من أجلها بناء على مرسوم 20 ماي 1868[3].

حسب وصف كاتب فرنسي مجهول في مؤلفه المعنون بالبلديات المختلطة وإدارة الأهالي في الجزائر عام 1897 فلقد تبنى كل من الحاكم العام مكماهون سنة 1868 ووزير الحرب نييل هذا النموذج للبلديات المختلطة في سياسة تنظيم المنطقة أن تنظيم 1868 قد أصبح يتحكم في تنظيم الادارة المدنية والقائد العسكري عوض من طرف إداري لكن هناك اختلافا بارزا ما بين البلديات المختلطة القديمة والبلدية المختلطة الحالية في حين أن البلديات المختلطة والتي لم تكن تشمل في البداية إلا مناطق محدودة اين السكان كانوا مختلطين تشمل حاليا مناطق واسعة أهلية[4].

كان لسياسة الاستغلال المالي البشع لإدارة البلديات المختلطة آثارا عميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ففي الوقت الذي كان فيه العنصر الجزائري يساهم بالقسط الأكبر من مصادر ميزانيات البلديات المختلطة من خلال ما كان يدفعه من ضرائب مختلفة وأعمال ساخرة كان المعمرون هم

[1] Anonyme, op.cit, p12.

[2] Paul Vialatte, op.cit, p11.

[3] René Tilloy, op.cit, pp 107-108.

[4] Anonyme, op.cit, p10-8 .

المستفيدون من المصاريف المالية ميزانية هذه البلديات مما ساهم في تدهور أوضاع الجزائريين وتفقيرهم .

أرسل أحد الفرنسيين ذو خبرة واسعة بالشؤون العربية رسالة إلى نابليون الثالث سنة 1865 والذي رفعه آنذاك شعار سياسة المملكة العربية حيث ورد فيها " الأمر الذي يستدعي الانتباه وكون البؤس الذي يحل بالأهالي يزداد بقدر ما يقتربون من المراكز الأوروبية الكبرى بينما كانت القبائل الصحراوية غنية كان عرب التل مفلسين "[1].

أدلى الحاكم العام في الجزائر مكماهون بشهادته أمام لجنة راندون في جانفي 1870 والتي تضمنت تحذير من سلوك المستوطنين ورود أفعال العرب ومما جاء فيها " أن الأساليب المنتهجة من طرف الأوروبيين تجاه العرب قاسية وظالمة خاصة في المراكز الحضرية الكبرى انهم يشعلون فتيل العداوة جهارا نهارا وان الصحافه ماضية في حملاتها ضد العرب فهي تصورهم في أعين المستوطنين في أبشع الصور الممكنة وعرضها من وراء ذلك هو تحريك الأحقاد والكراهية"[2].

لقد زادت في الواقع سياسة النظام البلدي الاستعمارية والمتعلقة أساسا بالبلديات المختلطة في متاعب الجزائريين في مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية مما وسع فيمن دائرة بوسهم ويمكن ملاحظة مؤشراتها بوضوح من خلال انتشار المجاعات والفقر وهجرة الجزائريين للبلدان المسلمة.

[1] اندري نوشي ، ايف لاكوست ، مرجع سابق ، ص 300.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، مرجع سابق، ص-ص، 14 – 15.

المبحث الثالث: حملة الكاردينال لافيجري التنصيرية

عملت أجهزة الاستعمار الفرنسي على تنصير الجزائريين وكان اول أسقف فرنسي تولى الأسقفية بالجزائر أنطوان دوبوش وكان ذلك سنة 1838 وهو من حول جامع كتشاوة إلى كتدرائية الجزائر وأعطاها اسم كنيسة سان فيليب أين دفت عندما مات سنة 1864 وهو من قام بإعادة بقايا أوغسطين إلى عنابة سنة 1842 في احتفالات كبيرة حضرها أساقفة فرنسا.

ماهية حركة التنصير:

حركة التنصير أو حركة التبشير كما سميها البعض هي إحدى إفرازات الحركة الصليبية بل أحد وجهيها، فقد تأسست لتحقيق أهداف هذه الحركة بظلها وبجهودها، نشبت وبين ظهرانيها نمت وترعرت[1]، مع الأسف لا زال البعض ومن ضمنهم بعض العرب والمسلمين يطلق على هذه الحركة اسم حركة التبشير وهو في اعتقادي تعبير خاطئ والأصح منه هو حركة التنصير لأن مصطلح التبشير أطلق على حركة نشر المسيحية قبل الإسلام، على اعتبار أن دعاة المسيحية كانوا يعملون للشعوب الوثنية بشارة الإنجيل، وقد انتهى دور هذه البشارة بمبعث رسول الله صل الله عليه وسلم فأصبحت الرسالة المحمدية هي البشرى للناس أجمعين ويؤكد ذلك ويكد ذلك قوله سبحانه وتعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا"[2] (سبأ) وقوله عز وجل:" إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ (35) نَذِيرًا لِلْبَشَرِ (36)"[3] (المدثر)، وبهذا فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبشر للعالمين وبالتالي فان المسلمين الذين آمنوا بهذه الرسالة خلفوا نبيهم في مهمة ابلاغها للناس اجمعين هم الذين اصبحوا مبشرين ولا يصح ان يوصف بذلك سواهم[4].

لافيجري وذروة التنصير في الجزائر:

1. **التعريف بالكاردينال لافيجري:** ولد تشارلز مارتال الماند لافيجري في بايون في 31اكتوبر 1825، شغل والده منصبا جيدا في الجمارك، وكانت والدته لور لويز لانريلي ابنة مدير دير صك العملة الملكية في بابون، كان كلا الوالدين يحظى باحترام عام بسبب اخلاقهما العالية ومبادئهما الدينية الصارمة[5].

---

[1] ممدوح حسين، **مدخل إلى تاريخ حركة التنصير**، دار عمّار، عمان، 1995، ط01، ص ص 5، 6.

[2] القرآن الكريم، **سورة سبأ**، الآية 28.

[3] القرآن الكريم، **سورة المدثر**، الآيات 35، 36.

[4] ممدوح حسين، مرجع سابق، ص 6.

[5] Richard F, clarkes S, **J, Cardinal Lavigerie and the african slave**, Trade Trinity collège Oxford , London, 1943, p01.

التحق لافيجري بمدرسة سانت ليون حيث تابع دراسته هناك، وقد كان يقوم بتمثيل دور القس مع اترابه حيث كان ينصت لاعترافات المذنبين من أطفال الجالية اليهودية المقيمين بمايون، وفي حالة معارضتهم كان يقوم بضربهم ووضع رؤوسهم تحت الناقورة، لينصت لاعترافهم بالذنب، شارك لافيجري في حفل ديني لأول مرة وتقمص فيه دور القس حيث برزت رغبته الكبيرة لهاته الوظيفة، عندما بلغ الثالثة عشر قابل شارل لاكروا LA CROIX[1]، الذي قال عنه لافيجري في كلماته التي كتبها بمناسبة وفاته "لقد اثرت وفاة هذا الاسقف الذي لا ينسى بعمق، وذلك لسببين، أولا لا لأنه كان في نظري العضو الرئيسي في ايسكو باتي الفرنسية، علاوة على كونه أسقفا لابرشية مسقط راسي. وثانيا، لانه لعب دورا في أكثر الإجراءات حسما في حياتي"[2] ولقد أعجب شارل لاكروا أسقف بايون بشخصية وطموح لافيجري في "ان يكون كاهنا ابرشيا" فنصحه بان يلتحق بالمعهد أولا للوصول الى المهنة التي زرعت فيه منذ طفولته. يروي أحد والديه قائلا: عندما رأينا شارل يلعب في الكنيسة تخيلت في الاسرة ان تكون لعبة بلا مستقبل[3]، التحق لافيجري بمعهد "لاروسور" للدراسات الأسقفية وتم قبوله لمدة عام واحد كمتمدرس في الطور الثانوي، لكنه لأسباب مختلفة غادرها وبعدها توجه الى باريس سنة 1840 وعمره 15 سنة بعد عدة اقتراحات من أصدقاء العائلة ان يتوجه الى هناك، أين التحق بالمدرسة الاكليركية سان نيكولا التي يشرف عليها الاسقف آبي دوبنلوب والذي أثر فيه كثيرا بفعل دراساته ودوراته لهؤلاء الشباب، ساعد هذا الجو على نمو الروح الكهنوتية للافيجري كأرواح بقية التلاميذ[4].

بعد سبع سنوات اقام مشروع للتكوين العلمي للمعلمين الكنسيين وقرر من خلالها انه سيخوض هو أيضا مع التلاميذ غمار الدراسة الاكاديمية، ومن نوفمبر 1847 الى يونيو 1848، تم تعيين لافيجري في منصب ديني فاصبح يمثابة شماس انجيلي، واصل لافيجري دراسته الاكاديمية بمعهد الدراسات العليا بمدينة كارم وفي 1850/07/12 قدم اطروحتين لنيل شهادة الدكتوراه بمعهد الادات الأولى كان تحت اسم خواطر حول المدرسة المسيحية بإيداس وكانت باللغة الفرنسية والثانية باللاتينية حول الكاتب المبشر "هيجدسبو" وعندما اصبح عمره 28 سنة سنة 1853 شارك في اختبارات كنيسة SaintGénivére وجاء في

[1] Anthon Phillips, **les grands catholiques des XIX XXXe siècle le cardinale Lavigerie 1825-1892**, publication lumière, 1923, p 5-6.

[2] Richard F, clarkes S, (op, cit) , p 02.

[3] Georges goyou, **un grand missionnaire le cardinale Lavigerie**, librairie plon, 1925, p 42.

[4] Boyer d'Agen, **le chargé de France devant la république**, Tolar libraire, éditeur parie, p 9-10

المرتبة الأولى واصبح له المقعد الكنسي في Le Sorbonne وحصل على لقب دكتور بما ان الدكتوراه ضرورية في علم اللاهوت لهذه الوظيفة[1].

كان لدى لافيجري دورا مهما وفعالا في إعادة احياء الدين المسيحي ونشره في إطار المشروع الاستعماري مستغلا في ذلك كل الوسائل والطرق 9 إلى أن توفي في 18 نوفمبر 1892 وتولى الحاكل العام حول كامبول الذي يمثل السلطات الرسمية تنظيم مراسيم جنائزية كبيرة تقديرا للشخص لافيجري جزاء لخدماته لصالح الاستعمار الفرنسي وانطلاقا من ميناء الجزائر تولت باخرة لوكوسمار عملية نقل جثمانه إلى الجزائر وتونس قرطاج إلى كتدرائية سان لويس، وأطلقت على شرفه قوات الجيش الفرنسي 12 طلقة مدفعية[2].

ظروف وصول لافيجري إلى الجزائروأهدافه التنصيرية:

يقال أن تعيينه ارتبط بأسطورة رؤيا تحمل رسالة إلهية من اجل القيم بعمل جبار بالقارة السمراء، وقد تم تحقيق ذلك له برسالة بعثت من طرف الحاكم العام للجزائر باتريس دي مكماهون إلى المطران لافيجري والمؤرخة في 1866/11/17 يقترح فيها مكماهون على لافيجري خلافة القس المتوفى بافي لأن لديه أفضل الشروط وأن موافقته على الأمر ضروري قبل إعلام نابليون الثالث بذلك[3]، وقدتم صياغة إجابة لافيجري بالموافقة حيث قال: "بقدر ما يهمني شخصيا، لم يكن علي أبدا أن أفكر في ترك أبرتسية مرتبط بها بشدة والتي حتى لو عرضت على سعادتك رؤية أكثر أهمية من تلك التي قدمتها نانسي لكانت إجابتي سلبية بالتأكيد لكن عندما أخذت على عاتقي واجبات الأسقف قمت بذلك بروح من التفاني والتضحية بالنفس، أنت الآن تضع أمامي مهمة شاقة ومرهقة... لذلك أقبل التضحية المؤلمة دون تردد وأنا على استعداد للقيام بها مهما كان الثمن"[4]، دخل لافيجري إلى الجزائر يوم 15 ماي 1867 في السفينة الحربية "كاتون" التي وضعتها الحكومة تحت تصرفه، اقتربت السفينة من الميناء العسكري الذي ضم حشدا هائلا اصطف على الأرصفة لاستقباله في جو من الفخامة لاحظها الجمهور الجميل، ذهب لافيجري من المرسى إلى الكاتدرائية ومنها على

[1] Richard F, clarkes S, Op, cit , p 06.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج 06، ط 01، ص 133.

[3] محمد الطاهر وعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904 "دراسة تاريخية تحليلية"**، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص ص 251، 252.

[4] Antony Phillips, Op, cit, p 08.

قصر الأساقفة في موكب كبير[1]،كرسول حامل لرسالة الحقيقة والسلام، قال معبرا "وجدت نفسي في واحدة من الأراضي حيث لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وعلى الرغم مما عمله أسلافي الجديرون تركت واحدة من أكبر الآبرتسيات المسحية في فرنسا بمؤسساتها القديمة لأستقبل بذلك اعمالا ولدت في اليوم السابق... لكنني أتيت باسم الله متذكر كلمات الرسول"[2]، باشر لافيجري عمله باستقبال رجال الدين في المدينة والآبرتسية وخطب عليهم متأسف لحالة الفقر وعدم كفاية رعيه معظم كنائس الآبرتسية، وأصر كذلك على معرفة اللغة العربية، ومعرفة كيفية التعامل معها وقرر أنه لن كاهنا واحدا لا يمتلك هاته اللغة[3]، واعتبر معرفة اللغة العربية أمر ضروري من أجل تسهيل التواصل مع الأهالي على أساس أنها وسيلة قوية للتقارب بين الأعراق التي تباعد بينها الأصل والدين والعادات، كما تساعد في التعرف أكثر على الشعب وعلى دينه لإدخاله بالتدرج إلى عالم فرنسا وحضارتها، وجعله يتذوق التحسينات ويتعود على وجود هذا الدخيل[4]، وفي غضون خمس أشهر بدأ ببناء خمسة كنائس في الجزائر وفي مناطق مجاورة كما ظهر حماسه جيا لبت الله بعد معرفته بان الكنائس الموجودة هناك حولت إلى حظائر ومنازل للمستوطنين، وبرأيه إتمام وإنهاء العمل الذي بدأته الجيوش لوحدها منذ أكثر من ثلاثين سنة أمر ضروري[5]، لقد كانت الجزائر بالنسبة لكاردينال المجال الذي أراد توسعته واحتلاله وتطهيره وسهولة توطين حلمه من خلال تمتعه بالحرية الكاملة في الحركة ولقد كان أكثر حرصا على نشر المسيحية في أوساط المسلمين من حرصه على هدايا الرعايا الفرنسيين وقال أن خلاص العرب يتمثل في اعتناقهم للمسيحية وأن نجاح عملية تنصير المسلمين لابد منها، ومع اجتناب الوقوع في أخطاء الماضي، واتخذ من الأطفال عينة من اجل الانطلاق في مشروعه وحتى يتمكن من تلقينهم مشاعر الإنجيل وتعاليمه واشراكهم في حياة العالم المتحضر[6]، وأكد ان الرعاية المستمرة لهاته العينة ستؤدي بسرعة إلى إدماج الجزائر لا محالة، وذلك من خلال تدمير وتحطيم أخلاق المجتمع بجعل الجزائري يسكر ويزني ولا يصبح هناك فرق أخلاقي بينه وبين المقامرين والزناة

---

[1]Richard Antoni, **le cardinale Lavigerie primat d'Afrique archevêque Carthage et d'Alger 1825-1892**, 4eme Edition, Parie, p 101-102..

[2] Antony Phillips, Op, cit, p 34, 35, 39.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج 04، ط 01، ص ص 22، 25.

[4] Antony Phillips, Op, cit, p 34, 35, 39.

[5] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، مرجع سابق، ص 783.

[6] اسعيد عليوان، **التنصير وموقفة من النهضة الحضارية المعاصرة في الجزائر**، ج2، أطروحة الدكتوراه في العقيدة، 2001، ص ص 604، 605.

والسكارى[1]، سار لافيجري في مشروعه بدعم من الجمعيات الخيرية والبابوية ولذلك السلطات التي تغاضت عن النتائج السلبية للمخططة[2]، متشبعا بالآراء الاستعمارية مدافعا عن رأيه في تنصير الأهالي أو طردهم إلى الصحراء وان الدين وحده من يفق أمام الغزو الكلي للجزائر، لذلك طالب بالتضييق أكثر على حرية المساجد والمدارس[3].

مجاعة 1867-1868 واستغلال لافيجري لها:

قامت العمليات العسكرية التي قادتها قوات الاحتلال الفرنسية بالتسبب في تراجع ملحوظ في الإنتاج الزراعي والفلاحي الذي يمثل قوت الأهالي، زيادة على ذلك مجموعة النكبات والكوارث الطبيعية التي ألحقت بهم كالمجاعة وتفشي الأوبئة، التي أضرت بالجزائريين بشكل كبير على غرار المستوطنين الذين توفرت لديهم شرط الوقاية، ويقول الأستاذ بوعزيز أن النزعة الاستعمارية طغت على الأوربيين حينما اتهموا العرب بتماطلهم عن الوقاية بسبب تبنيهم مبرر القدرية[4]، وقام ايفون توران بتقديم تفسير أخر استند فيه إلى ما تناولته التقارير الفرنسية على أن العرب قاموا برفض التلقيح الذي بادرت به السلطات الفرنسية حيث تم الكشف عن معامل الشائعات تجاه التلقيح خيالا مشهودا له، فوجد الطبيب نفسه أمام اللامبالاة والتعصب الإسلامي، للمصاب الذي يجيبه "حرام أن تحاول منع ما بعثه الله لنا لأن ذلك يعتبر إثما"[5].

قامت الجمعيات الخيرية بتقديم مساعدات خارقة لهؤلاء وصوتت الحكومة الفرنسية لهذا الغرض بأربعمائة فرنك، ولكنه كان مبلغ غير كاف للأطفال اليتامى والمهجرين والأرامل، وبعد وصول الرسائل التي كانت من طرف الأبرتسية تصف البؤس المرعب الذي كان قد تفشى وسط الأهالي قامت الكنيسة بمهمتها، وقد قال عنها الكاردينال لافيجري أنها حمولة ثقيلة جدا في خطابه الذي وجهه إلى أساقفة فرنسا أملا بذلك في الحصول على المساعدات من طرف مسيحي فرنسا خاصة بعد فتحه تصل إليه أعداد كبيرة مخصص للشعوب الفقيرة وقد اعتبر رئيس الأساقفة أن هذا المشروع الخيري هو مناقشة جديدة له تحتاج إلى

---

[1] كيمل ريسلر، مرجع سابق، ص119.

[2] أبو عمران الشيخ، الأسقف لافيجري ونشاطه التبسري في واد الشلف 1867- 1892، جريدة الأصالة، جويلية – أوت 1980، عدد 83-84، ص 56.

[3] مرجع نفسه، ص 56.

[4] يحي بوعزيز، **المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 وموقف وأراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها**، الأصالة، 1976، العدد 33، ص 08.

[5] ايفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر الاستعمارية المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880**، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ط01، ص ص 355، 360.

مباركة أساقفة فرنسا[1]، إن إقامة دير ومراكز لرعاية الأيتام وتشتتهم وتربيتهم عن طريق بعث الكنسية تتماشى والطموح الذي لدى لافيجري الذي كان يعتبر عمله أجل وأجمل مشاريه هذا القرن[2]، كان لافيجري يرى أن هذه المساعدات الخيرية ستؤدي إلى خلق أرض خصبة للعمال المقيدين، وسيحصل المستوطنون على دعم من طرف العرب المسيحيين، وقد جاءت قراءته للوضع صحيحة فقد تسبب هذا المشروع في سخط للحاكم العام ماكماهون الذي رأى في سياسته خطرا يهدد وجود فرنسا في الجزائر فأراد حصر نشاط المبشر اللامع[3]، قام لافيجري بجمع ما يقارب 1800 طفل بين مريض ومشرد وقام بتوزيعهم على مختلف الملاجئ والمراكز في بوزريعة، القبة، بوفاريك، مدينة الجزائر، بولوغين، ابن عكنون، الأبيار، وذلك لمعالجتهم وتنصيرهم وكان يتراوح عمر هؤلاء ما بين الثامنة والعاشرة[4].

الصراع بين الكاردينال لافيجري والحاكم العام مكماهون:

قام مكماهون بإدراك العواقب التي يترتب عنها مشروع لافيجري بتنبيه الأطفال اليتامى لذلك وبتحريض من الكولونيل غريزلي وزير الحربية طالت بإرجاع هؤلاء الأيتام إلى أهلهم وهدد بإغلاق المراكز والملاجئ في حالة رفضه لقراره لكن عناد الكاردينال جعله يصمم على إبقاء الأطفال بالملاجئ، مدعيا بانه أصبح أبا لهم لأنه قام بمعالجتهم وإحيائهم بعد أن أوشكوا على الموت، ولقد أدى هذا الموقف إلى نشوب مشادة كلامية بين مكماهون وبينه، وقد تدخلت الحكومة بباريس لحل النزاع، ولقد ظل هذا النزاع بينهم محور مقالات متعددة بمختلف الجرائد بباريس والجزائر[5].

وترجع بوادر الصراع بين مكماهون ولافيجري إلى أوائل جانفي من عام 1868، حينما صرح هذا الأخير في مقال نشرته معظم الجرائد في الجزائر، انتقد من خلاله النظام العسكري واتهمه بإخفاء حقائق كثيرة عن المجاعة، وكان هذا الموقف لصالح المستوطنين الذين كانوا يطالبون بإلغاء النظام العسكري

---

[1] **Lettre à la direction de l'œuvre des écoles d'orient sur l'emploi des affrontes pour les pauvres arabe**, recueil des lettres publiés, p 40

[2] عبد الجليل التميمي، **الفكر الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر خلال القرن التاسع عشر**، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، 1974، العدد 01، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص 21.

[4] عبد القادر مرجاني، **السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 128.

[5] خديجة بقطاش، **التبشيرية في الجزائر 1830-1871**، دحلب، الجزائر، 1971، ص 118.

واستبداله بالنظام المدني، ولقد كان لافيجري معارض للمكاتب العربية لأنه كان يعتبرها بمثابة حجر عثرة أمام التبشير والاستعمار ومن الواجب إزاحتها حتى تنشر رسالة التبشير واعتقد لافيجري بأن التبشير لن ينجح إلا إذا تم القضاء على النظام العسكري المتبع في الجزائر وبعد أن تكتسب الكنيسة حرياتها[1].

وقد قام لافيجري بطلب إجراء مقارنة بسيطة بين المناطق العسكرية والمناطق المدنية، أدى ذلك إلى تسجيل ملاحظة مفادها أن العرب الذين يقطنون هاته المناطق لم يكن لديهم الضرر الكبير لوقوف الدولة صاحة الخير والإحسان إلى جانب الضعفاء بالبذل والعطاء وإعطاء المؤونات لهم في أماكن مخصصة يأتون لها من كل مكان[2].

غير أن هذا لم يكن كافيا في نظر الكاردينال لافيجري وتسببت معارضته في بلبلة كبيرة ضد تحجر النظام الفرنسي، وفي الحقيقة كانت زيارة نابليون الثالث بمثابة وقفة على حقيقة الصراع ما بين الطرفين وعلى حساسية الوضع الذي لا يبشر بالخير، لذا قام بفتح تحقيق زراعي وكلف لجان مختلفة بدراسة الوضع عقب مجاعة الجزائر وتشكلت لجنة خاصة لدراسة مشاكل المجاعة في 29 أفريل – 25 جويلية 1868 برئاسة الكونت لوهون لإيجاد حلول للوضع بعد جولتها بالإيلات الثلاث[3].

قامت اللجنة في استجوابها في التركيز عل الجانب الزراعي واستهدفت المناطق المدنية، ولم تستمتع للمسلمين إلا للبعض منهم ولم تقم بالتوجه نحو المناطق العسكرية، فحصلت على تعاطف المستوطنين وانتصرت اللجنة على الكولون وحررت عريضة بتاريخ 27 فيفري 1869 تخدم مطالبهم، اقترح رئيسها تطبيق الحكم المدني في الجزائر، كما أعضائها بالضغط على نابليون الثالث يخضع لآراء المعمرين حتى في تحليل المجاعة وتحديد أسبابها، حضرت اللجنة الثانية التي تكون في 05 ماي 1869 لتعطي تأييدها للإبقاء على صنفين من الأقاليم: إقليم أهلي وإقليم مدني، ووافقت على التوسع اللامتناهي للإقليم المدني[4]، وبالرغم من الرسائل الموجهة من طرف نواب الأهالي بين بريهمات والمكي بن باديس التي تنفي أن يكون الأهالي هم

---

[1] علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر**، دار المعرفة، لبنان، د ت، ص 383.

[2] صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تر: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 59.

[3] حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19**، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، 2011، عدد 13، ص 156.

[4] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 743.

سبب المجاعة، حكم الحكم لصالح الكولون وفي 09 مارس 1870 صادق النظام على إلغاء النظام العسكري[1].

[1] حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الثاني: مكماهون والجوائح الكبرى في الجزائر

المبحث الأول: الكوارث الطبيعية

عرفت الجزائر منتصف القرن 19 العديد من الكوارث الطبيعية التي أثرت كثيرا على الوضع العام للمجتمع الجزائري وتمثلت هذه الكوارث:

الجفاف:

عرفه محمد صبري محسوب على أنه ظاهرة مناخية تحدث نتيجة انخفاض في فعالية المطرة وليس في كميته وارتفاع في درجات الحرارة وزيادة في التبخر فزيادة حدة الجفاف تؤدي بدورها إلى حدوث تراجع في الإنتاج الزراعي[1].

ولقد عانت الجزائر خلال الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي من الجفاف حيث ساد مناطق اليبلاد سنتي 1847-1848[2].

ولكن أخطر السنوات التي كانت التي كانت من سنة 1866 إلى 1870 كانت بمثابة نكبة مروعة فقد أصبحت فيها الأمطار معدومة خاصة خلال السنوات 1867-1868- 1869[3]، فقلت مياه الشرب ومياه السقي وجفت الينابيع في الصيف وصاحبها اشتداد البرد شتاءا فيبست الحشائش وماتت المواشي خاصة في منطقة الهضاب العليا[4]، فقد كانت فصول الشتاء لسنتي 1867، 1868 و1868-1869 قاسية جدا فزادت من آلام ومعاناة الجزائريين المساكين، والأمطار إلى تأثير موسم الرث وقلت المساحات الرعوية، فتفش من جراء ذلك المجاعة في البلاد[5].

فقد صرح الحاكم الهام ماكمهون macmahon في مذكراته أن العرب قالوا له بأن الجزائر لم يمسها هذا الجفاف منذ أكثر من ثلاث قرون، فجل المحاصيل الزراعية لم تنبت وكانت نتيجة ذلك تعاسة الأهالي الجزائريين.

---

[1] محمد صبري محسوب، **الجغرافيا الطبيعية أسس ومفاهيم حديثة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1996، ص 109.

[2] أبو القاسم سعد لله، **تاريخ الحركة الوطنية 1830-1900**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، ج1، ص 149.

[3] جيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية 1867-1868 بالجزائر**، تر: عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 201.

[4] يحي بوعزيز، **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ حداد 1871**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 86.

[5] جيلالي صاري، مرجع سابق، ص 201.

كما وصف الدكتور فيتال vital هذه الوضعية في رسالة إسماعيل أوربان قال فيها: " إن الأخبار السيئة تردنا من كل نواحي عمالة قسنطينة، الغلال ضاعت والمواشي بدأت تموت والكل فاقد الأمل بسبب الجوع والعطش"[1].

وتبع هذا الجفاف أمطار وثلوج غزيرة فقد فرحوا بها الأهالي واستبشروا بها خيرا إلا أن أنها في الحقيقة أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة وقتلت المواشي والأغنام، فخسر بعض الأهالي أغنامهم وثلث ثيرانهم بسبب الجفاف[2].

ولقد أجبرت هذه الظاهرة الفلاحين على هجرة أراضيهم بعدها استكملوا كل مخزونهم، فباعوا خيولهم وماشيتهم بأبخس الأثمان، فاضطرت مغادرة قراهم نحو المدن وأقاموا بإحياء قصديرية غير نظيفة وقد نتج عن هذا تدهور الأوضاع الصحية وإصابة جسم الإنسان بالجفاف والأوبئة مثل: الكوليرا، وكذلك من أهم النتائج السريعة للجفاف غلاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية، فسعر الشعير ارتفع بنسبة 32%، فقد بيع بسعر 17,16 فرنك للقنطار بعدما كان يباع بـ 12,13 فرنك، أما القمح فقد بيع بـ 64,46 فرنك الذي كان بـ 25,80 أي نسبة 50%، ثم وصل إلى 30,86 فرنك في أكتوبر سنة 1867 كما نجد أنه في المناطق الداخلية كانت الأسعار أكثر غلاءا، فالشعير مثلا نجده في سهل متيجة بيع بـ 22 فرنك و35 ف في منطقة القبائل وبيع بـ 40 ألف بمليانة و75 ف بالجلفة، وهذا ما يجعلنا نقول أن المناطق الداخلية هي الأكثر تضررا، وبيع سعر القنطار الواحد من القمح في سوق تنس بـ 34 فرنك في 15 جويلية 1867 إلى أن وضل إلى 42,5 فرنك في نفس الشهر 22 جويلية بيع بـ 23,75 فرنك في الجزائر ثن ارتفع إلى 30 فرنك[3].

الجراد:

يعد الجراد من أشد أنواع الحشرات فتكا بالمحاصيل الزراعية التي تهاجم الحقول ولا توجد حشرة أخرى تماثلها في درجة الخسائر الاقتصادية والبيئية التي تسببها، فقد تصل هذه الخسائل إلى حد الكارثة وذلك في المناطق التي تتعرض لها فهي في حقيقة الأمر تتسبب في إحداث مجاعات من خلال قضاء أسرابها على الأخضر واليابس[4].

---

[1] لونيسي إبراهيم، **مجاعة 1866-1868 في الجزائر خلال جريدة الجيش الاستعمارية**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 28.

[2] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 201.

[3] لونيسي إبراهيم، مرجع سابق، ص 29.

[4] محمد صبري محسوب، مرجع سابق، ص 188.

أسراب الجراد على الجزائر في الفترة الاستعمارية:

قد هاجم البلاد سنة 1847-1848 بكميات كبيرة وترك أثارا مدمرة أدت إلى نقص الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية[1].

ولقد أخذ غزو الجراد شكلا خطيرا في عام 1864، فقد بدأت أفواجا من الجراد تغزو البلاد وازداد الغزو سنة 1866 وأصبح يسمى بعام "الجراد" حيث أن هذه الأسراب عبرت جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال ومزارعه في شهر أفريل ملتهمة في طريقها كل ما تجده من الخضار والثمار[2]، كما عم الجراد السهل المتيجي وحتى المناطق المجاورة له وامتد إلى المدية[3].

أما الجراد المغربي الذي يعتبر أخطر أنواع الجراد الذي زحف على الجزائر انتشر في المناطق الداخلية من تلمسان إلى أم البواقي شرقا[4]، فأتلفت هذه الأسراب من الجراد جل المحاصيل الزراعية التي كانت مصدر زرقهم وغذائهم الأساسي بحث أصبحت حقول القمح والشعير خالية تماما من الغلة، وهذا ما زاد من بؤسهم الاقتصادي والاجتماعي وتعرضهم لضائقة شديدة[5].

فقد راحت فرنسا تتهم الجزائريين بأنهم هم السبب في انتشار الجراد والتواكل[6] وابعاد المسؤولية عن السلطة الاستعمارية فيما حدث إذ جاء على لسان الأب بورزي: "إن العرب لم يقاوموا الجراد وعندما سألناهم عن سبب ذلك قالوا بأن الله الذي بعثه هو الذي سيطرده[7].

اما الأوربيون فكانت هذه الأزمة خفيفة عليهم نتيجة لتوفر وسائل الوقاية لديهم والإمكانيات المادية الأخرى، وبقي خطر الجراد يتكرر كل عام، فقد عاود هجومه على الجزائر وهذه المرة على منطقة حكم المقراني بمجانة في سنة 1869-1870 التي أتلف فيها محصولات الفلاحين وأراضيهم الزراعية مما

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1830-1900)، مرجع سابق، ص 149.

[2] بسام العسيلي، **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفاس، الجزائر، ط1، د س، ص 100.

[3] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 101.

[4] صليحة علامة، مرجع سابق، ص 44.

[5] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 101.

[6] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 148.

[7] L'abbe Burzet, **histoire de désastres de l'Algérie 1866-1867-1668**, Alger, 1868, p 09.

اضطر المقراني إلى أخذ قروض من البنوك والسماسرة اليهود بأرباح عالية ليقدمهم للفلاحين على توفير حبوب البذر[1].

ونتيجة لانعدام قوت الأهالي لجاءوا إلى أكل الجراد بعد جمعه وتجفيفه وليعجن مع الخبر أو يطبخ مع المرق وهذا مان له الأثر السلبي على الصحة لما يسببه من أمراض مثل مرض السمنة[2].

ونوضح في الجدولين أدناه أسماء القبائل التي غزاها الجراد في مقاطعة قسنطينة في ظرف شهرين فقط من سنة 1869 والمساحات التي غطاها الجراد بالشرق يوم 14 ماي من نفس السنة[3]:

جدول رقم 1: أسماء القبائل والمساحات التي غزاها الجراد في مقاطعة قسنطينة يوم 14 ماي 1869

جهة قسنطينة		جهة باتنة		جهة سطيف	
القبائل المجتاحة	المساحات التي غطاها الجراد بالهكتار	القبائل المجتاحة	المساحات التي غطاها الجراد بالهكتار	القبائل المجتاحة	المساحات التي غطاها الجراد بالهكتار
أولاد عبد النور	50.000 هـ	الأخضر حلفاوي	5600 هـ	أعمار الظهرة	4000 هـ
واد بوصلاح **تلاغمة** **فرجيوة**	10.000 هـ 500 هـ 1000 هـ	أولاد شليح حراكتة المعذر أولاد فضالة أولاد بوعون أولاد سلطان أولاد سلام أولاد علي أولاد عبدي	1000 هـ 50 هـ 3000 هـ 10.000 هـ 20.000 هـ 40.000 هـ 20.000 هـ 10.000 هـ	أعمار القبلة ريغة الظهرة ريغة القبلة العلمة أولاد موصلي عين تاغروت	6000 هـ 9000 هـ 10.000 هـ 4000 هـ 650 هـ 5000 هـ

المصدر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 114، 115.

[1] يحي بوعزيز، **المجاعة في الجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19**، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، عدد 33، 1876، ص ص 8، 9.

[2] L'abbe Burzet, op.cit, p 09.

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 114، 115.

جدول رقم 2: أسماء القبائل والمساحات التي غزاها الجراد في مقاطعة قسنطينة يوم 24 جوان 1869

جهة قسنطينة		جهة باتنة		جهة سطيف	
القبائل المجتاحة	المساحات التي غطاها الجراد بالهكتار	القبائل المجتاحة	المساحات التي غطاها الجراد بالهكتار	القبائل المجتاحة	المساحات التي غطاها الجراد بالهكتار
أولاد عبد النور **واد بوصلاح** **تلاغمة** **فرجيوة** **ميلة**	90.000 هـ 5000 هـ 90.000 هـ 10.000 هـ 254 هـ	الأخضر حلفاوي أولاد شليح حراكتة المعذر أولاد فضالة أولاد بوعون أولاد سلطان أولاد سلام أولاد عبدي	16.000 هـ 8000 هـ 1500 هـ 5000 هـ 15.000 هـ 20.000 هـ 50.0000 هـ 20.000 هـ	أعمار الظهرة أعمار القبلة ريغة الظهرة ريغة القبلة العلمة	4000 هـ 10.000 هـ 11.000 هـ 12.000 هـ 3000 هـ
المجموع	**195.254 هـ**	**المجموع**	**149.000 هـ**	**المجموع**	**40.000 هـ**

المصدر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 114، 115.

فقد ذكر صالح العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة، أن الجراد أتلف الزرع والأشجار والنباتات وقد تحدث كذلك عن نتائج ذلك وهي: انعدام الحبوب في الأسواق، موت المواشي، ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا طيلة ثلثا سنوات، وضيع الأملاك والثروات التي تركت أصحابها السابقين فقراء وانتشار وباء الكوليرا والتيفوس وغيرها من الأوبئة الفتاكة[1].

الزلازل:

باعتبار أن الجزائر تصنف ضمن المناطق الزلزالية النشيطة بسبب موقعها في الحزام الناري، فقد تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة زلازل عنيفة وقوية كما تم تسجيل عدد معتبر من الهزات الأرضية فقد ضرب الجزائر زلزال سنة 1830 وعاود الكرة سنتي 1831، 1835 وفي سنة 1840 حدث زلزال في البليدة ثم

[1] صالح العنتري، مرجع سابق، ص 17.

في شرشال سنتي 1846، 1847 كما وقع زلزال في كل من مليانة والأصنام والجزائر والمدية سنة 1853[1]، وفي 02 جانفي 1867 ضرب زلزال منطقة البليدة وموزاية والعفرون وحمر العين[2].

فقد ترك هذا الزلزال أثارا على المجتمع الجزائري خاصة من الناحية الديمغرافية والصحية، فما خلفه من ضحايا تسبب في تناقص عدد السكان إضافة إلى تسجيل العديد من الجرحى والمعاقين وتحطمت العديد من المنازل والدليل على هذا أن 99% من المنازل تحطمت بالعفرون سنة 1867، أما من الناحية الصحية فقد كثر عدد الجرحى والجثث المتناثرة وهذا ما ساعد على تدهور الوضع الصحي وانتشار الأوبئة والأمراض[3].

كما أن هذا الزلزال زاد من حدة المجاعة فقد ذكر بعض الكتاب أن الأهالي أكلوا جثث الموتى مثل الحادثة التي ذكرها القسيس بورزي مفادها أن طفلا عربيا عمره ما بين 15 و 17 سنة قدم إلى المجلس الحربي لمحاكمته بسبب إخراجه لجثة طفل ليأكلها[4].

ولقد ذكرت جريدة المبشر أن الحاكم العام بعث برسالة إلى حكام العملات الثلاث يصف لهم ما خلفه الزلزال ويحدثه على تقديم تبرعات لصالح ضحايا هالي الزلزال يقول لهم: "من شديد المض=صائب التي نزلت بوقع الزلزلة يوم 02 جانفي وأنها أخربت (كذا) أربع قرى وأحواش كثيرة وما تخلص منها غير أقل القليل وقد صارت بيوت كثيرة في مشقة عظيمة من هلك وليها ومنها من لم يبق لأربابها مأوى حتى صاروا في غاية الشدة"، كما بادر الإمبراطور نابليون بالتبرع بمبلغ مالي قدره 20 ألف فرنك وكلذ تبرع ملك إيطاليا بملغ قدره 1000 فرنك لمساعدة الضحايا[5].

[1] صليحة علامة، الوضع الصحي في مقاطعة الجزائر، ص 46.

[2] L'abbe Burzet, op.cit, p 43.

[3] Ibid, p 44.

[4] لونيسي إبراهيم، مجاعة 1866-1868، مرجع سابق، ص 30.

[5] مرجع نفسه، ص 30.

وفيما يلي نلخص سلسلة الهزات التي ضربت الجزائر من 1851-1891:

جدول رقم 3: سلسة الهزات الأرضية التي ضربت الجزائر من 1851-1891

السنوات من 1851-1891	المناطق
نوفمبر 1851	وهران ومعسكر
23 نوفمبر 1853	الأصنام
أفريل 1853	مليانة، الجزائر ن المدية ، بوغار
1856	مدينة الجزائر
2 جانفي 1867	البليدة، الشفة، موزايا، العفرون، بورومي، حمر العين
17 جانفي 1868	نهر الشلف
15 جانفي 1891	قوريا، شرشال، البليدة، العفرون، موزايا، الأصنام، سعيدة، الجلفة

المصدر: صليحة علامة، الأحوال الشخصية للجزائر، مرجع سابق، ص 71.

المبحث الثاني: الأمراض والأوبئة

تعريف المرض:

يعد المرض من الموضوعات التي تجذب اهتمام الأطباء وعلماء الجغرافيا الطبية، ولهذا يوجد عدة تعريفات ومفاهيم، فقد عرفه سارلز أنه انحراف عن المعتاد إما في تركيب الجسم أو وظيفته.

كما عرفه ميروز بانه تغيير في بنيان أو وظيفة أي جزء في البدن ويعرفه قاموس إكسفورد بأنه حالة البدن أو جزء منه أو عضو منه تضطرب فيه الوظائف أو تعاق وتصنف الامراض إلى أمراض خلقية وهي التي تصيب الطفل في رحم أمه، أمراض وراثية وهي الأمراض التي تنتقل من الأباء الى الأبناء ولا أمل في شفاءها وكذا أمراض معدية او أمراض نفسية[1].

تعريف الوباء:

تنوعت التعاريف لمفهومه الواضح، الا ان اغلبها أجمعت على انه مرض عام ينتج عن فساد جوهر الهواء سواء أكان بعوامل طبيعية كالرحوم في الصيف او عوامل اقتصادية كالمجاعات والاضطرار الى تناول الأغذية الفاسدة. كما أجمعت التعاريف العلمية على انه مرض عام مشترك بين الانسان والحيوان بسبب بكتيريا او فيروسات تكون سريعة الانتقال[2].

العلاقة بين المرض والوباء:

حين يبدأ المرض في الانتشار خارج حدوده الزمانية والمكانية المعتادة فانه يتحول الى وباء والذي تعرفه الصحة العالمية بانه تفشي المرض بأسلوب غير متوقع ولا توجد حدود فاصلة بين المرض والوباء فالمرض يمثل المخاطر خاصة إذا كان معديا والوباء هو الكارثة الكبرى[3].

تميز الوضع الصحي في الجزائر بالتدهور وشيوع العديد من الامراض المستعصية ويعود هذا الى تردي المستوى المعيشي ونقص الرعاية الصحية والهياكل الصحية من مستشفيات وصيدليات وأطباء

---

[1] عبد الرحمان بن الحسن، **الجغرافيا الطبية**، جامعة بن رضا، السودان، 2013، ط1، ص ص 47، 48.

[2] رشيد حفيان، **الكوارث الطبيعية و أثرها في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2021، ص 59.

[3] محمد صبري محسوب، إبراهيم أرباب، **الأخطار والكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة**، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ط1، ص 195.

وممرضين، رغم ان فرنسا كانت تتباهى بامتلاكها احسن الأطباء في العالم مثل باستور، كلودبيزنار[1] فلقد افادتنا كثيرا المراسلات التي كانت يبعثها قناصل فرنسا في الجزائر الى الإدارة الصحية بمرسيليا والتي تعتبر مرجعا أساسيا للتعرف على الأحوال الصحية للجزائريين اذ تحتوي على معلومات جوهرية عن مختلف الأوبئة والامراض التي اجتاحت المنطقة، ورغم ان بعض الامراض قد اختفت نهائيا او مؤقتا بالنسبة للبعض الأخرى[2] ومن هذه الامراض:

الكوليرا: CHOLERAMORBUS

يتولد هذا المرض من جرثومة تغزو امعاء المريض تسمى ضمة الكوليرا vibriocholerael، او ينتقل عن طريق الايدي بطريقة مباشرة او ينتقل عن طريق المحيط الخارجي بشكل غير مباشر لاسيما المياه والفواكه والذباب ومن أبرز اعراضه الاسهال الحاد والقيء والجفاف على مستوى الجسم وقد اعتبره الكثير اخطر من مرض الطاعون المرعب[3].

تعود بوادر ظهور وباء الكوليرا في الجزائر لأول مرة في 26 سبتمبر 1834 بالمرسى الكبير الذي جلب من اسبانيا وقرطاج وجبل طارق من قبل المهاجرين على متن سفينة رست في المرسى الكبير وعلى متنها 87 مصابا توفي منهم 37 مصابا عقب توقف السفينة انتشر الوباء في المدينة[4].

ولقد كانت الاجتياحات الأولى الأكثر فتكا خاصة في مدينة الجزائر والبليدة سنة 1935 وجزء كبير من مقاطعة وهران وكذلك معسكر فقد وصلت الوفيات الى 1475 من مجموع 10.000 ساكن[5].

ان قوات الجيش الفرنسي اعادت بث الجرثومة في البلاد مرارا وتكرارا خاصة في المدن الساحلية جالبة إياه بحرا من طولون او مرسيليا ونشرته في المناطق الداخلية اثناء تنقلاتها التوسعية، وكانت ابرز

---

[1] الوناس الحواس، **الأوضاع الاجتماعية للجزائريين بين سنوات (1830 – 1930)**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جانفي 2013، عدد 1، ص 96.

[2] حكيم بن الشيخ، **المنظومة الصحية في الجزائر خلال فترة الاحتلال**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة الدكتور فارس يحي، المدية، الجزائر، 2010، مجلد 06، عدد 02، ص 156.

[3] حكيم بن الشيخ، مرجع سابق، ص 03.

[4] مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، تر: خيضري يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، دط، 2013، ص 168.

[5] الجيلاني صاري، مرجع سابق، ص ص 191، 192.

سنوات الغزو الوبائي عام 1834، 1835، 1837، 1839، 1846، 1849، 1855، 1859، 1865، 1866، 1884 و1893.

تعتبر سنة 1865م الغزو الوبائي التاسع للكوليرا في الجزائر[1].

لقد انتقلت هذه المرة العدوى من موانئ اسبانيا عن طريق بعثة طبية تتألف من 262 ممرض ادخل اثنان منهم الى مستشفى الداي في 1865/09/13 وكان البعض منهم مصابون بوباء الكوليرا فامتدت العدوى في المستشفى فقد سجلت 125 حالة وفاة وسجل كذلك المستشفى المدني 61 حالة وفاة من 83[2].

كما استمر الوباء خلال سنة 1866م اذ انتشر غرب الشاطئ الجزائري في تنس والاصنام[3]، وقد جيء به هذا المرة عن طريق مفرزة عسكرية محدثا 441 إصابة منهم 266 وفاة في اقل من 4 اشهر[4].

وأخيرا تحرك الحاكم العسكري وأصدر قرار في 25 جويلية 1866 يفرض تفتيش جميع السفن في زمن الوباء وعزل المرضى ومراقبة باقي المسافرين.

رغم هذه الإجراءات انتشر المرض في كل من تيزي وزو وبني يني[5].

كما انتقل المرض الى شرق قسنطينة وجنوبها محدثا في بسكرة مجزرة جعلت كازنياف العمدة السابق لهذه المدينة يقول" كان العرب يسقطون كالذباب"[6].

وفي سنة 1867 عم الوباء مختلف مناطق البلاد وهذا ما سنوضحه في الجدول الآتي الذي يوضح عدد وفيات الكوليرا من 1 جويلية1867 الى 1 جانفي 1868[7].

جدول رقم 4: عدد وفيات وباء الكوليرا من 1 جويلية 1867 الى 1 جانفي 1868م

---

[1] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 172.

[2] مرجع نفسه، ص 168.

[3] الجيلاني صاري، مرجع سابق، ص 192.

[4] صليحة علامة، **الأوبئة المنتشرة والأمراض الشائعة في مقاطعة الجزائر 1830-1930**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2014، مجلد 06، عدد 02، ص 04.

[5] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 168.

[6] مرجع نفسه، ص ص 168، 169.

[7] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2009، ص 118.

المنطقة	عدد السكان	عدد الوفيات
عنابة	150399	6881
قسنطينة	399287	9663
سطيف	411137	8057
باتنة	240539	9670

المصدر: عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 118.

كما أشارت التقارير الصحية أن الوباء أصاب منطقة الحضنة* حيث سجلت هذه المنطقة منذ سنة 1865 أخطر اجتياج للوباء، ويعرض الطبيب العسكري شارل إيميل الوضع الصحي للمنطقة من خلال تقارير صحية، قدمها الطبيب الملحق السيد موس بمسيلة أن أول إصابة بوباء الكوليرا بالمسيلة يوم الأحد 07 جويلية 1867 وفي قبيلة السوامع تحديدا، وهي الفرع من السكان الذي يعيش يمين الوادي.

لقد سجلت الفترة الممتدة من 07 جويلية إلى 14 جويلية 1867 72 حالة وفاة بين الأهالي و 4 وفيات من الأوربيين، وفي ظرف 15 يوم حصلت حوالي 114 ميتا من الأهالي و 3 من الأوربيين[1].

وفي 11 جويلية 1867 ظهرت الكوليرا الأسيوية مختلطة مع الحمى في أولاد عمور، ولقد كانت حصيلة وباء الكوليرا في صائفة 1867: 134 حالة وفاة في بوسعادة و 249 في المسيلة[2].

كما تم في بسكرة تسجيل ما يقارب 100 وفاة في اليوم مع حد اقصى يصل إلى 120 شخص في صائفة 1867 فقد كانت من أبشع الفترات التي مرت بها المنطقة في تاريخها[3].

وفي سنة 1868 بلغ عدد وفيات مقاطعة الجزائر 10614 وفاة، وفي مركز تنس من نفس السنة بلغ عدد الوفيات 2315 أي نسبة 38% من مجموع السكان 6004[4].

***الحضنة:** ينتمي إقليم الحضنة جغرافيا ومناخيا إلى منطقة السهول العليا المحصورة بين السلسلة الجبلية والمرتبطة في الشمال بالبحر وفي الجنوب بالصحراء وتضم عدة مدن كبرى، المسيلة، بوسعادة، سيدي عيسى، ونوغة، أولاد دراج، مقرة، ينظر إلى: بيرم كمال، **الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1854)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 08.

[1] مرجع نفسه، ص 08.

[2] خليل كمال، **ملاحظات طبية عن الجزائر اثناء القرن 19م لشارل اميل ألكس**، الملتقى الوطني الخامس تاريخ اعلام مسيلة، جامع محمد لامين دباغين، سطيف، الجزائر، 2017، ص 02.

[3] جيلالي صاري، مرجع سابق، ص 126.

[4] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 119.

ومما ساعد في انتشار الوباء هو انخفاض المستوي المعيشي للشعب وضعف بنية الانسان الجزائري وعيشه في الاكتظاظ في المحتشدات والمستشفيات، إضافة الى ذلك الى عامل الاستيطان والبعثات الفرنسية من أطباء وجنود وممرضين حاملين العدوى الى الجزائر[1].

التيفوس TYPHUS:

هو أحد الامراض المعدية الذي عرفته الجزائر في شكل وباء مستوطن طيلة قرون، ويعتبر واحد من أكثر الامراض خطورة بعد وباء الطاعون والكوليرا.

كما عرفه الدكتور مروان أميني بأنه مرض التدهور المعيشي بامتياز فهو يجتاح الجوع والبؤساء والضعفاء نتيجة لانخفاض مستواهم المعيشي والجوع، خاصة في فترات المجاعة[2].

تعتبر جرثومة ركتيسيا السبب الرئيسي للمرض، وهي متعددة تختلف باختلاف العامل الذي ينقلها الى البشر او الحيوان. ومن اعراضه ظهور طفح جلدي فرفري وكذلك التهاب السحايا وفي بعض الحالات الشديدة يتعقد المرض بظهور التهاب رئوي يتطور الى غيبوبة تعكس اعراض الفشل في أعضاء متعددة[3].

وفي الجزائر تحفظ الذاكرة الشعبية عدة أسماء للتيفوس – مرض الجرب – وتيفوس السجون او تيفوس المتشردين، والحقيقة ان هذا المرض عادة ما يكون مرادفا للفقر والظروف السيئة ويرجع تاريخ ظهوره في الجزائر الى زمن بعيد في التاريخ لان الظروف المشجعة على ظهوره قائمة بالفعل[4] التي تمثلت في البؤس والفقر والآفات الاجتماعية كالجفاف والفيضانات والمجاعات وسوء التغذية وانعدام النظافة وغياب الوقاية الصحية ونقص الادوية.

لقد ظهر الوباء مع السنوات الحالكة في التاريخ الاجتماعي والصحي للجزائر مع سنوات 1867-1868 حيث كان نتيجة لما عاشه الشعب الجزائري من جفاف وزحف الجراد وما نتج عنهما من مجاعة رهيبة مع أواخر 1867 واوائل 1868 فتكونت مراكز في الأرياف والمناطق الداخلية لوباء التيفوس فاضطروا الى الزحف الى مدينة الجزائر بحثا عن قطعة من الخبز حاملين معهم العدوى. وعند وصولهم جمعتهم الحكومة

---

[1] صليحة علامة، مرجع سابق، ص 07.

[2] جمال الدين سعيدان، **الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1830-1919)**، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 116.

[3] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص ص 106، 107.

[4] مرجع نفسه، ص 108.

الفرنسية وحشرتهم في الملاجئ والسجون مما أدى الى ظهور مراكز لوباء التيفوس بمدينة الجزائر خاصة في حصن الامبراطور والسجون العسكرية[1].

في عمالة مدينة الجزائر خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 1868 تسجيل 150 حالة وباء التيفوس في المستشفيات العسكرية و312 حالة في مستودعات المتسولين إضافة الى 150 عسكري و162 أوروبي.

اما عمالة قسنطينة فقط احصت 694 إصابة و416 وفاة في أوساط الأهالي وحدهم كما تم تسجيل 2027 حالة إصابة في وهران في ظرف أربعة اشهر داخل المحتشدات فتوفي منهم 293 شخص[2] وقد تسبب هذا الوباء في هلاك اكثر من الف وسبعمائة وواحد وثلاثون (1731) ضحية من مجموع 16444 ساكنا في محيط ولاية الشلف[3].

الجذري: LA VARIOLE

هو مرض شديد العدوى سببه حمى (فيروس)، يظهر على شكل بقع حمراء على الجلد، وقد يؤدي هذا المرض إلى العمى أو الصمم أو حتى الموت.

فهو يصيد الأطفال بكثرة، ينتقل هذا المرض عن طريق العدوى بتبادل الأشياء والتصافح، كما أطلق عليه اسم "تازارابت"، ومن اهم الفترات التي ظهر فيها هذا الوباء هي فترة الكوارث الطبيعية سنوات 1865، 1866، 1867، 1868[4]، فانتشر بشدة في مدينة قسنطينة سنة 1865، ومعسكر سنة 1867، إضافة إلى انتشاره في سكيكدة والأصنام التي فقدت نسبة كبيرة من سكانها خاصة الأطفال، أما الناجون فقد أصيبوا بالعمى وبالإعاقة[5]، وما زاد من حدة هذه الأزمة والمعاناة هو نقص الأدوية وضعف التغطية الصحية ، ولقد سجلت 1731 حالة وفاة من أصل 16444 ساكن خلال 1866-1867[6].

---

[1] صليحة علامة، مرجع سابق، ص 03.

[2] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 112.

[3] زايدي عز الدين، مرجع سابق، 174.

[4] صليحة علامة، مرجع سابق، ص 02.

[5] يمينة مجاهد، **السياسة الصحية الاستعمارية في الجزائر خلال الحقبة الكلونيالية**، مجلة المرأة، جامعة وهران، الجزائر، 2011، عدد 01، ص 112.

[6] قندوز عبد القادر، **الطب والأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي (1830-1914)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلاني اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2012، ص 65.

وبخصوص الحصيلة التي قدمتها المكاتب العربية فهي حصيلة غير ثابتة حيث سجل انتشار واسع للأوبئة دون توقف[1].

وقد تكلم الجيلالي صاري في كتابه الكارثة الديمغرافية 1867- 1868 عن وباء التيفوس الذي انتشر في مخيم وادي الداموس بشرشال والجدول الآتي يوضح عدد الوفيات بالمخيم سنة 1868.

جدول رقم 5: عدد الوفيات بمخيم الداموس سنة 1868

الأشهر	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	المجموع	النسبة
وفيات التيفوس	28	35	24	-	-	87	%11,3

المصدر: الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص 94.

أما الجدول التالي يوضح بؤر انتشار وباء التيفوس:

جدول رقم 6: بؤر انتشار التيفوس

المدن التي انتشر بها وباء التيفوس	السنوات التي ظهر خلالها وباء التيفوس
منطقة الصندوق ببلاد القبائل	1861
مدينة بجاية وضواحيها	1862
قسنطينة	1863
ضواحي مدينة قسنطينة	1866
الجزائر العاصمة ووهران	1868

المصدر: زايدي عز الدين، مرجع سابق، ص 172.

لقد حاولت الإدارة الفرنسية بذل مجهودات كبيرة بالتنسيق مع المصالح الطبية لإيجاد حلول لهذه المعضلات الصحية والتي أصبحت تهدد الوجود الفرنسي بأكمله [2].

فقامت بتكوين أطباء وممرضين جزائريين إضافة إلى الاستعانة بالطواقم الطبية الفرنسية والأوربية، وكلفتهم بالتنسيق مع المكاتب العربية من أجل التنقل إلى القبائل والقيم بالتلقيح من الأمراض خاصة في فترة انتشر الأوبئة، كما قامت المصالح الطبية بتحويط المناطق المؤبوءة بالأحزمة الصحية وطبقت إجبارية الحصول على بطاقات صحية للمسافر في فترة الوباء وفتحت المستشفيات واقامت مراكز

[1] يمينة مجاهد، مرجع سابق، ص 112.

[2] عبد القادر قنذوز، مرجع سابق، ص 213.

متنقلة، كما جربت على الجزائريين أنواع من التلقيح مشهود بخطورته فكل هذا في سبيل تجاوز هذه الإشكالية[1].

[1] محمد رامي سيدي، **دور الاستعمار الفرنسي في تفشر الأمراض والأوبئة بالجزائر خلال القرن 19 م**، مجلة عصور جديدة، ع 4، ديسمبر 2020/1442، ص 04.

المبحث الثالث: المجاعة 1867-1868

لقد أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية التي طبقت على الجزائريين[1]، التي تتمثل في:

الاستيلاء على أملاك البايلك وتفتيت أراضي العرش واجبارهم على اعطاءها للمعمرين[2]. ونتيجة لهذه السياسة فقد توسعت مساحات الملكيات الأوروبية في الجزائر حتى بلغت مليوني هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة مقابل 4.5 مليون هكتار ظل الجزائريون يحتفظون بها. وأصبح معدل المساحة المستغلة من قبل الجزائريين 11.6هـ أي 10 مرات اقل من المساحة المستغلة من طرف الكولون(119هـ). فلقد كانت الأراضي التي سيطر عليها الأوروبيون أحسن بكثير من أراضي المعمرين كانت اجود الأراضي التي استغلها بمنطقة متيجة ومنطقة وهران[3].

تشجيع فرنسا لسياسة الاستيطان وسياسة الأرض المحروقة خاصة بعد صدور مرسوم المشيخي 1863 التي كانت له آثار وخيمة على المجتمع إضافة الى ذلك فرض الضرائب والغرامات الباهظة على الأهالي أدت كلها الى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية[4]. كما توالت على الجزائريين سلسة من النكبات والأزمات والكوارث في ستينات القرن 19 نذكر منها:

- **الجراد:** الذي بدأ زحفه عام 1864 أتلف جميع المحاصيل الزراعية سنة 1866 التي كانت مصدر رزق الجزائريين فقد أصبحت خالية تماما من الغلة.
- **الجفاف:** اذ لم تتبلل الأرض بالأمطار منذ سنة 1865 حتى أصبح التساقط نادرا جدا سنة 1867 حيث جفت الينابيع كليا فقد عرفت الجزائر في تلك الفترة جفافا كبيرا فيبست الحشائش وماتت المواشي[5].

---

[1] مقلاتي عبد الله، مرجع سابق، ص 114.

[2] بشير بلاج، إبراهيم لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج1، ص27.

[3] كمال بن صحراوي، **مجاعة 1868 بالجزائر خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية**، مجلة العصور الجديدة، ، وهران، الجزائر، أفريل 2017، مجلد 07، عدد 26، ص227.

[4] بشير بلاح، لونيسي إبراهيم، مرجع سابق، ص27.

[5] محمد عيساوي، نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830-1870**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص ص 146، 147.

انتشار مرض الرهمة* الذي اهلك المواشي سنة 1867[1].

انتشار الامراض والاوبئة الفتاكة كالتيفوس والكوليرا والطاعون التي عانى منها الجزائريون بسبب انعدام وسائل الوقاية الصحية والأدوية لديهم وعدم اهتمام السلطات الفرنسية بهم[2]. ففي عام 1865 هجرت فرنسا عددا كبيرا من الأوروبيين الى الجزائر وحملوا معهم الامراض الفتاكة المعدية ولم تحاول الإدارة الاستعمارية ان تسعفهم.

كما شبت حرائق سنة 1865 في متيجة وهضاب قسنطينة وغاباتها كان سببها قيام الأوروبيين باتلاف هشيم مزارعهم[3].

ولقد تظافرت كل هذه وأدت الى مجاعات عامة بالجزائر ما بين 1867 استمرت أواخر سنة 1869 كانت على حد تعبير صالح العنتري انها مجاعات سوداء لم يسبق لها مثيل لكونها مظلمة ليس فيها رحمة للخلق فوصف هذه الازمة فقال:

"وفيها أشرف الناس على الهلاك الأليم والبلاء العظيم، بحيث لم يسمع في الزمان بمثلها، وقد حصل فيها الضعفاء عامة الخلق بل ولكثير من خواصهم أيضا بادية وحاضرة من التشتت"[4]. وأصبح الناس يؤرخون لهذا العام 1867 بعام الشر حسب تعبير يحي بوعزيز[5].

لقد انتشر الجياع في البلاد بحثا عن الطعام فاقبلوا على اكل الحشيش وقام البعض بنبش القبور واكل جثث الموتى بل انهم أكلوا حتى الاحياء من البشر ونبشوا حتى المزابل والفضلات[6].

ولقد أكد على هذا شارل اندري جوليان خلال وصفه لسكان جنوب شرق قسنطينة يمشون عراة بحثا عن الكلأ كبهائم الانعام ولم يكن ينقصهم سوى الزمام كي يصبحوا يشبهون الدواب[7]. ووصلت حالة

---

* **الرهمة:** مرض أصيب المواشي. لقد أهلكها سنة 1867 من قلة علفها وتبنها في فصل الشتاء، صالح العنتري، مرجع سابق، ص 56.

[1] مرجع نفسه، ص17.

[2] محمد عيساوي، نبيل شريخي، مرجع سابق، ص146

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945**، مرجع سابق، ص23 .

[4] صالح العنتري، مرجع سابق، ص17.

[5] يحي بوعزيز، **ثورة 1871، دور المقراني والحداد**، دار البصائر ، 2009، ط خ، ص109.

[6] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص103 .

[7] شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص 717.

الجوع والبؤس الى درجة ان الفقراء كانوا يتنافسون على الفضلات وياكلون جثث الحيوانات التي ياتون بها من تحت الأرض، اكد على ذلك القس "BURZET" " لقد راينا نساء يبحثن في روث الخيول عن حبوب لم يتم هضمها ثم يغسلونها وياكلونها بعد ذلك، راينا أطفالا ينافسون الكلاب على عظام القمامة يفتتونها ثم يبتلعونها، اما أوراق الخس والجزر غير نظيفة فكانت تظهر لهم على انها شيء فاخر"[1]. ولقد سجلت حالات تسمم كثيرة نتيجة تناول الأهالي الأعشاب الضارة[2].

وقد اصبح الناس يهرعون من المناطق السهبية ومن الجنوب هربا باتجاه المناطق التلية املا في الحصول على ما ياكلونه، لكن اهل التل انفسهم يعانون من الجوع، وبلغ عدد الأهالي المتسولين[3]او كما يسميهم صالح العنتري "السيبي" يريد بهم "السايبين" كما يعرفون بالعامية[4]. 1270 رجالا ونساءا بين 30 سبتمبر و 4 أكتوبر أي في ظرف 5 ايام[5]. حيث كانوا يمشون في جماعات كبيرة شبه عراة، الرجال يحملون العصي التي لاتفارقهم والنساء فتحملن اطفالهن الصغار الرضع على ظهورهن "كالقردة" وهن يلهثن من التعب ويتبعهن الأطفال النحفاء[6]

وفي هذا يقول بورزيهBURZET "كل يوم نجد في الطرقات وحتى في الحقول والمدن والقرى جثث الرجال والنساء وتوفي الأطفال من الجوع والبؤس"[7].

اما عن حالة الرضع ففي وهران انهكت المجاعة الأمهات فلم تجد في تذييها حليبا ترضعه فصارت تدق الأبواب طلبا للصدقة، وبعد وقت تجمعت لديها قطع نقدية كثيرة غير ان ولدها توفي في صدرها كما وصف BURZET قصة يتيم ترك له والده عنزة وبعض الفول، فمرت به مجموعة من المتسولين فقتلوا عنزته واكلوا مؤونته[8].

---

[1] كمال بن صحراوي، مرجع سابق ص 283.

[2] فارس كعوان، **ازمة التغذية وتغذية الازمة في الجزائر سنتي 1867-1869 في ضوء بعض الوثائق والمصادر المحلية**، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة المسيلة، جوان 2019، م3، ع1، ص ص147، 148.

[3] مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، تر: خيضري يوسفي، د ط، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013، ص221.

[4] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 279.

[5] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص ص 221، 222.

[6] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص283.

[7] L'abbé Burzet, **Histoires des désastres de l'Algerie 1866-1867-1868**, Algerie,1868, p86.

[8] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص284.

يذكر الدكتور فيتال انه سجل في جانفي 1867 ان أهالي قسنطينة أصبحوا يتناولون سوى كسرة شعير. فقد ارتفعت أسعار القمح بشكل مذهل فبيع صاع القمح بمائة فرنك وبيع الشعير بستة وعشرين فرنك للقنطار، ثم ارتفع الطلب عليه ليصل الى 45 فرنك للقنطار، ولقد لجأ عدد من الأهالي الى المتاجرة في الجراد خصوصا الذي هجم على المحاصيل الزراعية من حلال بيعه لمستهلكيه الذين يقومون بتجفيفه وطحنه لصناعة نوع من الخبز[1].

وبدلا من ان تسارع الإدارة الفرنسية الى نجدة الأهالي وانقاذهم من المجاعة قام المعمرون بحراسة ضيعاتهم وبساتينهم مستعملين البنادق الخاصة بهم. ولقد ذكر بورزيه " ان الإدارة العليا قامت بإحداث مناصب عسكرية في القرى لحماية المحاصيل وتخليص الأوروبيين من الغزو". ولقد كان يقصد بالغزو تلك البطون الجائعة المستوطنين بيع فائض حبوبهم الى الأهالي[2]. فقد كان انتاجهم من القمح في ارتفاع ما بين 1867-1871 من 17 % الى 19% فهم لم يحسوا بهمجية المجاعة[3].

ولربما أرادوا بذلك ان يساهموا في ابادتهم وهو ما سنكتشفه في قول احد المستوطنين وهو لاكريتل الذي كتب سنة 1868 "من المحتمل ان يتم القضاء تماما على الأهالي خلال سنتين وعندئذ تحل مشاكل الجزائر ويصبح في الإمكان تعميرها"[4]. ولقد كثرت عمليات السرقة وتضاعفت الاعتداءات لا من اجل الحصول على الاكل فحسب ، وانما من اجل ان يقبض على المعتدي ويلقى به في السجن ليضمن قوته بصفة مستمرة ومنظمة[5].

كما تضاعف اعداد الأهالي المتسولين الذين يقصدون المدن الأوروبية بصفة مقلقة، بحيث يحاصرون أبوابها ويزدحمون في الأماكن العامة ويملؤون الشوارع بأجسادهم الهزيلة والروائح الكريهة تنبعث منهم فهم أصبحوا يشكلون خطرا على الامن والصحة العمومية[6].

خوفا من هذه الاضطرابات عمل مكماهون على فتح ورشات عمل في الجهة الخاضعة للنظام المدني وملاجئ عبارة عن محتشدات عسكرية لجمع المنكوبين فيها[7]. ونؤكد ذلك من خلال قوله:" إني طلبت من

[1] فارس كعوان، مرجع سابق، ص8 .
[2] شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص717 .
[3] محمد عيساوي، مرجع سابق، ص148 .
[4] شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص717
[5] محمد عيساوي، مرجع سابق، ص148.
[6] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 285.
[7] علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 36.

السلطات المدنية ان تقدم المساعدات لهم، ولكن الأوروبيون خافوا ان تصيبهم الامراض ولذلك أعطت الأوامر لضباط الجيش لإنشاء محتشدات لهم في مليانة وغيليزان والاصنام"[1].

ولقد كان رجال الشرطة يوقفون هؤلاء البؤساء ويقيدونهم بالسلاسل في مجموعات صغيرة كي لا يهربوا، وبقيت هذه المأساة محفورة في الذاكرة الجماعية باسم "عام السلاسل" او "عام الحبل"، تم حشر مئات الالاف داخل المحتشدات dépôts de mendicité فبلغ عددهم 54.000 شخص، فقد كانت عبارة عن سجون عسكرية بأتم معنى الكلمة. زج فيها الجزائريين لا من اجل اسعافهم وانما لتوفير الامن والراحة للأوروبيين، ففي الاغواط سرعان ما تحول ذلك المحتشد الى مقبرة حقيقية[2].

ولقد سارع اثرياء الجزائر الى مساعدة الأهالي بحيث أفرغوا وخسروا ثروتهم كما اضطر البعض منهم الى الاقتراض من السماسرة اليهود بأرباح فاحشة تحت سمع وبصر الإدارة الفرنسية[3].

نجد منهم المقراني الذي تسلف من اليهودي مسرين قرضا قدر بمبلغ ثلاثمئة و50 فرنك في شكل وصولات الى حساب بنك الجزائر والشركة العامة الجزائرية، ووضع امضاءه الى جانب امضاء مسرين فارتفعت الأرباح الى نصف مليون فرنكا رغم ان المبلغ لم يلبث طويلا[4].

كما اقترض من المدعو عبادي من افراد عائلة لافي اليهودية مائتي ألف فرنك واقترض من اليهودي أبو قاية المترجم والمقاول بسطيف ثلاثمئة ألف، فارتفعت ديونه الى مليون فرنك، فاضطر المقراني الى بيع بعض املاكه التي لم تدخل تحت الرهن لتسديد بعض ديونه[5].

كما تحدث احمد ولد قادي أحد كبار اعيان وهران عن اعماله في مساعدة المنكوبين:" فأعطيت للمضطرين خمسين ألف فرنك على مجه القرض، فرضا حسنا، وقمت بمائة وخمسين نفسا في فرندة".

[1] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، مرجع سابق، ص 88.

[2] مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 221 .

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمارية، مرجع السابق، ص 21.

[4] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني. ص 88.

[5] فارس كعوان، مرجع السابق، ص146 .

وفي قسنطينة ابدى الشيخ محمد المكي بن باديس تضامنه مع الأهالي في اعتبار اسرة ابن باديس مع الاسر الثرية في المدينة، وفتح أبواب لمساعداته المادية والعينية، وفتح مطاهير حبوبه امامهم وأنفق عليهم أمواله فأنقذ الجوعى وتكفل بعلاج المرضى[1].

وفي احصائيات حول عدد الضحايا هذه المجاعة تم تسجيل 1500 شخص في ظرف 29 يوما فقط بمنطقة تنس، كما ذكر الاب برزي عدد الضحايا بالشلف خلال شهرين فقط 400 شخص وهذا داخل اصوار المدينة فقط. كما ادرج "بورزي" مثالا على احد القياد الذي كان عدد من يشرف 35.000 قبل المجاعة ليصبا بعدها الى 21.000 فقط[2].

ففي معسكر تم انتشال عشرة جثث في 3 ديسمبر 1867 وفي اليوم الموالي تم انتشال 14 جثة وفي اليوم الموالي23 جثة، وقدمت تقارير رسمية رقم 2540 شخص هلك في معسكر من أكتوبر 1867 الى ماي 1868.

في غيليزان في نفس الفترة تم تسجيل 1353 خالة وفاة.

في مستغانم تم تسجيل هلاك 1853 شخص[3].

وقد سجلت بقسنطينة شهر مارس المنصرم 46 حالة ولادة مقابل 288 حالة وفاة.

اما في سطيف فسجلت 8 ولادات مقابل 222 وفاة كما ان احصائيات الحالة المدنية لم تعد ممكنة بسبب موت البؤساء في الطريق قبل ان يصلوا الى المدينة[4].

اما جريدة المبشر الجزائري فذكرت بان اعداد الضحايا بلغ 128812 ضحية في الأشهر الأولى من سنة 1868[5]. ولقد علق بول بلان عن الأرقام الرسمية بكل جرأة وقال عنها:" انها تقليص فضيع للعدد وتزوير

---

[1] فارس كعوان، مرجع السابق، ص 146.

[2] العربي بلعزوز، **تأثير الحملة التنصيرية على اليتامى الجزائريين خلال المجاعات. 1867 و1868 منطقة الشلف أنموذجا**، مجلة صور جديدة، وهران.، الجزائر، ماي 2010، ص ص 187، 188.

[3] فارس كعوان، مرجع السابق، ص 148 .

[4] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 282.

[5] شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، مرجع سابق، ص 74 .

للحقائق لانها قليلة جدا بالمقارنة مع الواقع". وقد أشار ان عدد سكان الجزائر المسلمين في سنة 1872 سجل تراجعا في عدد السكان بخمس السكان أي 529027 شخص[1].

وفي سبيل تهدئة مخاوف الرأي العام بسبب المجاعة قام الإمبراطور نابليون الثالث بتكليف الكونت لوهون وهو من المقربين إليه والمستشار في الهيئة التشريعية بالقيام بجولة استطلاعية بهدف دراسة أسباب المجاعة، والتغييرات التي يجب على الإدارة إدخالها[2].

قدمت هذه اللجنة سنة 1868 وأعلنت أن السكان الجزائريين عاجزون تماما عن استغلال أراضيهم[3]، لكنها تحولت هذه اللجنة إلى لجنة تحقيق عامة، فقد قام المستوطنون بتقديم مطالبهم في شكل عرائض ورسائل وقد تمثل هذه المطالب فيما يلي:

1. إعادة الحقوق السياسية للفرنسيين في التمثيل النيابي
2. إنهاء نظام المراسيم واستبدال النظام العسكري بالنظام المدني
3. إلغاء القيادة المسندة إلى الأهالي
4. إلغاء البلديات المختلطة أو الأهلية "الصورية" التي تدعم المكاتب العربية
5. صياغة مخطط عام للاستيطان

ومن هنا نلاحظ أن المستوطنين كان هدفهم استخدام الإدماج وسيلة فقط للوصول إلى السلطة والحصول على الأراضي الزراعية فقد كانت مطالبهم في حقيقة الأمر تهدف إلى وضع الجزائريين تحت تصرفهم وإدارتهم لا الدافع عنهم[4].

لم يقتنع الإمبراطور بأعمال اللجنة الأولى فألف لجنة أخرى يوم 05 ماي 1869 برئاسة الجنرال راندون* وعضوين بييك (وقد عرفت لجنة راندون ببييك) قامت بتحقيق دام أسابيع[5].

---

[1] العربي بلعزوز، مرجع سابق، ص 188.

[2] شارل اندري جوليان، مرجع سابق، ص 722.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 24.

[4] صالح عباد، مرجع سابق، ص 45.

***راندون:** كان حاكما عاما للجزائر 1851 تصدى لعدة مقاومات من بينها مقاومتي الحاج محمد عمر سنة 1856 و07 جويلية 1857 ومقاومة لالة فاطمة نسومر في 1878، أنظر : حياة سيدي صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895**، م ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزاءر، 2012، ص 20.

[5] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 24.

تألفت هذه اللجنة من شخصيات فرنسية سامية وكذلك جنرالات للعرب على أغلبية واسعة ولم يكن للمعمرين ممثلين فيها وكذلك لوهون لم يكن ممثل فيها[1].

فقد أوضح النواب الجزائريون للجنة التحقيق أن الأهالي الجزائريين يدخرون من انتاجهم في المطامر لحين الحاجة لكن ارتفاع سعر كراء الأراضي للبلديات وارتفاع الضرائب التي أصبحت تدفع نقدا منذ عقد بوجو جعلت الفلاحين يبيعون جزءا هاما من انتاجهم مباشرة بعد موسم الحصاد ودفعتهم الضرورة للاقتراض بنسبة فائدة عالية (60%) فأصبح انتاجهم يخرج من بين أيديهم في فصل الصيف فلا يبقى لهم فائض، كما كانت تغري الجزائريين بتصدير حبوبهم إلى فرنسا في فترة حرب القرم[2].

كما قدمت اللجنة مشروعا لإقامة النظام المدني للجزائر للمستوطنين الأوروبيين ووافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في 09 مارس 1870 ومن ضمن خطوطه العريضة:

- إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية
- إقامة حكم وغدارة مدنية
- إخضاع الأهالي للمحاكم الجزرية الفرنسية التي يرأسها اليهود

وأمام هذه الأوضاع الصحية والاجتماعية المتدنية وعجز الجزائريين عن دفع الضرائب وعدم قدرتهم على العمل بسبب الجوع ارتفعت أصوات تنادي بإصلاح الأحوال فلجأت الحكومة الفرنسية إلى تقديم يد المعونة إلى سكان المناطق المنكوبة والجائعة[3].

ففي تقرير قدمه العميد الشرفي لكلية الآداب بستراسبورغ يوم 06 ماي 1868 حول الهبات التي قدمت لضحايا المجاعة في الجزائر حيث صرح أنه استلم يوم 09 جانفي 1868 هبتين بمقدار كل منهما 10 فرنكات، كما وصلت هبات أخرى فورا حتى بلغت الأموال المجموعة بشكل عفوي 4046 فرنك ولضمان توزيع هذه الهبات اتصلنا بأناس محترمين في كل من الجزائر، البليدة، قسنطينة، وهران وسرغين، مستغانم، تلمسان وعين أرنات وبعد أن صرنا على قناعة تامة أن هذه الأموال يتم توزيعها على أرض الواقع بأمانة وبطريقة فعالة من قبل قساوستنا انفسهم ومن قبل أشخاص تقات بعثنا الهبات لهم[4].

---

[1] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 723.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص 45.

[3] عبد القادر قندوز، مرجع سابق، ص 213.

[4] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص ص 287، 288.

كما أعلنت جريدة المبشر عن المبالغ المالية التي تم جمعها على شكل تبرعات، فلقد قدرت بـ 898761 فرنك من طرف وزارة الحربية بداخل فرنسا وخارجها كما تم جمع 177000 فرنك من داخل الجزائر، وذكرت أيضا أن هذه المبالغ تم توزيعها على المحتاجين إلا أنها لم تكن كافية.

كما ذكرت الجريدة أن الحكومة الفرنسية في شهر جانفي 1868 خصصت مبلغ 400000 فرنك وخصصت كذلك مبلغا أخر قيمته مليونان من الفرنكات في مارس من نفس السنة وقد صرح جوليان أن هذه الأموال كانت مساعدات ارتجالية غير منظمة[1].

كما صرح العميد الشرفي لكلية الآداب أنه بفضل هذه الإعانات تم إنقاذ مئات العائلات من الموت بسبب الجوع وأننا سعداء أن نتمكن كل صباح من إضافة عدد معين من البؤساء والجياع الذين كانوا يحاصرون المنزل ويصعقوننا بأصواتهم "سيدي سجلني" "sidi inscris-moi "[2]، إلا ان هذه المساعدات لم تكن إلا وجها من أوجه السياسة الاستعمارية الفرنسية[3].

[1] لونيسي إبراهيم، مرجع سابق، ص 34.

[2] كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 289.

[3] عبد القادر قندوز، مرجع سابق، ص 213.

الفصل الثالث: ردود الفعل المختلفة من سياسة ماكماهون في الجزائر

المبحث الأول: مقاومتي أولاد سيدي الشيخ والمقراني

ثورة أولاد سيدي الشيخ

كان لأسرة أولاد سيدي الشيخ دورا هاما في منطقه الجنوب الوهراني والتي يعود نسبها كما هو شائع الى الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه لذلك أطلق عليهم تسميه البكرية والبوبكرية [1] فقد هاجر اجدادهم من المدينة المنورة الى مصر ومن ثم الى تونس وبعدها انتقل البعض منهم الى جرجره وتنس وتلمسان ثم واخيرا استقروا في واحد تانكريت التي اصبحت تسمى بالأبيض سيدي الشيخ فأسس سيدي الشيخ زاويته هناك المعروفة بإسمه وتوسعت دائرتهم حتى شملت الجنوب الوهراني والنواحي الشرقية منه[2] ونظرا لما تمتعت به هذه الأسرة من نفوذ واحترام ريفي فان بعضا منهم احتلوا مناصب هامه في الدولة ولقد خلف سيدي الشيخ وراءه 18 ولدا فتنازعوا بعد وفاته فيما بينهم حول الزعامة الدينية والقيادة السياسية فانقسموا الى قسمين :

- القسم الأول استقر في قصر الابيض سيدي الشيخ حول قبر ابيهم بزعامة الإبن الثاني أبي حفص
- أما القسم الثاني استقروا في الناحية الغربية من القصر بزعامة الابن الثالث لسيد الشيخ سيدي الحاج عبد الكريم وعددهم أكبر[3] .

لقد عاش القسم الأول حياه الترحال فقد استقروا في بادئ الامر في شرق قصر الأبيض سيدي الشيخ وأسسوا لأنفسهم زاويه خاصه بهم واطلق عليهم اولاد سيدي الشيخ الشراقة كما اسس القسم الاخر زاويه خاصه بهم وسموا باولاد سيدي الشيخ الغرابة فقد تمتع اولاد سيدي الشيخ غرابه باحترام وتقدير من سلاطين المغرب الاقصى حيث تربطهم بهم مصاهرة منذ القدم ففي 1844 تزوج السلطان مولاي عبد الرحمن السيدة الياقوتة شقيقه سي حمزة[4].

و قد إندلعت ثوره أولاد سيدي الشيخ الشراقة بالجنوب الوهراني للدوافع التالية :

- الرفض التام للاستعمار الفرنسي وهو السبب الرئيسي لقيام كل المقاومات .

---

[1] ابراهيم مياسي ، **احتلال الفرنسي للصحراء 1837-1912**،منشورات لمتحف الوطني للجاهد ، الجزائر، 1996 ، ص 28

[2] يحي بوعزيز ، ثورات القرن 19 ، مرجع سابق ، ص 16 .

[3] ابراهيم مياسي ، **التوسع الاستعماري الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996 ، ص 213 .

[4] يحي بوعزيز ، ثورات القرن 19 ، مرجع سابق ، ص 169 .

- قيام السلطات الفرنسية بالتشهير واحتقار الجزائريين عن طريق الصحافة او المعمرين وتزعمت انها استعمرت الجزائر قوه ولها الحق بشكل كامل ان تذل السكان وتهينهم [1].
- الإنقاص من مكانه أسرة اولاد الشيخ والعمل على تحطيم نفوذهم السياسية والإدارية وذلك بعد قيامها بإفتكاك عدة مناطق من ادارتهم ووضعها تحت تصرف قوات جدد مستقلين يتبعون رأس لضباط المكاتب العربية كما قامت السلطات الفرنسية بتعيين عدد من قواد الجزائريين الجدد دون علم سي سليمان ومما أثار حفيظته[2].

كذلك النوايا السيئة للسلطات الفرنسية ضد سي سليمان بن حمزه* لقد حصلت مشاجره بين الفرع الشرقي والغربي سنه 1863 في مدينه القرارة بمنطقة واد ميزاب وتمكن الرئيس الغربي من شراء تاييد الباشا سليمان ورئيس الشعانبة متليلي و ورقلة ومخادمت فشن هجوم على خصومه ونال منهم وتمكنت السلطات الفرنسية من معرفه اسماء المعتدين وطلبت من الباشا سي سليمان أن يوقفهم لكنه تباطأ وأخذ يستعد للثورة هو كذلك و أكد أن الفرنسيين الذين قتلوا أبا سي حمزة وأخاه بوبكر لا يترددون في قتله هو أيضا[3].

المعاملة السيئة من طرف المكاتب العربية ضد الأهالي بعد تعيين ضباط جدد يتصفون بالشراسة والعجرفة بعد إستدعاء القدم الى العمل في حروب المكسيك وإيطاليا[4] .

تدهور الأوضاع في المنطقة بسبب القهر الإستعماري الذي أدى إلى تقلص عدد الزائرين لوالي الصالح سيدي الشيخ ومن ثم تراجعت مداخيل الزاوية من المال والزاد[5].

ولم تكن الأسباب المذكورة عاملا مباشرا في قيام الثورة أنما أسباب مهيئة وحقرت الناس نفسيا للقيام بالثورة ولعل السبب المباشر والحقيقي لهذه الثورة هو عندما اجتمع عددا من أفراد اولاه الشيخ في

---

[1] يحي بوعزير ، ثورات القرن 19 ، مرجع سابق ، ص 176 .

[2] بشير بلاح و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، ص 277 .

***سي سليمان بن حمزة:** الإبن الثاني لأبيه سي حمزة وعد أخيه السي بوبكر ولد سنة 1842 شب على عادات وتقاليد أسرته من شجاعة وفروسية ، قتل والده سي حمزة مسموم من طرف الاستعمار في 21 اوت 1861 بعد سنة قتل أخاه البكر أيضا بوبكر مسموما في 23 جويلية 18 فوجد نفسه هو من يتحمل المسؤولية في مواجهه العدو فخلف أخاه ولقب بآغا واستشهد في ثمانية أبريل 1864 في معركة عوينة بوبكر، أنظر: ثورة أولاد سيدي الشيخ، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، عدد 3، د م ن، 1995، ص 211.

[3] يحي بوعزير ، ثورات القرن 19، مرجع سابق ، ص 177.

[4] بشير بلاح و آخرون ، مرجع سابق ، ص 277

[5] مالك بوحوص ، **ثورة أولاد سيدي الشيخ** ،دار الغرب للنشر ،الجزائر ، 2009، ص 70 .

ساحه البيض ومعهم في الفضيل وهو كاتب سي سليمان وأخذوا يلعبون لعبه الهف وهي لعبه مشهورة في الجنوب تشبه لعبة الشطرنج وقد إنضم إليهم عددا من الصبايحية* التابعين لمكتب العربي للبيض وخلال اللعب تدخل الصبايحية بتحريك بيده بطريقه غير صحيحة وأدى ذلك إلى حصول مشاجرة بينه وبين سي الفضيل في 29 جانفي 1864.

فاقتادوا سي الفضيل الى مقر المكتب العربي وعقب هناك وعندما علم سي سليمان ذهب واطلق سراحه واعتبرها اهانة له ولعائلته وسلك طريق مغاير لأبيه سي حمزة الذي كان متعاون مع فرنسا [1]، فأخذ يستعد للجهاد فعين مجلسا عسكريا من 10 أشخاص أبرزهم كاتبة السلفاضين الذي عينه قاضي الجهاد وكلف عنه سي الأعلى بإبلاغ كل القبائل والعروش والإخوان التابعين لزاوية العائلة ودعا فيها الى الجهاد وتحرير البلاد والالتحاق بالثورة في أسرع وقت فإستجاب البعض لهذا النداء وأخذوا يفدون على سي سليمان في معسكره ومن ضمنهم أهل الأغواط الأكسل وشعانبه برزقه وسكان هرر ورغم الاستعدادات المختلفة التي قام بها سيدي سليمان وزملائه الى انه مازال يتطلع الى ايجاد حل سلمي للمشاكل دون اللجوء الى الحرب بموجب ذلك وجهها رساله الى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر يذكر فيها خدمات ابوه سي حمزه واخيه بوبكر لفرنسا.

وكذلك تحدث عن المعاملة السيئة لضباط المكاتب العربية وإتجاه الأهالي و أعلن أنه سيرفض من اليوم مواصلة العمل وتنفيذ أوامر السلطة الفرنسية حتى يتم تغيير سياسه ضباط المكاتب العربية وتصرفاتهم إلى أن سي الأعلى كان يسعى ويحاول دفع ابن أخيه سي سليمان الى الثورة والتمرد ضد الفرنسيين مستغلا ظروف عدة منها رحيل القوات الفرنسية الى الحروب والغزو والاستعماري فقد كان سيء الأعلى المهندس الحقيقي للثورة وفي أوائل سنة 18 نجح في رمي سي سليمان في خضم الثورة [2]..

اذ كان أول لقاء بالعدو في معركة عونيات بوبكر شرق البيض أين قامت قوات أولاد سيدي الشيخ بالهجوم على مخيم الجيش الفرنسي فإثر هذا الهجوم المفاجئ الصلح في صفوف القوات الفرنسية فقد قام سي سليمان العقيد بوبريتير القائد الاعلى لدائرة تيارت وكذلك قتل الكثير من الضباط الفرنسيين إلا أن حراس العقيد الفرنسي قاموا بقتل سيدي سليمان في نفس اللحظة[3] وكان لهذا الانتصار صدى عميق

***الصبايحية :** هم فرق مجندة في صفوف الجيش الافريقي معروفة منذ العصر التركي وتعني الخيالة إلتحقت بخدمة فرنسا منذ الأشهر الأولى لتأسيس فرق الزواوة وتم تأسيس أول كتيبة لصبايحية في مدنية الجزائر في 10 سبتمبر 1834، ينظر: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج1، ط2، د ن، الجزائر، 2009، ص 138.

[1] ابراهيم مياسي ، ثورة أولاد سيدي الشيخ ، مرجع سابق ، ص 211 .

[2] العربي منور ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 ، دار المعرفة ، الجزائر 1995 ، ص 221

[3] مرجع نفسه ، ص 212

في جميع انحاء الجزائر ونهضت الجزائر للمقاومة من اقصاها الى اقصاها وقد حضيت هذه المقاومة بتاييد واسع لدى معظم القبائل وقد انفصل البعض عن السلطات الفرنسية والتحقوا بالثورة مثل قبائل الأحرار وبني قيل وبني جرير وغيرهم لذلك حاول الجيش الفرنسي ان يفرض قوته على المنطقة فهاجم قبائل عمور الذي تجمع فيه القوات لوطنية لكنه هزم هناك وتكبد خسائر فادحه هناك [1] فقد قتل مجموعه من الضباط الفرنسيين وهم على وجه الخصوص النقيب اصنارد ونقيب المكتب العربي بتيارت والمترجم cobissotونقيب الصبايحية ثيبولت thibault والملازم الاول بيران berrin اضافه الى مقتل ملازم القناصة بوبيbeaupie

وهكذا استطاعت هذه الثورة أن تفتح طريقها بالانتصارات ، فقد تمكنت من قهر و سحق قوات عسكرية هائلة مجهزة بأحدث الأسلحة و العتاد ، و قد أحدثت هزيمة القوات الفرنسية ضجة كبرى لدى السلطات الفرنسية و بعد استشهاد سي سليمان بن حمزة خلفه أخوه سي محمد بن حمزة الذي كان عمره 21 سنة [2].

و امتدت الثورة إلى جبل عمور بالتيتري و بلغت فلينة التي أثارها المرابط السي لزرق و امتدت إلى الظهرة و وصلت حتى منطقة القبائل الشرقية ، و قد أسندت مهمة قمع الثوار إلى الجنرال مارتمبراي بعد وفاة بيلسي ، ثم استندت المهمة إلى ماكمهون الذي قام بتكليف الجنرال بيبرت لضمان أسلاك الجزائر و وهران في السرسو

و بينما الثورة تمتد في الغرب الوهراني و تشتد نيرانها اندلعت ثورة في جبال الونشريس و في حوض الشلف إلى شمالها بزعامة الشيخ سي الأزرق بلحاج ، و لقد جند هذا الأخير عددا كبيرا من الثوار و اصطدم بقوات الجنرال مارتينو في 27 أبريل ، و جرت معركة سميت بخنقة العازر قتل فيها تسعة ضباط و ثمانية و ستين جنديا و جرح 39 ، أما في صفوف الثوار قتل حوالي 400 رجل

و بعدها جرت معركة عين القطة في 26 أفريل ، حيث هاجمت القوات التابعة لمحمد بن حمزة، قوات الجنرال مارتينوا ة ضيقت عليها الخناق ، تكبدت فيها السلطات الفرنسية خسارة ما يزيد عن مائة جندي

و أثارت هذه الانتصارات المتتالية غضب الجيش الفرنسي الذي راح يصب غضبه على الأهالي فقام بحرق المدن و محاصيل الحصاد و قام كذلك بمصادرة أملاكهم كل من أغنام و أبقار

[1] يحي بوعزير ، ثورة القرن 19 ، ص 179.

[2] العربي منور مرجع سابق ،ص 212.

و في صبيحة 4 فيفري 1865 اقترب الأعداء من مخيم سي محمد ولد حمزة بمقدمة بغار سيدي الشيخ، حيث أصيب سي محمد بجروح بليغة من خلال ثلاث طعنات واحدة في رأسه و الأخرى في كتفه و الثالثة في بطنه ، و هذا ما أدى إلى وفاته في 22 فيفري 1865 عن عمر 20 عاما ، فخلفه أخوه سي أحمد ولد حمزة في قيادة الثورة الذي كان عمره لا يزيد عن 12 عاما ، و في واقع الأمر أن عمه سي الأعلى هو القائد الحقيقي للمقاومة و لقد خاض سي أحمد و عمه عدة معارك ضد الاستعمار و من بينهم معركة حاسي بن العتاب و غار القيفور عام 1866 م ، و تكبد خلالها خسائر في الأرواح و العتاد، كما أن زعيم الثورة سي أحمد أعار بعض المرازيق المعارضين له ، و نابه بوديسة في ذلك .

و في 16 مارس نشبت معركة بين الطرفين (معركة حاسي بن عتاب) كانت نتيجتها قاسية جدا على الطرفين خاصة على الفرنسين الذين فقدوا الكثير ، تشير بعض المصادر أن الفيلق قد سحق على آخره ، و بموجب هذه الهزيمة قام الحاكم العام الفرنسي بإصدار قرار في حق أولاد سيدي الشيخ و أولاد سيدي بوبكر ، بمصادرة كل أملاكهم ، فتشتت جهتهم فاتجه سي أحمد ولد حمزة و بعض أتباعه من أهل الاغواط لأكسل إلى فيقيق و اعتصموا بها[1] .

و بعد معركة حاسي بن عتاب تحركت القوات الفرنسية نحو شط تيقري و هاجموا مركز الشيخ الطيب في رأس المحاورق بالقرب من الحدود المغربية يومي 13 و 14 أبريل ، فقاموا بالاستيلاء على 2500 جملا و 20 ألف رأس غنم و مئات من رؤوس الماعز ، و هذا ما جعل الكثير من الثوار يهاجروا إلى المغرب الأقصى ، و كذلك اضطر سي الاعلى إلى الانسحاب من رأس المحاورق إلى حاسي الشيخ و عندما وصل إلى غار الفيقور تهجم عليه القوم* و سلبوا منه خيمته و استولوا على أمتعته و ثيابه و حتى مجوهرات و حلي زوجاته و استولوا على حوالي 540 جملا و عددا آخر من الأغنام فكانت المعركة قاسية على سي الأعلى[2].

لم تقلل هذه الهزائم من عزيمة الثوار على مواصلة مقاومتهم ، لكن سنوات 1867 إلى 1869 كانت قاسية جدا على معظم أنحاء الجزائر فقد فقدت الجزائر تقريبا خمس من سكانها و ذلك بسبب الكوارث الطبيعية التي لحقت بها ، فقد بدأت بهجوم أسراب من الجراد أخلى التل تماما ، و كذلك السهول الداخلية

[1] يحي بوعزيز ، ثورات القرن 19 ، مرجع سابق ، ص 197.

***القوم:** فرقة عسكرية في الجيش الفرنسي ، يراد بها في العامية الجزائرية من يحملون السلاح و يركبون الخيل ، أنظر: عبد المالك مرتاض ، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ص 91 .

[2] يحي بوعزيز ، ثورات القرن 19 ، مرجع سابق ، ص 200.

من المحاصيل الزراعية ، و بعدها جفاف تام مدة سنتين متتابعين لم يحصد فيها شيء ، و بعدها انتشرت الحصى الصفراء أو التيفوس ثم الكوليرا و من بعدها المجاعة السوداء التي كانت رهيب.

فبالرغم من هذه الكوارث فإن ثورة أولاد سيدي الشيخ لم تقلل من نشاطها و واصلت الهجوم و السطو على مراكز العدو انطلاقا من الحدود و كما آزر أولاد سيدي الشيخ للفرع الغربي أبناء عمومهم، فقد انضمت مجموعة من الشخصيات إلى الثورة منهم سي الطيب بن الشيخ زعيم الغرابة ، و الحاج الغربي ابن سي الشيخ ابن الطيب ، و بذلك شكل زعيم الشراقة قوة عسكرية مشكلة من القبائل المتواجدة على الحدود المغربية [1].

و في أكتوبر 1868 ، توفي زعيم الثورة سي أحمد حمزة بسبب اصابته بمرض الكوليرا ، فخلفه أخوه سي قدور .

و لقد وقعت معركة ضد قوات صوني يوم 1 فيفري بالقرب من عين ماضي في أم دبداب التي خرج منها العدو منتصرا ، مما دفعته إلى تقوية حضوره في المنطقة[2].

و يعود سبب هزيمة المجاهدين الى السلاح الجديد للفرنسيين البندقية المسماة " شاس بو " و هو سلاح فتاك ذو تصويب و شحن سريع ، كان جميع الجنود الفرنسية مسلحين به .

و يعود كذلك سبب الهزيمة إلى الخلاف الذي وقع بين الأشقاء الشراقة و الغرابة و عودت الغرابة إلى المغرب و انسحابهم من الثورة و كذلك وصول أسرار الثورة إلى العدو مما سهلت عليه المواجهة ، فأرسلت عدة بعثات منها بعثة واتميفين ، التي ضربت قبيلة حميات في 19 مارس انتقاما لتقديمها الدعم للثورة ، و مما ساعدها على الانتصار على قبيلة حميان هو تواطئ سي سليمان بن قدور و تقديمه المساعدة للفرنسيين فتمت مكافأته و عين آغا على البيض ، و بعدها أصبح آغا على البيض و حميان[3].

إن تسلسل الأحداث في فرنسا و أوروبا خاصة هزيمة فرنسا أمام بروسيا و سقوط النظام الامبراطوري و قدوم الجمهورية الفرنسية الثالثة ، كان له تأثيرا إيجابي في استمرار المقاومة و زيادة العزيمة لدى الثوار.

---

[1] ابراهيم مياسي ، الاحتلال الفرنسي ، مرجع سابق ، ص 235.

[2] محمد الشريف ولد الحسين ، **من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال (1830_1962)**، دار القصبة ، الجزائر ، 2010 ،ص28.

[3] ابراهيم مياسي ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 157.

و من أشهر المعارك التي خاضتها المقاومة هي معركة ماقورة في 17 أفريل 1871 ضد القبائل الموالية لفرنسا ، فقد أضرت كثيرا بالثوار مما أثر على مواكبتها لثورة المقراني و الشيخ المداد 1871[1] .

كما خاض سي قدور معركة ضد العدو سميت معركة المنقوب بالحمادة جنوب الحمادة في 23 أكتوبر 1871 ، حيث كانت معركة عنيفة استغرقت حوالي ساعة واحدة ، لكن كانت أضرارها وخيمة ، تم فيها قتل حوالي 150 من الثوار ، كما قام الفرنسين بأسر زوجته و ابنيه ، أما سي قدور تمكن من الفرار متجها إلى تابلكوزة في حالة من اليأس منهوك القوى من مشقة و طول الكفاح ، و بعد هذه الثورة تفرق الثوار فقد قامت القوات الفرنسية بتشتيت القبائل الثائرة و جمد البعض إلى معسكر و البعض إلى فرندة .

و تعتبر هذه المعركة الضربة القاضية لمقاومة أولاد سيدي الشيخ فرع الشراقة ، فقد كانت هذه آخر معاركهم ضد الاحتلال الفرنسي ، و من أهم أحداث هّه الفترة غياب سي سليمان بن قبور عن الساحة و ذلك بسبب الخلافات التي حدثت بينه و بين السلطات الفرنسية ، فقد لاذ بالفرار إلى المغرب الأقصى رفقة عائلته[2] .

ثورة المقراني:

1. العائلة المقرانية و شخصية المقراني:

- **مولد و نسب المقراني:**

ولد المقراني بن احمد المقراني ما بين 1820/1810 بناحية مجانة ولاية برج بوعريريج في أسرة كبيرة و عريقة عاشت قرونا في قلعة بني عباس و هي ذات مكانة سياسية بارزة قبل الاحتلال و حتى بعده و كذا قد شاركت إلى جانب أحمد باي في صد الغزو الفرنسي على قسنطينة سنة 1837 م[3].

على الرغم من الشهرة التي نالتها العائلة المقرانية والدور السياسي و العسكري الذي لعبته سواء في العهد العثماني أو أثناء فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، إلا أنّ المؤرخين لم يتفقوا في تحديد أصول هذه العائلة ، منهم من ينسبهم إلى العائلة الإدريسية بالمغرب الأقصى حيث كان أجدادهم من مدينة فاس يقيمون هناك منذ عهد إدريس الأول بن عبد الله الكامل بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ونجد في كتاب النسب للمؤرخ محمد الأشماوي أنه صنف المقرانيين من الأشراف وأدعى بأنهم من

---

[1] ابراهيم مياسي ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص 156، 157.

[2] ابراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي ، مرجع سابق ، ص ص 253، 254.

[3] سعيد بورنان ، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 م- 1962 م (رواد المقاومة الوطنية في القرن 19 م)** ، دار الهلال ، الجزائر ، ط 2 ، 2004 ، ص 163.

سلالة سيدي بوزيد بن إدريس الثاني من سلالة الحسن السبط بن علي بن أبي طالب ، وقد انتشرت هذه السلالة في المغرب الإسلامي منذ القرن 4 هـ الموافق للقرن 10 م ، كذلك يذكر بأن أبناء سيدي بوزيد بن إدريس أربعة وهم : محمد وعلي و عبد الله وعبد الرحمان ، و بأن هذا الأخير استقر ببجاية وبعد موته خلفه ابنه أمقران جد المقرانيين الأول الذي توفي عام 1596[1] ونجد كذلك الورثلاني

ينسبهم إلى الأشراف حيث يقول : " وقد رأيت في طبقات الشرفاء لابن فرحون أنه نص على شرف المقرانيين "[2]، وهناك من المؤرخين من ينسبهم إلى الحفصيين الذين حكموا قسنطينة بعد الاحتلال الإسباني لبجاية ، وأستقر أحد أفراد العائلة ببرج بني عباس عام 1510 م ومنذ ذلك أصبحت العائلة ذات سيادة على المنطقة[3].

أما المؤرخ ابن خلدون فيذكر في كتابه العبر أن أسرة المقراني تنسب إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان أفرادها قد استقروا بجبال قلعة بني حماد في شمال مدينة المسيلة وشرق مدينة برج بوعريريج وارتبط تاريخهم بالأمراء الحماديين الذين انتقلوا فيما بعد إلى بجاية[4]، ونجد أنّ يحي بوعزيز يذكر بأن المقرانيين ينتمون إلى عبد السلام من أولاد حناش أو ابن عباس ابن خفير من بطن الخراج[5].

أما المؤرخ الفرنسي فيرو FEREAU فقد نقل بأن فرع المطرفة كان رئيسا لابن عبد السلام وأولاد بالقندوز المقرانيين ، وفرع المطرفة هذا ينتمي إلى فرع الخراج من أولاد فراج بن مطرفة بن عبيد الله الفرع الثالث لعرب المعقل الذين كانوا ينتشرون في المغرب الأقصى[6]، ويضيف كذلك في رواية أخرى أن الأمير عبد الرحمان من أصل مغربي قدم إلى منطقة جرجرة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي ، وكان يبيع الطلاسم ويمارس الشعوذة قتال بذلك شهرة كبيرة لدى سكان المنطقة واستقر بها لمدة ثم انتقل إلى منطقة بني عباس ، كما أن البعض ينسبهم إلى قبيلة بني عباس البربرية وهذا حسب ما يذكر فيرو ودليل هولاء هو أن الأسرة تحمل اسم أمقران وهي كلمة بربرية تعني الكبير و عكسها في اللغة نفسها امزيان

---

[1] مزيان وشن ، **مجانة عاصمة إمارة المقرانيين (ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري القرن 16 م-19 م)** ، دار الكتاب العربي ، (ب ، م ، ن) ، 2007 ، ص-ص، 69-70 .

[2] الحسين الورثلاني ، نزهة الأنصار في فضل علم التاريخ والأخبار ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر ، 1908 ، ص 36.

[3] مبارك محمد الهلالي الميلي ، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج 1 ، (م ، و ، ك) ، 1989 ، ص 211 .

[4] عبد الرحمان بن خلدون ، **كتاب العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، مجر)** ، دار الفكر ، القسم الأول ، بيروت ، 2000 ، ص 208.

[5] يحي بوعزيز ، **ثورة 1871 م ودور عائلتي المقراني والحداد** ، (ش ، و ، ن ، ت) ، الجزائر ، 1975 ، ص 43.

[6] مزيان وشن ، مرجع سابق، ص 73.

تعني صغير الأسرة كما يدعمون قولهم بأن سلاطين الإمارة كانوا يلقبون بالعباسي غير أن أصحاب هذا الرأي لم يجدوا لنا أصول بني عباس[1].

هناك روايات أخرى لا أساس لها من الصحة ترجع أسرة أولاد مقران إلى أصول أوربية ، فقد أورد بعضها فيرو الذي يقول أن أولاد مقران كانوا يتداولون فكرة مفادها أنهم ينحدرون من أسرة مونتمورنسي Montmorency الفرنسية ، وذلك اعتمادا على خبر نشرته جريدة الأخبار بتاريخ 23 ماي 1852 م للسيد هنري كوفان Henri Couvain نقلا عن جريدة الدستوري le constitutionnel حيث ذكر فيه أن لخضر المقراني قائد بني عباس ينحدر من أسرة مونتمورنسي التي اعتنق أحد أفرادها الإسلام بالمغرب الأقصى واعتبر من الأشراف[2]، أما العربي منور فيذكر أن عائلة المقراني ذات أصول شريفة منبعها بلاد القبائل استقروا بها منذ الفتوحات الإسلامية الأولى لنوميديا[3].

أما جميلة معاشي ، فإنها تذكر لنا أن أسرة المقراني شريفة النسب سكنت منطقة بلزمة بباتنة، وأن رأس الأسرة هو بوزيد الذي استقر بها خلال القرنين السادس والسابع هجري أي 12 م و 13 م، وعندما توفي خلف وراءه أربعة أبناء وهم : علي وعبد الله ومحمد وأحمد الذين توزعوا بشرق البلاد وانقسموا إلى عدة فرق[4].

- **تنامي نفوذ المقرانيين وعلاقتهم بالاتراك :**

في النصف الثاني من القرن 15 م قام الأمير عبد الرحمان بترك جبل عياض بالمعاضيد ، وانتقل إلى جهات البيبان واستقر أولا بقرية موقة ثم بالشواريخ ، وأخيرا بقلعة بني عباس شمال غرب سهل مجانة[5]، يقول الشيخ الورثيلاني: "ان مؤسس إمارة القلعة ببني عباس هو سيدي أحمد بن عبد الرحمان زواوي "حيث أقام قصبة لحكمه و عاصمة للمقرانيين حصينة في موقع استراتيجي متميز كما اسس زاوية لتعليم و تدريس القران الكريم و انشا جيشا قويا توسع به في اعماق الصحراء و الى حدود تونس و ثبت اركان

[1] لخضر بوطبة ، **أسرة أولاد مقران خلال العهد العثماني (1818 م -1337 م)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، قسم التاريخ ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، 2005 م -2006 م ، ص-ص، 28 – 29.

[2] مرجع نفسه، ص-ص، 32-33.

[3] العربي منور ، مرجع سابق ، ص 218 .

[4] جميلة معاشي ، **الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16 م إلى القرن 19 م** ، رسالة ماجستير معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 1990 - 1991 ، ص 40.

[5] مزيان وشن ، مرجع سابق، ص 74.

مملكته وعاش هناك حتى توفي عام 1500 م[1]، بعد ذلك خلفه ابنه أحمد أمقران الذي يحمل اسم بالسلطان على المنطقة بين الساحل والحضنة[2]، فقد كان رجلا يتحلى بالشجاعة ونصيب من العلم والمعرفة تمكن من جمع شمل عائلته واليه يعود الفضل في سمعة الإمارة وإعطائها المكانة السياسية و الاقتصادية وبعد وفاة هذا الأخير خلفه ابنه عبد العزيز الذي كون نفوذا واسعا في المنطقة ، وقد عرفت الإمارة أزهى عصور قوتها ومهابتها في عهده حيث عزز أركانها بقبائل الحشم الذين شده أزره.

قد كانت فكرة الإمارة على سكرة النظام الاميري العائلي المتوارث على الانظمة السياسية يعتمد على الزعامة الروحية و الاقتصادية و المكانة السياسية هكذا كانت فكرة الإمارة المقرانية التي دامت ثلاثة قرون و هي تناضل سياسيا و عسكريا و تواجه المتمردين و تصارع الاسبان على سواحل بجاية و الجزائر و هي على ذلك إلى أن جاء العثمانيون الاتراك[3] و كانت هناك علاقات معهم حيث كان الأمير عبد العزيز المقراني على علاقة بالاخوين عروج و خير الدين بربروس و توطدت هذه العلاقة خاصة بعد استقرارهما في الجزائر عام 1516 م، فقد تمكن عبد العزيز من تكوين جيش قوامه 12000 مقاتل بمساعدة الاتراك و ذلك من أجل المشاركة مع حسين بن خير الدين في تحرير تلمسان و وهران من الاسبان و كذلك شارك مع الوالي صالح رايس في تحرير ورقلة و تُقرت و ضمهما إلى سلطات العاصمة ؛ و بهذه الطريقة ربك المقرانيون سلطتهم بالسلطة التركية الجديدة بالجزائر ؛ غير أن هذه العلاقات الطيبة لم تدم طويلا بين الطرفين و ذلك لأن صالح رايس كان يرى دمج كل هذه الامارات المحلية في إطار السلطة التركية العامة بالجزائر العاصمة وهي السياسة التي حفزته إلى فتح واحات الجنوب و ضم بجاية و تلمسان إلى سلطة الجزائر ؛ و على هذا الأساس غير رأيه تجاه إمارة عبد العزيز و شنّ عليها حروبا و لم يوفّق في إخضاعها بل تسبّب في خلق عداء بينهما[4].

- **علاقة المقرانيين بالفرنسيين :**

كانت عائلة المقرانيين قبل الغزو الفرنسي ضعيفة و ذلك بسبب الحروب و الصراعات ضد الأتراك خاصة في بايلك الشرق قسنطينة و لم تكن قادرة على القيام بدورها السياسي سوى فرع اولاد الحاج و اولاد عبد السلام الذي لن يسلم هو الآخر من وجود الخلافات بين زعمائه ؛ فلقد كان لتدخل بايلك قسنطينة في شؤون إمارة بني عباس الداخلية تأثير في اشتداد الخلافات بين أفراد زعمائها؛ فرغم أن باي قسنطينة الاخير الحاج احمد كان متزوجا من ابنة الحاج محمد عبد السلام العايب المقراني الا أن ذلك لم يمنع من قيام

[1] لخضر بوطبة ، مرجع سابق ، ص 34 .

[2] يحي بوعزيز ، **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م** ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 44.

[3] مزيان وشن ، مرجع سابق، ص-ص، 75-77.

[4] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م، مرجع سابق، ص 46.

المشاكل بينهم[1] فقد قام أحمد باي باعتقال صهره و سجنه و لم يطلق سراحه الا أثناء الهجوم الفرنسي في 13 اكتوبر 1837 م على قسنطينة والذي سمح له بالفرار و الالتحاق بمجانة مباشرة و الاستحواذ على السلطة في غياب شيخها أحمد المقراني الذي كان آنذاك على رأس قواته يحارب مع أحمد باي الغزو الفرنسي في قسنطينة[2].

و بعد إمضاء معاهدة التافنة وإنجاز حملة قسنطينة 1837 م حضر الأمير عبد القادر إلى إقليم ونوغة في سور الغزلان من نفس العام وفد عليه كل من أحمد باي و عبد السلام المقرانيين و ذلك من أجل الفوز بمنصب الخليفة على إقليم مجانة؛ فمال الأمير الى محمد عبد السلام و عينه خليفة عليها و هذا أمر طبيعي إذ أن احمد المقراني كان صديقا لخصمه احمد باي و لا يمكن أن يعنيه خليفة له، فرجع أحمد المقراني خائبا فمجانة فاز بها محمد عبد السلام و الحضنة بقيت تحت سلطة اولاد بلقندوز[3].

شعر احمد المقراني بالعزلة ففكر في تسليم نفسه للمستعمر حيث كان الفرنسيين قد عينوا " هني بن يللس" قائدا على مجانة كرد فعل على ما قام به الأمير عبد القادر من خلال تعيين محمد عبد السلام خليفة عليها؛ و لمّا قُتل هني في إحدى المعارك التي كان يشنها ضد سكان ريغة جاءت المناسبة لتعيين احمد المقراني الذي استجاب لنداء المارشال : فالي valée حيث منحه لقب خليفة على مجانة و هو لقب شرفي و نصبه بنفسه رسميا في 24 اكتوبر 1837 م في قصر احمد باي بقسنطينة.

و هنا كانت بداية العلاقات الفرنسية مع الأسر القسنطينية ذات النفوذ الواسع في المنطقة و قد نص قرار التعيين أن يحكم المنطقة بنفس الشروط و الأوضاع التي كانت لعائلته في عهد الأتراك و أن يظل على اتصال مباشر مع الجنرال قائد المقاطعة و كذلك يدفع ثلث الضريبة المستخلصة بالمشيخة إلى السلطة الاستعمارية ؛ و هكذا فقد كان لقب الخليفة لا يُمنح إلا لرؤساء الأقاليم التي لم تستطع فرنسا أن تبسط نفوذها عليها أو تمارس فيها حكمها[4].

و فور تنصيبه كخليفة شرع في أداء مهامه و تنفيذ السياسة الفرنسية ؛ فقد كان متحمسا للعمل و يظن أن قوته تتوسع لكنه فوجئ بعكس ذلك ؛ فلم يمض عامان على تعيينه حتى اخذت السلطة الفرنسية تضايقه و تغير سياستها تجاهه ؛ فكان أول امتحان تعرض له عام 1840 م و هو عجزه عن مواجهة أنصار

---

[1] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م، مرجع سابق، ص-ص، 47-48.

[2] بشير بلاح وآخرون ، مرجع سابق ، ص 163 .

[3] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص 46.

[4] صالح فركوس ، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844 م -1971 م** ، مرجع سابق، ص 372.

الأمير عبد القادر الذين شنوا هجمات متتالية و أصبحوا يقتربون من مجانة ؛ فانسحب إلى زمورة هاربا ليعطي بذلك دليلا على عدم قدرته على حماية المنطقة وعن أداء الدور الذي كان الفرنسيون يريدونه منه ؛ فقد اتخذوا هذا الحادث فرصة لخلعه من منصبه وأسسوا في أكتوبر 1840 من دائرة سطيف العسكرية و أخضعوا لها المناطق الممتدة من مجانة و بجاية و جيجل و اصبح الخليفة يخضع لها بالتبعية.

أما عن الامتحان الثاني فهو ارغامه على التخلي عن أراضي أبناء عمومته الذين سلموا أنفسهم للسلطات الفرنسية ؛ فقررت إعادتها لهم حتى تضمن ولائهم غير أن الخليفة حاول أن يرفض إعادة حصة اولاد عبد السلام فثاروا ضده و هذا ما زاد في إضعاف مركزه[1].

مهما يكن فإن سياسة فرنسا اتجاه العائلة المقرانية في البداية كانت من أجل تعميق الهوة بين الإخوة و الاستفادة من حالة التجزئة و التفرقة و محاولة تحقيقها لحلمها في جعل الجزائر فرنسية[2] على الرغم من أن هذه الأمور كانت تعرض مركزه للخطر و تُقلص من نفوذه الا انه لم يُظهر غضبه ؛ غير أنه أثناء ثورة بوبغلة اتهمه الفرنسيون بالتراخي في مقاومتها و غضبت عليه و كاد يُعزل من منصبه لأنه لم يُفدهم بأية معلومات عن زعيم الثورة.

قد مرّت هذه الزوبعة بسلام و ذهب احمد المقراني إلى سطيف 1852 م ليكون ضمن المستقبلين للحاكم العام راندون الذي كان يقوم بزيارة خاطفة للمنطقة فقد أكرم الخليفة أحمد المقراني و ذلك بالدنو منه و الركوب إلى جانبه ؛ غير أن الخليفة و رغم هذه الحادثة أصبح يتثاقل في عمله و قد يكون ذلك من الأسباب التي دفعته إلى البحث عمّا ينسيه همومه فقرر الذهاب الى الحج فحصل على إذن من السلطات الفرنسية و سافر أواخر 1852م إلى البقاع المقدسة ؛ و في مطلع العام الموالي عاد عن طريق فرنسا فوجد رسالة دعوة من الإمبراطور نابليون لحضور حفل زفافه فاتجه إلى باريس و سهل له أحد أصدقائه مقابلة الإمبراطور الذي انعم عليه بوسام؛ ثم عاد إلى مرسيليا فمرض بالحمى وتوفي 04 أفريل 1853 م و نقلت جثته إلى بني عباس و دفن في مقبرة أجداده[3].

---

[1] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص –ص ، 50-51.

[2] صالح فركوس ، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي (المقاومة المسلحة 1830 م -1962 م)** ، دار العلوم ، الجزائر ، 2012 ، ص 238.

[3] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص –ص ، 57-58.

- **تعيين محمد المقراني باشاغا على مجانة :**

كان خبر وفاة احمد المقراني بمثابة فرحة للضباط الفرنسيين فمثلا النقيب مارمي اعتبر تلك المصيبة ذات فائدة ليشعر اولاد مقران بأن فوق سلطتهم السلطة الاستعمارية ؛فقد قام الضابط دارجنت باقتراح على السلطة الفرنسية توليه محمد بن احمد المقراني خليفة لوالده و ذلك بلقب الباشاغا و هو أقل قيمة من الخليفة و لعل اختياره كخليفة لوالده كان كما جاء في أحد التقارير الفرنسية:" أنه رجل تبنى أفكارنا و طريقة عملنا و استجاب لمطالبنا كلما دعوناه إلى ذلك ..."[1].

كما أن الضابط الفرنسي رين ذكر " ان الباشاغا محمد المقراني قام بتأدية فريضة الحج بعد سنتين من تعيينه في منصب الباشاغا أي عام 1855 م[2] و ذكر كذلك أن الباشاغا محمد عاد من أداء هذه الفريضة عبر تركيا و فرنسا و أثناء عودته استقبل استقبال الكبار من قبل المسؤولين الفرنسيين و قد عاد إلى الجزائر مسرورا و من مظاهر ذلك أنه جمع بصحبة أفراد أسرته مقدارا معتبرا من المال و تبرع به إلى العسكريين الذين حاربوا ضمن الجيش الفرنسي في حروبه[3].

لكن سرعان ما بدأت المضايقات تتوالى عليه و تمس من كبريائه ومن الامتيازات التي ورثها من أبيه ؛ و كانت البادرة الاولى لذلك تصرفات المقدم مارمي الذي عين حاكما على برج بوعريريج في منتصف 1857 م خلفا للضابط دراجنت فقد اخد يراقب تحركاته و يصدر إليه الأوامر و التعليمات لكن السلطات بررت ذلك في كونه يهدف إلى مساعدة محمد المقراني في تنظيم إدارته إلا أن الباشاغا اعتبر ذلك حدّا من نفوذه[4]، و لم يتوقف مارمي عند ذلك الحد فقد طالب الباشاغا أوائل 1858 م بأن يحول أموال ضرائب المخالفات التي يستخلصها من السكان باوامره إلى الخزينة الفرنسية و ذلك عكس ما كان عليه الوضع سابقا فقد كان يحتفظ بها لذلك كان هدف الإدارة الاستعمارية من وراء هذا الإجراء اضعافه ماديا حتى تتأثر مكانته بين الاهالي ؛ كما قامت الإدارة بتعميم نفس الإجراء على كافة أفراد أسرته و أعوانه من الحشم الذين اخضعوا كلهم لهذا الإجراء الضريبي شأنهم في ذلك شأن عامة السكان[5]، كذلك قامت بانتزاع خمسة آلاف هكتار من أبناء عمومته في منطقة البرج ووضعها تحت تصرف المركز البلدي لتوزيعها على المعمرين القادمين من

---

[1] صالح فركوس ، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي (المقاومة المسلحة 1830 م -1962 م)** ، مرجع سابق، ص 246.

[2] العياشي روابحي، **أسرة المقراني وعلاقتها بالإدارة الاستعمارية 1837م- 1871 م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص 111.

[3] يحي بوعزيز ، ثورة 1871 م ودور عائلتي المقراني والحداد ، مرجع سابق، ص 59.

[4] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص 61.

[5] العياشي روابحي ، مرجع سابق، ص 118.

أوروبا ؛ و بما أن هذا الإجراء لا يمسه هو شخصيا فقد تظاهر بعدم الاكتراث و شارك مع القوات الفرنسية في مقاومة تمرد محمد بن بوخنتاش في المسيلة و الحضنة عام 1860م.

كن سرعان ما قامت السلطات بنقل المقدم مارمي و تعويضه بضابط اصغر منه ومن دراجنت، خلق لمحمد المقراني مشكلة نفسية و خاصة أن هذا الضابط الصغير يطالبه بتقديم إيضاحات عن كل الأعمال التي يمارسها ؛ كذلك يظهر أن وجود عدد كبير من فرسان الحشم تحت تصرفه تقلق السلطات الفرنسية فقد كانت تخشى عصيانه و تمرده ؛ لذلك أجبرته 1861 م على التقليص من عدد فرسانه فقد تسبب هذا الإجراء في هجرة الفرسان الذين سرحهم إلى خارج أرض الوطن و تحديدا إلى تونس ؛ كما تلا هذا الإجراء نزع سلطته على عدد من الدواوير التي كانت خاضعة له ومنحها إلى قياد جدد مستقلين عنه ؛ و هو الأمر الذي ارهقه معنويا و زاد من متاعبه ؛ فاخد يتثاقل في أداء مهامه الإدارية[1].

كن منتصف 1862 م بالغت السلطة الفرنسية في التنقيص من مركزه و امتيازاته و أعوانه و ارغمته على إلغاء نظام التويزة الذي اعتاد عليه هو و أجداده فقد غضب الباشاغا من هذا الإجراء غضبا شديدا حيث قال " اننا نحترم هذا الأمر و نمتثل إلى كل ما طلب منا ؛ و مع ذلك فإن حسرتنا كبيرة لأن ذلك ينطوي على كثير من الاحتقار " ؛ و قد اعترف لويس رين " أن هذه المضايقات ساهمت إلى حد بعيد في اضعافه و اضعاف ما الاجواد العربية[2].

و ما ان أطل عام 1864 م فكر المقراني بوسيلة للتخلص من القيود والمضايقات فاقترح على السلطات أن يجزئ منطقة حكمه إلى أربعة قيادات يعين عليها اخواته الثلاثة و أحد أبناء عمومته لكن السلطات لم تجبه على ذلك و في أفريل من نفس العام ذهب ليحضر حفل تنصيب أخيه بن عبد الله قائدا على " عرش مقدم " شمال برج بوعريريج و كانت الثورة آنذاك مشتعلة في فرجيوة في إثارتها فاعتقلته ؛ هنا أظهر محمد المقراني عطفه نحوه فقام بحفظ اشياء له واعتبرت السلطات ذلك بمثابة تأييد منه لحركة الثورة و التمرد[3].

و أثناء ثورة أولاد سيدي الشيخ من نفس العام اهتز المقراني لها ؛ و تمنى انتشارها لكل انحاء الوطن و هو ما جعل قادة الجيش الفرنسي ينظرون إليه نظرة المشكوك فيه فنصبوا له جواسيس يراقبونه ؛ نعم لقد كان الباشاغا يغالب نفسه كي لا يظهر على حقيقته أمام قادة الاحتلال بل كان عليه أن يتعامل معهم

[1] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص 63.

[2] العياشي روابحي ، مرجع سابق، ص 123.

[3] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص 63.

بمكر و دهاء ؛ فقد كان يقول انه لن يثور على فرنسا[1] لكن بعد أن اخد منصب الباشاغا المقراني يضعف و يتدهور باستمرار ليجد نفسه في وضعية صعبة ؛ و كانت الثورة هي الحل الذي ارتآه لتصفية حساباته مع السلطات الفرنسية[2].

مقاومة المقراني

1. **عوامل قيام المقاومة:**

أ. العوامل الداخلية :

لقد تظافرت مجموعة من العوامل الداخلية أدت إلى تفجير مقاومة المقراني و هذه العوامل مرتبطة بالباشاغا محمد المقراني و علاقته للإدارة الاستعمارية كما ارتبطت كذلك بحالة الجزائر بصفة عامة المضايقات المستمرة للباشاغا و التقليص من امتيازاته.

ان السياسة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ضد أسرة المقراني ، وبالأخص الباشاغا المقراني كانت كافية لإعلان المقاومة ، فقد ضايقته لمدة تجاوزت سبعة عشرة عاما . والحقيقة أن هذه السياسة قد أثرت عليه ماديا ومعنويا[3]، فمنذ عام 1853 م بدأ التقليص من سلطته وامتيازاته فقد انتزعت منه صلاحيات اقتراح الشيوخ أو القياد لتصبح من اختصاص ضباط المكاتب العربية ، و اتهمت أسرة أولاد مقران على أنها تعرقل تطور الإدارة الاستعمارية ، كذلك لاحظ مكتب البرج أن الباشاغا محمد المقراني رجل خطير فتم تجريده من الامتيازات التي ورثها عن والده وخصص له راتب سنوي يقدر بـ10،000 فرنكاً ، مما جعل منه موظف لا يتمتع بحرية التصرف هكذا بدأت وضعية الأسرة تتعقد وتتأزم بعدما أجبر محمد المقراني على دفع الزكاة التي لم تكن مفروضة عليه[4]، وإلى جانب ذلك فقد عملت السلطات الفرنسية على إذلاله وذلك من خلال وضعه سنة 1860 م تحت رقابة ضباط صغار أقل منه شأناً[5].

وفي عام 1864 م اتهم بالتواطىء مع أولاد ماضي بدخولهم لثورة أولاد سيدي الشيخ وبهذا كانت ثورة 1864 م إحدى العوامل لتقديم استقالته ولكنها رفضت .

وفي 09 مارس 1871 م ، جدد الباشاغا استقالته وقدمها للجنرال لالماند Lallemand غير أن المفتش الإداري الجديد لعمالة قسنطينة الجنيرال روستان Rustant تحداه وطلب منه أن يجدد استقالته

---

[1] سعيد بورنان ، مرجع سابق ، ص 170 .

[2] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص 65.

[3] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 610.

[4] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية...، مرجع سابق، ص 398.

[5] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20م، مرجع سابق، ص 234 .

كتابياً ، واعتباره مسؤولاً عن كل ما يحدث في ربوع قيادته ويتحمل كل المسؤوليات إلى غاية رد الإدارة الفرنسية على طلبه بالرفض أو القبول ، وعلى إثر تلقيه هذا الجواب اتصل الباشاغا بأقربائه وأخبرهم أن الوقت قد حان للإعلان عن الجهاد[1].

- **سياسة فرق تسد :**

هذه السياسة التي غذّت بشكل رهيب روح الفتنة بين الأهالي ، فقد حاولت الإدارة الاستعمارية استثمار العلاقة المتوترة بين الباشاغا محمد المقراني وأبناء عمومته ، هذه العلاقة التي كانت موروثة عن العهد العثماني وتوظيفها في مشروعها الاستثماري والمتمثل في سياسة فرق تسد .

فمنذ ديسمبر 1870 م ، حاول العقيد " بونافالي " بمحاولة الإيقاع بين الباشاغا و بين ابن عمه محمد بن عبد السلام وذلك لتجد السلطات الفرنسية مبررا للتخلص من عائلة المقراني كلها[2]، نجد كذلك أنها خلقت خلافاً سحيقاً بين عائلة الحداد و عائلة ابن علي الشريف ، فبعد تعين هذا الأخير باشاغا شلاطة في 24 ديسمبر 1869 م امتد نفوذ قيادته إلى صدوق فأصبحت عائلة الحداد تحت نفوذه مما أدى إلى استقالة سي عزيز الحداد من منصبه كقائد على منطقة عموشة ، فقد كان ابن علي الشريف ينزعج كثيرا من عائلة الحداد وزاوية صدوق لانها منافسه الديني بالمنطقة وقد برز هذا الصراع بشكل جلي بعد استسلامه للفرنسيين[3].

و هكذا يتضح ان الخصومة الحادة بين عائلة الحداد و عائلة ابن علي الشريف لها تاثير على الاحداث و ان سلوك ابن علي الشريف اتجاه هذه العائلة كان احد العوامل التي ساهمت في تفجير ثورة 1871[4].

- **الحملات التبشيرية:**

استغل رجال الدين المسيحيون النكبات التي تعرض لها الجزائريون والتي قضت على عشرات الآلاف من العائلات الجزائرية الذين خلفوا وراءهم أطفال أيتام بقوا من دون مأوى أو غذاء ، حيث وجد رجال الدين من ذلك الفرصة الأمثل لتحقيق مبتغاهم وتنصير أكبر عدد من الأطفال[5].

---

[1] مولود قايد ، **المقراني**، تر : سهيلة بربارة، منشورات ميموني، الجزائر، 2013 ، ص 107.

[2] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20م، مرجع سابق، ص 234 .

[3] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م ، مرجع سابق، ص 92.

[4] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية...، مرجع سابق، ص 404.

[5] يحي بوعزيز ، ثورة 1871 م ودور عائلتي المقراني والحداد ، مرجع سابق، ص 65.

فقد تمكن الكاردينال لافيجري " من استقطاب أزيد من ألف وثمانمائة طفل بين مشرد ومريض وتم توزيعهم على مختلف المراكز والملاجئ التي أنشأت لهذا الغرض الموزعة على كل من بوزريعة وبولوغين، بن عكنون ، الأبيار ، القبة ، بوفاريك ، البويرة ، حيث حاول بذلك لافيجري استعطاف رجال الدين بفرنسا واظهار أن ما يقوم به مجرد إعانة للأطفال اليتامي دون مقابل فقد مكنه ذلك من الحصول على تبرعات مالية قدرت بثمانمائة ألف فرنك[1] وتوجه لتلك المراكز حاملا الصليب في يمينه والخبز والدواء في شماله[2].

فقد جند لافيجري عدة فرق دينية متنقلة متكونة من رهبان وراهبات لمعالجة الأطفال المصابين بوباء الكوليرا والتيفوس لكن انتشار الوباء بسبب العدوى نتج عنه هلاك الكثير من الأطفال هذه الوضعية التي استغلها بتعميد الكثير من الأطفال ساعة الاحتضار وهي الخطوة التي ساهمت في هروب الأطفال وبقاء عدد قليل من البنات[3] فسعي رجال دين فرنسا تنصير الأطفال اليتامى الجزائريين زاد من أحقاد المقراني ضد الحكومة الفرنسية إذ تعد هذه الحملات عاملا دينيا بارزا ساهمت في اعلان المقراني للثورة[4].

- **ديون المقراني :**

كان أثر مجاعة 1867 م صعبا على الجزائريين وأصعب على القادة الذين فشلوا في إيجاد الحلول المناسبة للتقليل من تلك الأضرار التي اشتدت تداعياتها خلال عامي 1869–1870م حيث ساهمت في ضعف الإنتاج الفلاحي في البلاد وخاصة منطقة المقراني التي تعرضت لهجومات متكررة للجراد[5].

الأمر الذي أجبر المقراني على الاقتراض مقابل فوائد ربوية عالية في حين أجبر بقية السكان على الاقتراض من المؤسسة الفرنسية (سوسيتي جنرال الجزائر) ومن (مؤسسة القرض العقاري) مقابل تقديمهم لضمانات موثوقة فقد قام الباش أغا المقراني بطلب قرض من مسيرين وهو ضابط سابق في المكاتب العرب متخذا من الحاكم العام للجزائر ماكماهون شاهدا على ذلك لذا تعهد المقراني بأن الأموال التي لايستطيع تسديدها المقرضون ستعوض لهم كضرائب[6].

---

[1] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 114.

[2] احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 61.

[3] خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص115.

[4] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20م، مرجع سابق، ص 134.

[5] Louis Rinn, **Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie**, Tom1, Art Kange Editions, Alger, 2013, p50.

[6] مولود قايد ، المقراني، مرجع سابق ، ص 98 .

لقد وضع المقراني بذلك ما يملك من حبوب و نفود تحت تصرف تجار قسنطينة ما ساهم في تراكم ديونه عند اليهود التي وصلت لحدود المليون فرنك ما أجبره على توقيع مجموعة من الوصلات المالية لمدة ثلاث اشهر و هي المدة التي انقضت و لم يستطع الباشاغا من تسديد ديونه بسبب تجدد أزمة الجراد و كذا تدهور أوضاع بنك الجزائر [1].

حيث سارعت بعض المؤسسات في رفع شكاوي ضد المقراني تطالب فيها باستعادة أموالها وما ساهم في تدهور وضع الباشاغا هو احتساب مصاريف التقاضي عليه والتي بلغت قيمتها ثمانمائة ألف فرنك ما زاد في ارتفاع ديونه التي بلغت إجماليا مليون وثمانمائة ألف فرنك [2].

فقد بدأت تتوالى إشعارات الإنذار على الباش أغا المقراني من بنك الجزائر والشركة العامة الجزائرية الذين طالبوه بتقديم ضمانات جديدة وموثوقة عن أموالهما التي اقترضها منهم ما جعل الباش أغا يعيش في ضائقة مالية حادة إذ أصبح يرى نفسه محطما ماديا ومعنويا[3].

حيث سارع في إرسال عدد من أقاربه لزيارة بعض العائلات الكبرى في كل من قسنطينة ومدينة الجزائر للإطلاع على التدابير التي اتخذتها للخروج من الأزمة المالية التي تعرضت لها أغلب العائلات الكبرى[4] وعلى الرغم من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد إلا أن مكانة الباشاغا تعززت وسط السكان بسبب ما أبداه من مسؤولية وتقديمه لمساعدات مادية ومعنوية[5].

وقد تضاعفت مأساة المقراني برحيل الحاكم العام ماكماهون إذ وجد الباشاغا نفسه في صدام مع السلطة المدنية الجديدة التي رفضت الوفاء بالتعهد الذي جرى بين المقراني وماكماهون بل أجبرته على رهن أملاكه لأداء الديون التي عليه[6].

حيث رأى في الثورة على النظام المدني السبيل الوحيد للخلاص من مصدر المشاكل[7] و كذا اتخذت الحكومة الفرنسية من ديون المقراني وسيلة لتحطيم الجزائريين وأفقارهم وإجبارهم على التنازل عن ممتلكاتهم ، لكن صعوبة تقدير الثورة الحقيقية للمقراني حاول دون إعلان السلطات الفرنسية لإفلاس

---

[1] يحي بوعزيز ، ثورة 1871 م ودور عائلتي المقراني والحداد ، مرجع سابق، ص 103.

[2] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص ص 478، 479.

[3] Louis Rinn, Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie, Op.cit, p 51.

[4] مولود قايد ، مرجع سابق، ص 104.

[5] يحي بوعزيز ، **مواقف العائلات الأرستطقراطية من الباشاغا والمقراني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994، ص 105.

[6] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20م، مرجع سابق، ص 234.

[7] Louis Rinn, Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie, Op.cit, p 84.

العائلة ما جعلهم يتهمون بأن السبب المباشر بثورته هو ديونه إذ جاء على لسان الجنرال دوكوس " أن السبب الحقيقي للثورة هو رغبة رؤساء الأهالي التخلص من ديونهم[1].

ب. العوامل الخارجية :

بالإضافة إلى تضافر عدة عوامل داخلية و التي عجلت بتفجير الثورة الخاصة بالمقراني كان الفرنسيون يؤكدون في كل مرة أن هناك تأثيرات خارجية ساهمت بشكل أو بآخر على التحريض على قيام الثورة و التي جاء ابرزها :

- **دور الجواسيس الالمان و الجزائريين العائدين بعد هزيمة الفرنسيين 1870:**

خلال الحرب الفرنسية الألمانية عام 1870 م وتحرير ألمانيا لمنطقتي الألزاس واللورين عمل الألمان على إضعاف نفوذ فرنسا في الجزائر حيث استغلوا سخط الجزائريين لدفعهم إلى الثورة ضد فرنسا من خلال تأسيسهم لمؤسسة إعلامية في تونس 1870 م تحرض الجزائريين للتمرد ضد فرنسا .

وكان على رأس هؤلاء الجواسيس جيرارد روهلف الذي كان يعمل كجندي مرتزق بالجزائر وقع اختيار ألمانيا له لمعرفته المسبقة للمنطقة وكذا إتقانه اللغة العربية لكن اكتشاف المخابرات التونسية لأمره حال دون تحقيق لمطامع ألمانيا إذ تم نفيه إلى صقلية وبقية الجواسيس فتم تسريبهم إلى المدن الساحلية للجزائر والمغرب الأقصى[2] ما سبب في فشل المهمة وهذا الفشل الذي دفع بالألمان إلى تزوير بعض الرسائل باسم الجزائريين تظهر من خلالها تأييدهم المطلق للألمان حيث نشرت الجريدة الرسمية الألمانية في نوفمبر 1870 م رسالة مزعومة من الجزائريين إلى الإمبراطور " غليوم يعلنون فيها فرحتهم بتحقيق المانيا لانتصار ضد فرنسا ما دفع الجزاريين الى تحرير رسالة وقعها قضاة و أئمة و رجال افتاء و تنفد ما جاء به الألمان من ادعاءات و لإبعاد الرأي العام الدولي عن التطلع لأوضاع الجزائر الداخلية اتهمت فرنسا الألمان بالتحريض على الثورة[3].

- **دور محي الدين بن الامير عبد القادر:**

كان محي الدين يعيش بالمنفى بدمشق مع أبيه الأمير عبد القادر كان يمارس نشاطه بصفة عادية إلى غاية 1870 م وهي السنة التي أبدى فيها محي الدين رغبته في العودة إلى الجزائر من أجل مجابهة الاحتلال الفرنسي حيث كانت الإسكندرية مقصده الأول ليتوجه أواخر أكتوبر 1870 م ثم إلى تونس تحسبا للدخول

[1] يحي بوعزيز ، موضوعات وقضايا... ، مرجع سابق، ص 150.

[2] يحي بوعزيز ، مواقف العائلات الأرستطقراطية من الباشاغا والمقراني، مرجع سابق، ص 156.

[3] بسام العسلي، **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 93.

إلى الجزائر لكن بسبب المكانة التي حضي بها لدى السلطات التونسية منع من السفر تخوفا من اكتشاف أمره[1].

لكن رغبة محي الدين في تحرير الجزائريين من قبضة العدو الفرنسي جعلته يغير خططه حيث توجه نحو منطقة نفراوة الحدودية مع الجزائر أين التقى هناك بعدد من اللاجئين والمنفيين إلى تونس[2] وقد قام بتحفيزهم للثورة والعودة إلى الجزائر لتحريرها كما وجه رسائل عديدة إلى القادة في الجزائر تدعوهم للجهاد وذلك في شهر ديسمبر 1870 م والذي وقع بنفسه مستعملا كذلك ختم أبيه الأمير عبد القادر[3].

وقد كان الباشاغا المقراني من القادة الذين تلقوا رسائل محي الدين الأمر الذي أكده فيما بعد أخوه بومزراق قائلا : " ولقد استلمت رسالة من ابن الحاج عبد القادر الموجود حاليا بتبسة الذي يتقدم باتجاه قسنطينة على رأس المجاهدين ..... فعسى أن يجعل الله النصر حليفنا "، لقد كان لمحي الدين دور في انتفاضة 1871 م بسبب رسالته المحفزة من جهة وكذا تأثر الجزائريين بنشاطه المسلح إذ تمكن من حشد عدد كبير من الاتباع لصفوف الثورة [4].

- **التحريض العثماني :**

لما قامت الحرب البروسية الفرنسية ، حاولت الدولة العثمانية استثمار كل جهودها من أجل استرجاع نفوذها في المغرب العربي ، وخاصة الجزائر فحاولت استثمار الموقف سواء عن طريق محي الدين الذي توجه إلى الجزائر كما أشرنا سالفاً من أجل الجهاد ضد المسيحيين ، أو عن طريق الجمعية الخيرية الإسلامية للجزائر التي كانت على اتصال بالباب العالي[5]، فعندما ظهرت حركة محي الدين بمنطقة الحدود التونسية ، أشاع أتباعه بأن جيشا عثمانيا يتألف من ستة آلاف جندي في طريقه لتحرير الجزائر ، كما لوحظ أيضا وجود جواسيس أتراك في صفاقس وجربة ينشرون الدعاية لصالح السلطان العثماني ، بالإضافة إلى ذلك وجود ضباط أتراك يتقنون اللغة العربية كانوا يستميلون الأنصار إليهم من خلال توزيع بعض الأموال[6].

---

[1] يحي بوعزيز ، مواقف العائلات الأرستطقراطية من الباشاغا والمقراني، مرجع سابق، ص 161.

[2] يحي بوعزيز ، ثورة 1871 م ودور عائلتي المقراني والحداد ، مرجع سابق، ص 103.

[3] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، مرجع سابق، ص 93.

[4] Louis Rinn, Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie, Op.cit, p 138.

[5] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، مرجع سابق، ص 97.

[6] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني، مرجع سابق، ص 174.

لكن فرنسا لم تقف موقف اللامبالات من التحريض العثماني، فقد عملت على توجيه التحذير للباب العالي فمارست ضغوطا أرغمت من خلالها الدولة العثمانية على سحب ضباطها من تونس إلى طرابلس ، وسحب المؤن والذخائر التي وصلت إلى هناك وذلك في عام 1871 م ، فعلى إثر ذلك وجه زعماء الجمعية الخيرية الإسلامية للجزائر رسالة للصدر الأعظم " محمد نديم باشا "[1] جاء فيها : " إن أصل محاربتنا ضد أعداء ديننا ، كان باختيار الدولة العلية ورغبتها فقد وعدنا زعمائها بالمساعدة السرية والجهرية بالأسلحة والنقود " [2].

وفي رسالة أخرى جاء فيها ما يلي : " إننا نقترح على السلطان حل من الحلول الثلاثة وذلك لإيجاد حل لمشكلة الجزائر ، إما توسيط بعض الدول حتى تسلم فرنسا بسيادة السلطان على الجزائر واما مطالبة فرنسا بالتنازل عن الجزائر مقابل مبلغ مالي نلتزم نحن بدفعه ، أو اعلان الحرب عليها إذا رفضت الحلين الاولين.

من خلال ما سبق يظهر بوضوح أن التحريض العثماني و جهود محي الدين بن الأمير عبد القادر و دور البروسيين كلها لم تكن بعيدة الأثر في تفاعلات ثورة 1871 [3].

- **اندلاع ثورة المقراني و مراحل سيرها :**

عقد المقراني اجتماعات متواصلة في الفترة الممتدة ما بين 10 و 14 مارس مع رجال عائلته وكبار قواده ، حيث كان الاجتماع الذي عقد بتاريخ 14 مارس المنطلق الحقيقي للثورة واتي بدأت بتجمع محمد المقراني في مجانة 15 مارس 1871 مدعما بجيش من المجاهدين الذين جاءوا من كل صوب للمشاركة في الثورة والذين بلغ عددهم ستة آلاف مقاتل بعد يوم واحد من إعلان الثورة[4].

وبعد أربعة أيام من حصار مدينة برج بوعريريج بدا الثوار بتلغيم أسوار المدينة لاقتحامها ، لكن لأهداف المقراني لم تتحقق بسبب صمود القوات الفرنسية لجعل المقراني ينسحب إلى حبل مرسيان بمجانة [5].

وبعد أن دعم المقراني جبهته ، كلف أحد قادته وهو محمد الصغير بن الشيخ للتوجه نحو منطقة رأس الواد وذلك لقطع الطريق أمام قافلة فرنسية ، حيث نجح في معركة فاصلة كان لها أثرها الايجابي في

[1] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، مرجع سابق، ص 97.

[2] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني، مرجع سابق، ص 174.

[3] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 98، 99.

[4] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرن 19 و 20م، مرجع سابق، ص 239.

[5] مزيان وشن، مرجع سابق، ص ص 155، 156.

انتشار الثورة ، حيث تمكن الثوار من بلوغ مشارف مدينة سطيف[1]، لكن بعد فشل المقراني في إخضاع منطقة البويرة وكذا الإطاحة بزعيمها الأغا بوزيد . انسحب مع قواته التي بلغ عددها أزيد من ثمانية آلاف مقاتل متجها الى واد سفلات حيث أقام معسكر في منطقة واد الرخام[2].

لكن القوات الفرنسية وصلت إلى منطقة غير بعيدة عن معسكر محمد المقراني يوم (5 ماي 1871 وذلك بعد وشاية من الباش آغا بوزيد ، فوقعت اشتباكات بين الطرفين منذ الفجرو استمرت الى غاية منتصف النهار لنفس اليوم ، وانتهت باستشهاد محمد المقراني بعد طعنه من قبل أحد جنود الزواف في جبهته واردوه قتيلا في منطقة وادي السفلات يوم الخامس ماي 1871 مخلفا بعده قائدا جديدا للثورة هو محمد بومزراق[3].

- **نتائجها :**

بعد انتهاء ثورة المقراني وتحكم المستعمر الفرنسي في الوضع جاء دور الانتقام الاعمى من السكان الأبرياء العزل ، فسلط عليهم شتى أنواع العذاب والتنكيل والمصادرة والإعدام والنفي[4]، و كذا تنصيب محاكم وهمية أصدرت حكم الإعدام في حق الإخوة الخمسة للمقراني وابنه والنفي إلى شبه جزيرة كليدونيا الجديدة [5]، فبقوا على غاية السماح لابنه بدخول الجزائر سنة 1927 م[6] ولم ترحم العدالة الفرنسية الشيخ الحداد رغم كبر سنه حيث تجاوز الثلاثة وثمانين سنة فحكم عليه بالسجن الانفرادي يوم 19 أفريل 1873 لمدة 5 سنوات إلا توفي في سجنه في 29 أفريل من نفس السنة أي بعد 10 أيام فقط قضاها في زنزانته [7].

بالإضافة إلى مصادرة العقارات المنقولة والغير منقولة حيث طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية بأرض الجزائر قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي الإجرامي فطبق ما سمي بالحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين فتم حجز أراضي العرش التابعة لـ 315 قبيلة ، وفي 25 مارس 1871 جاء قرار

---

[1] مزيان وشن، مرجع سابق، ص ص 162، 163.

[2] مولود قايد، مرجع سابق، ص ص 56، 57.

[3] يحي بوعزيز ، ثورة الباشاغا محمد المقراني، مرجع سابق، ص 226.

[4] louis Rin , **Marabout et khouans** , étude sur l'islam en Algérie , édition Adolphe Jourdan Alger , 1884 , p112.

[5] Ibid, p 06.

[6] Francine de saugne , **Bordj Bou Arreridj , l insurrection de 1871** , edition de L'Atlanthrope paris , 1988 , p53-

[7] Ibid, p 53.

السيد لاكسيس لامبير Lexis Lambert لحجز ممتلكات المقراني والقبائل المساعدة له وتشكلت لجنة ترأسها السيد ماريا Marion رئيس فرقة المحكمة[1].

[1] Louis Rin , **régime pénale de l'indigénat en Algérie** , le séquestre et la responsabilité collective , édition Adolphe Jourdan , Alger , 1880 , p36.

المبحث الثاني: رد فعل المعمرين وانهيار النظام العسكري

إستغل المستوطنون المجاعة التي مست الجزائر سنتي (1867-1868) كحجة لضرب النظام العسكري القائم في الجزائر و اعتبره المسؤول الأول فيما حدث و أن الكمية دعمته في ذلك، حيث أعلن لافيجري الحرب على الإدارة العسكرية مصرحا أنها معادية لفرنسا و كذا معادية للمسيحية، فقد كان يطوف في المدن التي أهلكتها المجاعة يحمل في يمينه الصليبية و في شماله الخبز و الماء[1]، وقد حمل المستوطنون مسؤولية النتائج الإقتصادية لازمة النظام العسكري و أسموه " الشوعية العربية" الحيازة الجماعية للأرض، فقد شيعوا الملكية الفردية للأرض و تسهيل انتقالها السبيل الوحيد إلى ازدهار الجزائر، فقد قدموا إلى لجنة التحقيق في 1868 مطالبهم في شكل عرائض و رسائل أهمها عريضة سكان قسنطينة التي طالبت بإنهاء نظام المراسيم و إستبدال النظام العسكري بالنظام المدني، و إلغاء القيادات المسندة إلى الأهالي و إعادة الجيش إلى دوره الطبيعي و إلغاء البلديات المختلطة التي كانت تدعم المكاتب العربية،و في 1869 تشكلت لجنة أخرى بقيادة راندون، فأثار قرار نشأتها حركة نشيطة جدا في أوساط المستوطنين، حيث وقعوا العرائض و بعثوا الرسائل التي توضح مطالبهم و التي ارتكزت على قيام النظام المدني[2].

كما كان المعمرون يتهمون المكاتب العربية في أنها هي السبب الأول و الرئيسي في تأخير عملية الإستيطان في الجزائر، فقد اعتبروا أن ضباط المكاتب العربية يتمتعون بسلطة واسعة الصلاحية و لا يخضعون إلى أي مراقبة و أنهم يريدون الاحتفاظ بالسلطة في إدارة شؤون البلاد، لذلك بدأ المعمرون يرون أن المكاتب العربية تقف في وجه أطماعهم و تعارض سياستهم، قال إسماعيل لوربان في هذا الشأن أن الصورة التي تعمقت بين المعمرين و الأهالي سيأتي اليوم الذي تملأ فيه بالجثث. إذ أبدى ضباط المكاتب العربية أنفسهم أنهم هم المدافع الذي يدافع عن مصالح الأهالي بهدف تبرير أهمية وجودهم و تسييرهم للبلاد فقد كتب النقيب فيبر " أن الاهالي لا يملكون لا جرائد و لا هيئة إنتخابية، لقد كنا نحن المترجمين لمتطلباتهم، و كذا لمايكابدونه من آلام وذلك هو سر الأحقاد المتظافرة إتجاه المكاتب العربية أو بالأحرى إتجاه الإدارة العسكرية[3].

ونجد كذلك أنهم خاجموا المكاتب العربية و النظام العسكري في كتيب لهم تحت عنوان " العرب و المكاتب العربية" الذي كان عبارة عن نقد موجه للمكاتب العربية يطالبون بانهاء مهامها و مماجاء فيه

---

[1] حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي و قضايا الجزائريين 1871-1895**، دار الهدى، الجزائر،ص67.

[2] صالح عباد ، مرجع سابق، ص 45.

[3] صالح فركوس، مرجع سابق،ص ص 153، 154.

مايلي: " مادامت المكاتب العربية لا تزال بتقاليدها السيئة و إجراء الغير عادلة تمسك زمام أمور البلاد و و تضع بيدها على كامل دواليب السلطة فإننا لا يسعنا سوى مواصلة اللاعدل إتجاه العرب".

كما أن الإمبراطور نابليون الثالث سأل المارشال ماكمهون قائلا: " لماذا يمقت المستوطنون الجزائريون المكاتب العربية إلى هذه الدرجة؟ أجابه مكماهون قائلا يا مولاي إنه نفس السبب الذي يجعل المهرب يمقت الجمركية و الصياد المخالف للقوانين يمقت النواضر" و من هذا نجد أن المعمرون أعداء للإمبراطورية الثانية و لقائدها نابليون الثالث، و لنظامه العسكري وكذا سياسة ضباط المكاتب العربية،كما أن ضباط هذه المؤسسة (المكاتب العربية) كانوا محل إتهام دائم من طرف المعمرين، من ذلك أنها هي من شجعت اندلاع الثورات المحليةحتى تظهر في الميدان بمظهر المنتصر[1] .

و قد ذكر حول ذلك جول فيافر بأن إنتفاضة أولاد سيدي الشيخ كان سببها تصرف طائش من طرف رئيس مكتب عربي و أن هذه المكاتب العربية نظام فاسد، ولكي يدعم كلامه راح يؤكد أن هذه المنطقة العسكرية يسود فيها الجوع و الفقر و التعصب [2].

و في نفس السباق أعتقد المعمرون ان ثورة المقراني 1871هي افتعال و تشجيع من طرف المكاتب العربية، ادإذ كتب صحيفة L'aveniralgérien خطاب للمعمرين في هذا الشأن إذ جاء فيه : إليكم أيتها المكاتب العربية يا محرضي العرب على العصيان أوجه هذا الكلام و أتهمكم بخيانة الوطن بسبب ما أرى من دسائسكم و مكائدكم[3].

و قد أجمعت معظم الصحف و النوادي على أن السلطة العسكرية هي التي كانت تحمي الجزائريين و تمنع الأوروبيين من أخذ أراضيهم وذلك تطبيقا لقرار السني تحوس كونسلت 1863 و لهذا كان المعمرين ساخطين عليهم فطالبوا بترحيل كل الضباط[4].

و قد كانت معظم الصحف الفرنسية تهدف من خلال عناوينها التحريض على كسر شوكت السلطة العسكرية وقد توصلت إلى قناعة مفادها " من المستحيل نكران أن الانتفاضات التي حدثت بالدرجة الأولى محصلة نظام المكاتب العربية. كما راح المستوطن بيزي (Bézy) يحرض ضد النظام العسكري فقد كتب

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريين بين المسلمين و فرنسا 1871-1919 ، مرجع سابق،ص43.

[2] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا و المقراني و الشيخ الحداد، المرجع السابق، ص 34.

[3] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية، مرجع سابق،ص158.

[4] يحي بوعزيز،كفاح الجرائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص 199.

كتاب يحمل عنوان (حقيقة نظام الحكم العسكري في الجزائر) حيث كتب: في حالة إندلاع أي حركة عصيان فما عليكم إلا أن تستخرجوا عن طريق القرعة، عشرة من ضباط المكاتب العربية وتقديمهم أمام مجلس المحلفين و أن تنتظروا النتيجة أضمن لكم أنها ستكون نتيجة جيدة[1].

كما إتخد النائب الجمهوري نفس موقف زميله بريفوست باريجوت الذي كان يرى وجوب أن تكون الجزائر أرضا مسكونة و مزروعة من طرف الفرنسيين أن لا تكون معسكرا لتدريب الجيش الفرنسي[2].

لقد اشتد الصراع بين العسكريين و المدنيين، فقد كان الهدف بالنسبة للمدنيين تحطيم المكاتب العربية التي تعيق إشباع رغباتهم في الحصول على الأراضي الجزائرية، فقد عمل على رأسهم الجمعية الجمهورية ، فقد أوفدو مندوبين إلى لجنة تور، من أجل توضيح مطالبهم وكذلك نفي ماجاءت به تقارير العسكريين عن الأوضاع في الجزائر، فقد استقبل هؤلاء المنظبون من طرف اللجنة و المكلف بالشؤون الجزائرية فيها و هو كريميو، إلى أن موقف هذا الأخير من النظام العسكري و الإدماج لم يكن مختلف عن موقف المستوطنين و في تصريح له عن هذا الشأن قال: أن الهدف منها هو القضاء على النظام العسكري البغيض، مصيبة مستعمراتنا الغنية و إقامة حكومة مدنية هناك و بكلمة واحدة ادماج الجزائر في فرنسا .

وفي حركة معاكسة كان العسكريون يرون أنهم أنفسهم ضامن الأمن الذي لا رقابة عليه فقد كانوا يرون أنهم أقرب إلى القادمة الجزائريين فقد كانوا يحترمونهم أكثر من المدنيين الأوروبيين ، لا يمكن للنظام المدني إلا أن سبب الاضطرابات فقد اتبعوا سياسة معاكسة لسياسة حكومة الدفاع الوطني ومن المؤكد أن هم شجعوا القادة العرب على مقاومة الإدارة الجمهورية[3].

وفي الأيام الأخيرة من حكم نابليون الثالثة، بدأ المستوطنون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية وتحكموا في مجرى الأمور، خاصة أن سياسة نابليون الثالث الداخلية كانت معروفة و مهزوزة و الباريسيون يعارضون مشاريعه الارتجالية.

شعر الإمبراطور بضعفه أمام المستوطنين في الجزائر، لذلك حلول ارضاءهم عن طريق إصدار مرسوم 31 ماي 1870 الذي ينصب على تحرير رؤوساء العملات الثلات في الجزائر من القيود المقرونة عليهم من طرف السلطات العسكرية و بموجب هذا المرسوم أصبح رؤساء العملات يتمتعون بالحرية

[1] شارل روبين أجيرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919، مرجع سابق، ص 45.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص 45.

[3] مرجع نفسه، ص ص 63، 64.

الكاملة في العمل أما الجيش فأصبح لا يملك السيطرة على المناطق المدنية و نفوذه اقتصر على المناطق العسكرية[1].

و في 11 جوان 1870 أصدر نابليون مرسوم أخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية و اختيار الأعضاء الذين يمثلونهم في المجالس العامة، و لقد أثارت هذه التنازلات غضب العسكريين و الحاكم العام ماكمهون الذي قدم استقالته من منصبه احتجاجا من تصرفات الإمبراطور بحجة أن هذا المشروع يقضي بإلغاء الحكم العسكري و الخضوع للمعمرين الذين كانوا يضغطون عليه لاسناد السلطة للمدنيين الأوروبيين[2].

وفي الوقت الذي خرجت فيه الجزائر من أزمة اقتصادية كبيرة حادة (1866-1868) اندلعت الحرب الفرنسية الروسية في جويلية 1870، وقد عبر بعض القادمة الجزائريون عن رغبتهم في تدعيم الإمبراطور في وقت الحاجة، لأن مناصبهم و مسؤوليتهم يهددها المستوطنون و النظام المالي الذين يدعون اليه، فقد شارك العسكريين الأفارقة بشكل كبير في هذه الحرب باعتبار أم النظام العسكري في الجزائر كان مرهونا ببقاء الامبراطورية، كما شارك الكثير من العسكريين الذين أنهوا خدمتهم و أصبحوا مستوطنين، فجيش شالون الذي استولى عليه البروسيين في سيدان كانت معظم أفراده من هؤلاء المستظهون مرة أخرى إلى الخدمة، فقد دفع عسكريو الجزائر ضريبة ثقيلة[3]، و قد دفعت كذلك بالعديد من القيادات المهمة الى المشاركة في هذه المواجهة دفاعا عن الإمبراطورية، فقد التحق الحاكم العام المارشال ماكماهون في الأيام الأولى من بداية الحرب بالجبهة 17 جويلية فقد تم أسره إلى جانب الإمبراطور يوم استسلامه و كذلك الجنرال طوماسين أسير معركة فروشويل من خريجي الجيش الإفريقي، و الجنرال ديليني أسير سيدان و الجنرال دوكرو، و الجنرال مارغريت من المدرسة الأفريقية هو كذلك، و أمسير ميتنز، الجنرال دوسفوس الذي كان بالجزائر و الى جانب الجنرال لادميرول، الذي كان من جنرالات الجزائر[4].

لقد كان صيف 1870 عبارة عن سلسلة من الهزائم تلقتها الجيوش الفرنسية التي كانت تحت القيادة العليا للامبراطور نابليون الثالث، حيث أن القوات البروسية هزمت مكماهون في موقع فرث worth بالأندلس، كما هزم جيش فروسار Frossard ، بعد إشتداد الوضع اضطر نابليون للتنازل عن القيادة العليا

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 137.

[2] مرجع نفسه، ص137.

[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص60.

[4] صالح عباد، مرجع سابق، ص59.

لصالح بازين وزير الحربة و أقصى أوليفيه الذي كان رئيس الوزراء، إلا أن القائد بازين الجديد عجز عن توقيف القوات الروسية، فقد تمكن الهجوم البروسي من الاطاحة به فقد التفوا حوله بعد تراجعه إلى كنز حيث استسلم في 27 أكتوبر 1870، وفي شالون Chalons، قام مكماهون باعادة تنظيم قوات جديدة التي قدرت ب 155000رجل و عسكر بها أمام حصون باريس [1].

تحرك بها نحو القائد بازين بنية نجدته لكان القائد البروسي تعقبه وألحق به هزيمة فادحة في سيدات و في هذه المعركة وقع الامبراطور نفسه في قبضة البروسيين وإلى جانبه الحاكم العام ماكمهون، فقد رحب المستوطنون الأوروبيون كثيرا بسقوط نابليون الثالث و الإمبراطورية الثانية[2] فقامو بتنظيم مظاهرات جماهرية مستغلين هزيمة الجيش الفرنسي في الحرب البروسية و كحجة لضرب النظام العسكري، فقد أصبحوا ضعفاء و عاجزين بسبب ضربات باسمارك[3] فقد فتح ذلك أمامهم فرصة لفرض وجودهم من على رأس السلطة و تمكنوا تدريجيا من بسط أيديهم على خيرات الجزائر وذلك من خلال تغيير نظام الإدارة من عسكري إلى نظام مدني و بهذا تمكنت السلطات الفرنسية من تحويل الخارطة الإدراية في الجزائر إلى الحكم المدني وكان ذلك بإعلان قيام الجمهورية الثالثة في الرابع من سبتمبر فقد اعتبره المستوطنون انتصارا لأنه خلصهم من مشروع المملكة العربية[4]، و انتقلت السلطة من أيدي العسكريين الى المدنيين فقد أثبتوا عام 1863 أنهم كلهم جمهوريون " إننا جمهوريون و أعداء للنظام الإمبراطوري منذ أن صرح نابليون بكلمة المملكة العربية"[5]، و بمجرد أن تشكلت حكومة الدفاع الوطني الفرنسي تم تعيين أدولف كريميو* كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، إذ قام هذا الأخير بإصدار مجموعة من القررات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري و إعطاء السلطة المطلقة للمعمرين الأوروبيين و تمتلث هذه القرارات في:

---

[1] زينب عصمت راشد، **تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر**،دار الفكر العربي،القاهرة، مصر، ص 409.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 27.

[3] صالح عباد، مرجع سابق، ص 61.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط، ص 27.

[5] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص72.

***أدولف كريميو:** يدعى أدولف يهودي الأصل رجل سياسي حربي ولد في نيم 1796، توفي في 1880، كان محاميا ثم نائب في المعارضة في 1842، أصبح وزيرا للعدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848، وعين وزيرا للعدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، أصدر عدة مراسيم بما فيها مرسوم تجنيس اليهوج بالجنسية الفرنسية في 1870، ينظر إلى: إبراهيم مياسي، **من جهاد الشعب الجزائري**، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 209.

- أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام العسكري التابع لوزارة الحرب و يعوض بحاكم مدني يوضع تحت تصرفه 3 رؤوساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية
- أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق العسكرية التي تخضع إلى الجيش فقط، ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية
- أن يقوم الحاكم العام الذي تم تعيينع من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر[1].
- إنشاء لجنة استشارية تتألف من ستة مواطنيين فرنسيين منتخبين لمدة ثلاث سنوات و الكاتب العام للحكومة و المفتش العام للأشغال المدنية و المفتش العام للمالية، يرأسها الحاكم العام.[2]

و يظهر جليا من خلال هذه المراسيم ابعاد العسكريين عن الساحة السياسية وحصر مهمامهم إلى حد كببير و جعلها في يد الحاكم العام المدني ثم جاء مرسوم أخر الذي يسمح لليهود أخذ الجنسية الفرنسية و أن يشاركوا في الحكم مع الأوروبيين، وبذلك حرم أبناء البلد الأصليين من حق التصويت في الانتخابات وحق التعبير عن أفكارهم و أرائهم السياسية.

وتلاه هذا المرسوم، مرسوم أخر في 1870/12/24 الذي يقضي بإلغاء المناطق العسكرية و تحويلها إلى السلطة المدنية وهذا معناه بسط المعمرين نفوذهم على جميع المناطق التي كانت تخضع سابقا للعسكريين،كما قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية وحولت تلك المكاتب إلى مكاتب لشؤون الأهالي[3].

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 142

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص 66.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص، 142، 143.

خاتمة

توصلنا من خلال ماتم عرضه ومناقشته في موضوع "الجزائر في عهد الحاكم العام مكماهون" إلى جملة من الاستنتاجات نردها في ما يلي :

- اتسمت اوضاع الجزائر قبل تعيين مكماهون كحاكم عام في الجزائر بتغيرات كبيرة خاصة بعد اعلان مرسوم سيناتوس كونسيلت 1863 .
- إن سياسة مكماهون في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أي نتيجة ايجابية للجزائريين سواءا بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية المتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة بين الفرنسيين المقيمين بالجزائر التى خطها مرسوم سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865.
- لم يقدم مرسوم 1866 مايمكن اعتباره خدمة للقضاء الإسلامي ولكنه تعاون مع التشريعات السابقة لتخريج قضاة لمهام محددة ، بهدف إلغاء وجود مؤسسة القضاء الإسلامي تدريجيا ، كما كان مرسوم 1866 مقدمة لمراسيم الاستيلاء على الارض ومنح الجنسية في السنوات التالية .
- في الواقع خلفت سياسة النظام البلدي في الجزائر أثار سلبية جدا على أوضاع الجزائريين المادية والإجتماعية ولأن هذه السياسة ستزيد في تعميق الفجوة بين العنصرين الجزائري المسلم مع الأوروبي مع تصاعد مشاعر الكره والإنتقام والتمرد من سلطة الإحتلال الفرنسي وإدارته الإشتغلالية ممثلة بالخصوص في البلديات من المفترض أن يكون شكلا من أشكال الإندماج التدريجي للعنصر الجزائري غير أنه تحول إلى أداة إستغلال ضاعفت من متاعب المجتمع الجزائري .
- ان التكوين الديني الذي تلقاه لافيجري عبر مساره وجهه نحو تطلعات رامية لنشر المسيحية في كل بقاع العالم، بعد تقلده لمجموع من المناصب المهمة، ترك من خلالها أثرا واضحا في التاريخ الديني المسيحي في مناطق عدة من العالم، أوروبا آسيا وإفريقيا.
- أظهرت التجربة الدينية التبشيرية في الجزائر طموح لافيجري في استعادة إفريقية المسيحية ونشر الأنوار الحقيقية للحضارة، ورأى أن الإستيطان الأوروبي كفيل بتحقيق هذه الغاية، ولذا اتبع استراتيجية التكفل باليتامى واستغلال مجاعة الجزائر 1867م، بغرض إعداد عنصر يساعد على استقطاب الأوربيين وتوجيههم نحو الجزائر، فالعرب المسيحيين سيكونون أداة في يد المهاجرين الجدد كيد عاملة رخيصة، ومساعدين لنجاح العملية التنصيرية للاهالي المسلمين.
- إن الطريقة غير المباشرة لخدمة الحركة الاستعمارية والتي انتهجها الكاردينال لافيجري قد القت دعما كبيرا من العسكريين ومن الكولون، فالجندي المسيحي بارك مشروع الاستيطان بشرائه لأراضي شاسعة

وامتلاكها، الأمر الذي خول له حق توجيه الدعوة للألزاس واللورين للتوجه نحو إفريقيا المسيحية يستغلون أرضها وأهلها.

- توالت النكبات الطبيعية والإقتصادية أواخر الستينات كالجراد والجفاف والمجاعة والأمراض والأوبئة ، إذ شهدت الجزائر خلال 1866-1868 أكثر المجاعات فتكا حيث عرفت بعام الشر وقد ساهمت في ذلك أيضا السياسة الإستعمارية الهادفة إلى تجويع الجزائريين عن طريق مصادرة أراضيهم ،مما أحدث مأساة رهيبة في أوساط المجتمع الجزائري ،إذ إن الأهالي كانوا يموتون بالجملة في الطرقات اذ فقدت الجزائر ثلث سكانها في هذه الكارثة .
- إرتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية كالجفاف والجراد والزلازل التي ادت إلى قلة المحاصيل الزراعية والغذائية .
- لم تبذل السلطات الفرنسية أي مجهودات لازمة لإغاثة الجزائريين ومساعدتهم وإكتفت بتوجيه نداء لكبار العائلات الجزائرية الغنية امثال المقراني كي يقدموا الدعم للأهالي المتضررين .
- إستغل رجال الدين وعلى رأسهم الكاردينال لافيجري للأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريين خاصة خلال فترة المجاعة لتقديم المساعادات والإعانات للأهالي وغرضهم بذلك تنصير الجزائريين خاصة الأطفال اليتامى تحت شعار : الخبز في اليد اليمنى والصليب في اليد اليسار .
- تظافر مجموعة من العوامل والاسباب مابين سياسة إقتصادية و إجتماعية ودينية وإدارية أدت في الأخير إلى بروز مجموعة من المقاومات الشعبية من ببنها مقاومة اولاد سيدي الشيخ والمقراني.
- أدت هذه السياسة التي إنتهجها ماكمهون في الجزائر إلى خسارة ود الجزائريين وتعاطف المعمرين الذين سارعوا إلى القيام بالإحتجاجات وكتابة العرائض وتحريض الإعلام عاميلين على إسقاط الإمبراطورية الفرنسية سنة 1870 مما يعني انتهاء عهد النظام العسكري في الجزائر.

الملاحق

[1]

[1] على الموقع: https://www.britannica.com/biography/Patrice-de-MacMahon

مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة الى ماكماهون
بتـاريخ 20ـ6ـ1865

تحتضن الجزائر : 2.580.000 اهلي
و 200.000 اوروبي 112.000 فرنسي
و 76.000 من الجيش 80.000 اجنبي

فهي حينئذ مملـكة عربية ، وفي ذات الوقت مستوطنة أوروبية ، ومعسكر فرنسي ، ولذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة . ان تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان ، وان التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة ، فعلينا اذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة ازاءهم ، والعمل على اسعادهم أكثر ، وتنمية التربيه ومكارم الأخلاق لديهم . وهل كانت المجهودات الحكومية السابقة كلها في هذا الاتجاه ؟ من المسموح للانسان أن يشك في هذا ، ذلك أن المصالح المختلفة من أجل تدعيم احتلالنا كانت مسيرة من العاصمة ، وهذا الى غاية سنة 1861 وأن أنواع الادارات التي تعاقبت قد عمل كل نوع منها في مجاله الخاص من غير اهتمام بالتصور الشامل للمسألة .

ينقسم السكان العرب الى قبائل ، على رأسها عائلات ذات نفوذ ، لكننا افلسناها وجردناها من اعتباراتها ، كما حاولنا تفكيك القبائل ، والاخلال بالقضاء الاسلامي ، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل ، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني .

لقد طرد السكان من أراضيهم (وهناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك اتجاههم) ؛ واضطروا الى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق كما أبعدوا من السهول ، فالتجأوا الى الجبال حيث منعتهم ادرة الغابات استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراع لمواشيهم .

أما أراضي العزل (وهي جزء من ملكية الدولة) كان العرب على الدوام يستأجرونها ، فتكترى بالمزايدة . وأن نقصا في الأراضي عند

الأهالي سيؤدي الى مزايدات مبالغ فيها قد تفلسهم ، وتكون نتيجتها افقار الأرض بسبب ارهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم .

وأما الضريبة التي تشمل الأراضي والأنعام والأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة ، اذ المفروض أن تكون عقارية فقط ، وفى الأراضي المدنية وقع تجاوز للشرع باستخلاص رسوم بلدية ثقيلة من الأهالي القاطنين الخيام ، فى الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع .

وهذه الأعباء جميعها تتطلب من أكثريتهم سلفيات ربوية قد تؤدي بهم الى الافلاس الكامل ، خاصة أن كل الملكيات العربية مثقلة بالرهون ، التي ستسلب منهم يوم أن تتأسس الملكية الخاصة ..

... وبشأن تنشيط الاستيطان تم تطبيق اجراءين ، هما موضع لوم أيضا . يتمثل الأول فى تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من وسائل وما تستوجبه من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم ، لفترة ثلاث سنوات على الأقل ، فى حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة من العواصم الثلاث كمكان لتمركز الاستيطان ، ومثال أمريكا التي يساق عادة فى هذا المضمار غير مقنع لأن ما كان يخلص الكولون عند وصولهم الى العالم الجديد هو الأجور العالية لليد العاملة ، وعثورهم بسرعة على شغل مدرار بالكفاية يسمح لهم بالتوفير ويمكنهم من تملك الأرض .

أما الاجراء الثاني فكان منح القطع الأرضية بالمجان ، وهذا من شأنه أن يحدث نتائج مضرة ، كمساعدته على خلق مضاربات لا طائل تحتها ، وعلى انحطاط القيمة الأرضية ، وبذلك يلحق الأهالي خطر محقق منغير تعويض من حيث التوسع الاستيطاني .

[1]

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص ص 163، 164.

قانون الأحوال الشخصية والتجنيس
الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 14 جويلية 1865 م
ترجمة وتعليق تعريفي بالمرسوم: الدكتور مصطفى عبيد

صدر هذا القانون من طرف مجلس الشيوخ الفرنسي بالتاريخ المذكور على عهد الإمبراطور نابليون الثالث الذي حكم الجزائر من ديسمبر 1851 إلى غاية سبتمبر 1870. وقد كانت أفكار هذا المرسوم من أفكار مستشاره توماس (إسماعيل) أوربان، الذي أراد اخضاع الجزائر بأقل التكاليف لفرنسا وأخطر النتائج على الجزائريين. فقد واجه غلاة المعمرين وعلى رأسهم وارني الذي كان صديقه قبل الاختلاف في طريقة اخضاع الجزائريين. فقد كان وارني محسوبا على المدنيين وكان من غلاة المعمرين، ومن دعاة اخضاع الجزائريين بالقوة والتعسف. بينما كان أوربان محسوبا على العسكريين وقد كان مترجما سابقا لدى الكثيرين منهم. وكان من دعاة اخضاع الجزائر اخضاعا سلسلا أساسه الانجذاب ومحبة الفرنسيين كما كان يسميها. اما اذا حاول الجزائريون الرفض أخضعهم بالقوة. وهدفه من أجل ذلك كان الوصول إلى دمج المجتمع الجزائري في الفرنسة بأقل التكاليف. وقد كانت مشروع اوربان اخطر من مشروع دعاة القوة. فالقوة لا تلد إلا القوة. بينما تخدير الأمة قد يقضي عليها. وهذا ما كان أوربان يعمل من اجله.
وقانون المواطنة والتجنيس هذا، يتكون من 05 مواد قليلة العدد كثيرة الخطر، ولذا حاولنا ترجمته ليستفيد منه الباحثون والطلبة وكل المهتمين. اما آثاره ونتائجه على الجزائريين -لا أقول إلى غاية 1962- بل إلى غاية الآن فهي كثيرة جدا وخطرة في الوقت نفسه. ولا يسعنا هنا ان نتطرق إليها أو نفصل فيها.
ترجمتنا لنص المرسوم:

Article 01

- L'indigène musulman est français, néanmoins il continuera à être régi par la loi musulmane.
- الأهلي المسلم فرنسي ولكنه سيظل خاضعا لأحكام الشريعة الإسلامية
- Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
- يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيشين البري والبحري، كما يمكن أن يُدعى إلى ممارسة وظائف وأشغال مدنية بالجزائر
- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français ; dans ce cas, il est régi par les lois civiles et politiques de la France.
- ويمكن، بناء على طلب منه، أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي

Article 02

- L'indigène israélite est français, néanmoins il continue à être régi par son statut personnel.

- الأهلي الإسرائيلي فرنسي ولكنه سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه
- Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
- يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيشين البري والبحري، كما يمكن أن تُدعى إلى ممارسة وظائف وأشغال مدنية بالجزائر
- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyens français ; dans ce cas, il est régi par la loi française.
- ويمكن، بناء على طلب منه، أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي

Article 03:

- L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.
- يمكن للأجنبي الذي يثبت ثلاث سنوات أقامة بالجزائر أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي

Article 04:

- La qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'âge de vingt et un ans accomplis ; elle est conférée par décret impérial rendu en Conseil d'État.
- لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المواد 1، 2 و 3 إلا بعد بلوغ سن 21 سنة كاملة وفقا لما ينص عليه المرسوم الامبريالي (الإمبراطور) الصادر عن مجلس الدولة.

Article 05:

- Un règlement d'administration publique déterminera :
- نص تنظيمي إداري سيحدد:
- les conditions d'admission de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer ;
- شروط قبول وترقية الأهالي المسلمين والأهالي الإسرائيليين في الخدمة بالجيشين البري والبحري
- les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes musulmans et les indigènes israélites peuvent être nommés en Algérie ;
- الوظائف والأشغال التي يتولاها الأهالي المسلمون والأهالي الإسرائيليون تكون بالجزائر
- les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte.
- ستكون هذه الصيغ وفق أحكام المواد 1، 2 و 3 من قانون سيناتوس كونسيلت

1

[1] على الموقع: https://www.academia.edu/.

UNIV. OF MICH.

LE CARDINAL LAVIGERIE

[1]

[1] Georges goyou, Op.cit.

[1]

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، مرجع سابق، ص 259.

استعمال طريقة سيبريوت (Cypriote) في القضاء على الجراد

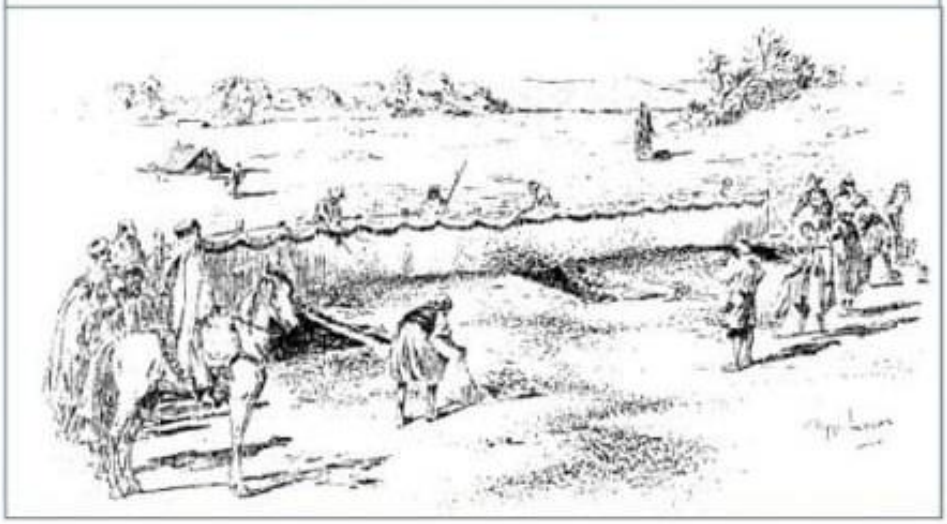

[1]

[1] صليحة علامة، الأحوال الصحية ...، مرجع سابق، ص 71.

صورة المجاعة في الجزائر

[1]

[1] صاري الجيلالي، الكارثة الديمغرافية، مرجع سابق، ص 163.

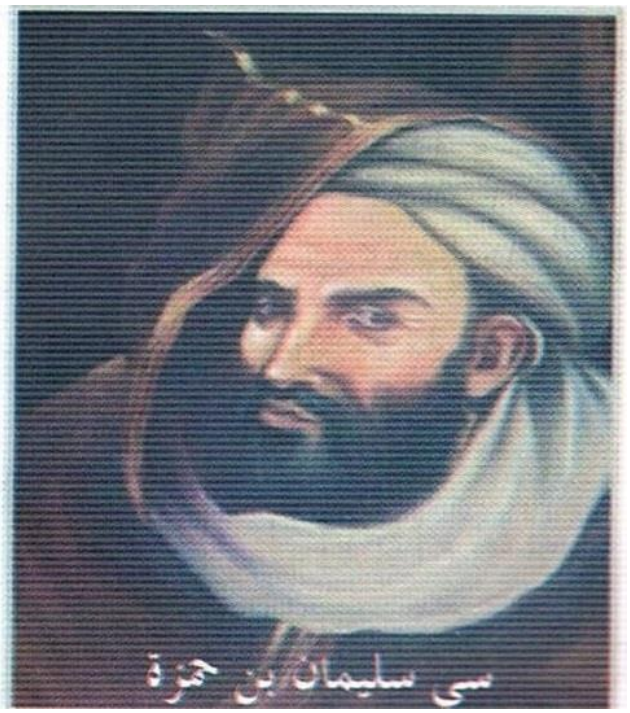

[1]

صورة الباشاغا محمد المقراني بطل مقاومة 1871م.

[2]

[1] إبراهيم المياسي، الإحتلال الفرنسي...، مرجع سابق، ص 439.

[2] بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871، مرجع سابق، ص 130.

قائمة المصادروالمراجع

أولا: المصادر

القرآن الكريم

1. بن خلدون عبد الرحمان ، **كتاب العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مجر)** ، دار الفكر ، القسم الأول ، بيروت ، 2000 .
2. صاري جيلالي ، **الكارثة الديمغرافية 1867-1868 بالجزائر**، تر: عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
3. المدني أحمد توفيق ، **هذه هي الجزائر**،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، دط ، 1957 .
4. الورثلاني الحسين ، نزهة الأنصار في فضل علم التاريخ والأخبار ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر ، 1908.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. بقطاش خديجة ، **التبشيرية في الجزائر 1830-1871**، دحلب، الجزائر، 1971.
2. بلاج بشير ، لونيسي إبراهيم ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ج1.
3. بن الحسن عبد الرحمان ، **الجغرافيا الطبية**، جامعة بن رضا، السودان، 2013، ط1.
4. بن خليف عبد الوهاب ، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار طليلطة، الجزائر، 2009، ط01.
5. بوحوص مالك ، **ثورة أولاد سيدي الشيخ** ،دار الغرب للنشر ،الجزائر ، 2009.
6. بودي حسن محمد محمد ، **ضمانات الخصوم امام القضاء في الشريعة الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006.
7. بورنان سعيد ، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 م- 1962 م (رواد المقاومة الوطنية في القرن 19 م)** ، دار الهلال ، الجزائر ، ط 2 ، 2004 .
8. بوضياف عمار ، **السلطة القضائية بين الشريعة والقانون**، دار الريحانة، الجزائر، د ت ن.
9. بوضياف عمار ، **الوجيز في القانون الإداري** ،دار ريحانة ، الجزائر ، د ت ن.
10. بوعزيز يحي ، **المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وأراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها**، الأصالة، 1976، العدد 33.
11. بوعزيز يحي ، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج1، ط2، د ن، الجزائر، 2009.

12. بوعزيز يحي ، **ثورة 1871، دور المقراني والحداد**، دار البصائر ، 2009، ط خ.

13. بوعزيز يحي ، **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 م** ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2009 .

14. بوعزيز يحي ، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

15. بوعزيز يحي ، **مواقف العائلات الأرستطقراطية من الباشاغا والمقراني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994.

16. بوعزيز يحي ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009.

17. بوكوشة حمزة ، **القضاء الاسلامي في الجزائر**، البصائر ، الجزائر ، السلسلة الثانية ، عدد ر 1 ، 1947 .

18. التميمي عبد الجليل ، **الفكر الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر خلال القرن التاسع عشر**، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، 1974، العدد 01.

19. تيران ايفون ، **المواجهات الثقافية في الجزائر الاستعمارية المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880**، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ط01.

20. حسين ممدوح ، **مدخل إلى تاريخ حركة التنصير**، دار عمّار، عمان، 1995، ط01.

21. حفيان رشيد ، **الكوارث الطبيعية وأثرها في الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2021.

22. خياطي مصطفى ، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر** ، تر: خيضري يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، دط، 2013.

23. خياطي مصطفى ، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، تر: خيضري يوسفي، دط، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013.

24. راشد زينب عصمت ، **تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر** ،دار الفكر العربي،القاهرة، مصر.

25. ريسلير كميل ، **السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1830-1920)**، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، 2016، ط01.

26. الزبير سيف الإسلام ، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر، 1988.

27. زكي رابح ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية، الجزائر، إ ن إ، 2008.

28. زوزو عبد الحميد ، **تاريخ الاستعمارية والتحرر في إفريقيا وأسيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

29. زوزو عبد الحميد ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجز ائر المعاصر 1830-1900**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر،2009.

30. زوزو عبد الحميد ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجز ائر المعاصرة 1830-1900**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2009.

31. سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجز ائر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج 04، ط 01.

32. سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجز ائرية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،ج1 ، 1992.

33. سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجز ائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج 06، ط 01.

34. سعد الله أبو القاسم ، **خلاصة تاريخ الجز ائر المقاومة والتحرير 1830-1962)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007.

35. سعد لله أبو القاسم ، **تاريخ الحركة الوطنية 1830-1900**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، ج1.

36. سكال محمد ، **باسم الحضارة**، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

37. سيدي صالح حياة ، **البرلمان الفرنسي و قضايا الجز ائريين 1871-1895**، دار الهدى، الجزائر.

38. سيدي صالح حياة ، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجز ائريين 1871-1895**، م ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزاءر، 2012.

39. شارل أندري جوليان، **تاريخ الجز ائر المعاصر الغزو و بدايات الاستعمار (1827-1871)**، المعهد العربي العالي، ط1، دار الأمة للطباعة و للنشر و للتوزيع، الجزائر، 2008.

40. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجز ائر المعاصر**، تر : عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، بلبنان، 1982.

41. عبد الله مقلاتي ، **المرجع في تاريخ الجز ائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2015. 105.

42. عبيد مصطفى ، **الفكر الاستعماري الساسيموني في مصر والجز ائر 1833-1876**، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

43. العسيلي بسام ، **محمد المقر اني وثورة 1871 الجز ائرية**، دار النفاس، الجزائر، ط1، د س.

44. علي محمد محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر**، دار المعرفة، لبنان، د ت.

45. عليوان اسعيد ، **التنصير وموقفة من النهضة الحضارية المعاصرة في الجزائر**، ج2، أطروحة الدكتوراه في العقيدة، 2001.

46. عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة، الجزائر، 2002، د ط.

47. العنتري صالح ، **مجاعات قسنطينة**، تر: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

48. عيساوي محمد ، شريخي نبيل ، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830-1870**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

49. فركوس صالح ، **إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)**، منشورات جامعة باجي مختار، دط ، عنابة .

50. فركوس صالح ، **أصالة و تعريب مشروع فرنسا الصليبية و المجابهة الاسلامية** ، دار الكوثر للنشر ، الجزائر، دط ، 1991 .

51. فركوس صالح ، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي (المقاومة المسلحة 1830 م -1962 م)** ، دار العلوم ، الجزائر ، 2012 .

52. فركوس صالح ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1820-1925**، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2005، د ط.

53. قايد مولود ، **المقراني**، تر : سهيلة بربارة، منشورات ميموني، الجزائر، 2013 .

54. قداش محفوظ ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر: المعراجي محمد، طبعة المؤسسة الوطنية للنشر، منشورات ANEP، الجزائر، 2008..

55. قنان جمال ، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر "1836-1914"**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2006.

56. كاتب كمال ، **أوربيون أهالي ويهود الجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق**، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ط 01.

57. محسوب محمد صبري ، أرياب إبراهيم ، **الأخطاروالكوارث الطبيعية الحدث والمواجهة**، دار الفكر العربي، مصر،

58. محمد الشريف ولد الحسين ، **من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال (1830_1962)**، دار القصبة ، الجزائر ، 2010 .

59. محمد الطاهر وعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904 "دراسة تاريخية تحليلية"**، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

60. محمد صبري محسوب، **الجغرافيا الطبيعية أسس ومفاهيم حديثة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1996.

61. مريوش أحمد ، **الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومة، الجزائر، ط ن ت، 2006.

62. مقلاتني عبد الله ، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2014.

63. منور العربي ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 ، دار المعرفة ، الجزائر، 1995.

64. مياسي ابراهيم ، **احتلال الفرنسي للصحراء 1837-1912**،منشورات لمتحف الوطني للجاهد ، الجزائر، 1996 .

65. مياسي ابراهيم ، **التوسع الاستعماري الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996 .

66. الميلي مبارك محمد الهلالي ، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، ج 1 ، (م ، و ، ك) ، 1989 .

67. الميلي محمد ، **الشيخ مبارك الميلي "حياته العلمية ونضاله الوطني"**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ط 01.

68. نوشي اندري ،ايف لاكوست نأندري برينان ،**الجزائر بين الماضي و الحاضر "إطار نشأة الجزائر المعاصرة و مراحله ، تواريخ اسطمبولي و آخرون"** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية ، 1984.

69. وشن مزيان ، **مجانة عاصمة إمارة المقرانيين (ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري القرن 16 م -19 م)** ، دار الكتاب العربي ، (ب ، م ، ن) ، 2007.

II. المجلات:

1. مدور خميسة ، **أمرية 7 مارس 1944 والمعالجة الديغولية للمسألة الجزائرية**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ديسمبر 2021، المجلد 07، العدد 03.

2. رمضان بورغدة ،**جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر (1830-1892)** ، مجلة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ع4، 2009 .

3. حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19**، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، 2011، عدد 13.
4. إبراهيم لونيسي ، **مجاعة 1866-1868 في الجزائر خلال جريدة الحبش الاستعمارية**، المجلة الجزائرية للبحوث
5. الحواس الوناس ، الأوضاع الاجتماعية للجزائريين بين سنوات (1830 – 1930)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جانفي 2013، عدد 1.
6. بن الشيخ حكيم ، **المنظومة الصحية في الجزائر خلال فترة الاحتلال**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة الدكتور فارس يحي، المدية، الجزائر، 2010، مجلد 06، عدد 02.
7. علامة صليحة ، **الأوبئة المنتشرة والأمراض الشائعة في مقاطعة الجزائر 1830-1930**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2014، مجلد 06، عدد 02.
8. يمينة مجاهد، **السياسة الصحية الاستعمارية في الجزائر خلال الحقبة الكلونيالية**، مجلة المرأة، جامعة وهران، الجزائر، 2011، عدد 01.
9. سيدي محمد رامي ، **دور الاستعمار الفرنسي في تفشر الأمراض والأوبئة بالجزائر خلال القرن 19 م**، مجلة عصور جديدة، ع 4، ديسمبر 2020/1442.
10. بن صحراوي كمال ، **مجاعة 1868 بالجزائر خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية**، مجلة العصور الجديدة، ، وهران، الجزائر، أفريل 2017، مجلد 07، عدد 26.
11. كعوان فارس ، **ازمة التغذية وتغذية الازمة في الجزائر سنتي 1867-1869 في ضوء بعض الوثائق والمصادر المحلية**، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة المسيلة، جوان 2019، م3، ع1.
12. بلعزوز العربي، **تأثير الحملة التنصيرية على اليتامى الجزائريين خلال المجاعات. 1867 و1868 منطقة الشلف أنموذجا**، مجلة صور جديدة، وهران.، الجزائر، ماي 2010.
13. مياسي ابراهيم ، **ثورة أولاد سيدي الشيخ**، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، عدد 3، د م ن، 1995.
14. الشيخ أبو عمران ، **الأسقف لافيجري ونشاطه التبسري في واد الشلف 1867- 1892**، جريدة الأصالة، جويلية – أوت 1980، عدد 83-84.

III. الأطروحات والمذكرات :

1. بوطبة لخضر ، **أسرة أولاد مقران خلال العهد العثماني (1818 م -1337 م)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ، قسم التاريخ ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، 2005 م -2006م .
2. بوغدادة الأمير ، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء – أنموذجا-** ، مذكرة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2008.
3. روابحي العياشي ، **أسرة المقراني وعلاقتها بالإدارة الاستعمارية 1837 م- 1871 م** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 2008 .
4. سعيدان جمال الدين ، **الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1830-1919)**، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
5. عالم مليكة ، **التنظيم القضائي الثوري (1954-1962)"الولاية الرابعة نموذجا"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2014.
6. عبد القادر قندوز ، **الطب والأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي (1830-1914)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلاني اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2012.
7. كمال بيرم ، **الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1854)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011..
8. لونيسي ابراهيم ، **القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870)**،مذكرة ماجيستير، د ج، 1994.
9. مرجاني عبد القادر ، **السياسة الفرنسية ودورالمستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.
10. معاشي جميلة ، **الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16 م إلى القرن 19 م** ، رسالة ماجستير معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، 1990 - 1991 .

IV. القواميس والمعاجم:

1. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1991.
2. جبران مسعود، **الرائد (معجم لغوي عصري)**، دار العلم للملايين، لبنان، 1992، ط 07.
3. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ج1.
4. الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ن ت، 2005، ط 08.

5. عبد المالك مرتاض ، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983.

V. الملتقيات والندوات:

1. كمال خليل ، **ملاحظات طبية عن الجزائر اثناء القرن 19م لشارل اميل ألكس**، الملتقى الوطني الخامس تاريخ اعلام مسيلة، جامع محمد لامين دباغين، سطيف، الجزائر، 2017.

VI. المواقع الالكترونية:

1. https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/
2. https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/
3. https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/
4. https://www.napoleon.org/jeunes-historiens/napodoc/napoleon-iii-empereur-des-francais-1808-1873/
5. https://www.britannica.com/biography/Patrice-de-MacMahon
6. https://www.academia.edu/

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Paul estienne, **histoire complete du matechal** , prèsedent de la repeblique francaise, libraire universelle d'abfred dequesne, paris.
2. Dh firinne, eugenne o'curry, **life of marshal macmahon duke of magneta** , prinded and published at the crishman, 2007, dublin.
3. Fredéric Rigaud, le marèchal de macmahon louis gibaud, libraire- editeur, France.
4. Jacque silvestre de sacy, le maréchal de macmahon duc de lagebta (1808-1893), mes editions inter-nationales, paris,1960.
5. Spillmann (general g) « napoléon III » et le royaume arabe d'algèrie ' travaux et memoires de l'academie de science d'autr-mex, nouvelle sèrie n03, paris,1975.
6. Jacques lambert : manuel de legislation algèrienne maison de livres, alger, 1952.
7. Jaudith surkis, **propriété, polygamie et statue personnel en Algérie coloniale 1870-1873**, revue d'histoire du XIXe siècle [en ligne], 2010.
8. de peyre, **administration des communes mixte (1881-1884),** .

9. Gouvernement général civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884** , imprimerie de l'association ouvrière, Alger, sans date.
10. Rene tilloy, **le regime municipale en algérie etude sur lorganisation actuelle** , imprimerie administrative gojosso , alger ,1897 .
11. Anonyme, **Les communes mixte et le gouvernement des indigènes en Algérie**, les Augustin challamel, editeur librairie martime et colonial de paris, paris, france.
12. Ousnoy Ferdinand , **algérie**, libraire fuane , paris 1885 .
13. Vialatte Paul , **Des impôts directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879.
14. Auguste Verrier, **Droit français: de la Circonscription et du nom des communes. Étude sur le titre 1er de la loi municipale du 5 avril 1884**, Thèse pour le doctorat soutenue le 19 juin 1893, Faculté de Droit de Lyon, Typographie et lithographie E.Nicolas, Lyon.
15. Edcard Rouard de Card, **la représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A.Pedone éditeur, Paris.
16. Cambon Jules, **gouverneur général de l'Algérie "exposé de la situation générale de l'Algérie"**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895.
17. Benakzouh chaabane , **la déconcentration an algerie du centralisme ou** 129**ecentralisme**, Alger.
18. Ancier Pierre (Capitaine), **La Conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, librairie militaire R.Chapilot et Cle, Paris, 1910.
19. Collot claud , **les institution de l'Algérie durant la période colonial 1830-1962**, France :édition de jnr, 1987.
20. ·Richard F, clarkes S, **J, Cardinal Lavigerie and the african slave**, Trade Trinity collège Oxford , London, 1943.
21. Anthon Phillips, **les grands catholiques des XIX XXXe siècle le cardinale Lavigerie 1825-1892**, publication lumière, 1923.
22. Georges goyou, **un grand missionnaire le cardinale Lavigerie**, librairie plon, 1925.
23. Boyer d'Agen, **le chargé de France devant la république**, Tolar libraire, éditeur parie.
24. Richard Antoni, **le cardinale Lavigerie primat d'Afrique archevêque Carthage et d'Alger 1825-1892**, 4eme Edition, Parie.
25. Francine de saugne , **Bordj Bou Arreridj , l insurrection de 1871** , edition de L'Atlanthrope paris , 1988.
26. L'abbé Burzet**, Histoires des désastres de l'Algerie 1866-1867-1868**, Algerie,1868.

27. **Lettre à la direction de l'œuvre des écoles d'orient sur l'emploi des affrontes pour les pauvres arabe**, recueil des lettres publiés.
28. louis Rin , **Marabout et khouans** , étude sur l'islam en Algérie , édition Adolphe Jourdan Alger , 1884 .
29. Louis Rin , **régime pénale de l'indigénat en Algérie** , le séquestre et la responsabilité collective , édition Adolphe Jourdan , Alger , 1883
30. Louis Rinn, **Histoire de L'insurrection de 1871 en Algérie**, Tom1, Art Kange Editions, Alger, 2013.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

لمحة تاريخية 8

الفصل الأول: سياسة ماكماهون في الجزائر 18

المبحث الأول: قانون سيناتوس كونسيلت 1865 19

المبحث الثاني : المراسيم القضائية و الإدارية 24

المبحث الثالث: حملة الكاردينال لافيجري التنصيرية 43

الفصل الثاني: مكماهون والجوائح الكبرى في الجزائر 51

المبحث الأول: الكوارث الطبيعية 52

المبحث الثاني: الأمراض والأوبئة 59

المبحث الثالث: المجاعة 1867-1868 67

الفصل الثالث: ردود الفعل المختلفة من سياسة ماكماهون في الجزائر 76

المبحث الأول: مقاومتي أولاد سيدي الشيخ والمقراني 77

المبحث الثاني: رد فعل المعمرين وانهيار النظام العسكري 100

خاتمة 106

الملاحق 109

قائمة المصادر والمراجع 120

فهرس المحتويات 131

الملخص

الملخص:

يتناول موضوع الدراسة الجزائر في عهد الحاكم مكماهون 1864-1870 أي فترة الإمبراطورية الثانية بالجزائر أي فترة حكم نابليون الثالث على عرش فرنسا، الذي بنيت سياسته من مختلف الميادين و إستهدفت المقومات الأساسية للمجتمع المحلي من خلال ضرب الدين الإسلامي، و محاربة اللغة العربية لتمكين المسيحية و الثقافة الفرنسية، إلى جانب محاولة طمس دور القضاء الجزائري الإسلامي و ذلك من أجل تكوين جيل من الجزائريين مطموس الهوية قابل للاندماج في فرنسا و لقد تسببت هذه السياسة في أزمة إقتصادية حلت بالبلاد من نتائجها مجاعة 1866-1865 و إنتشار الأمراض و الأوبئة.

لكن هذه السياسة الاستغلالية كانت في عهد الحاكم مكماهون لم تطبق في الواقع و لم تحقق مبتغاه و خاصة إستمرار المقاومة الشعبية الناجمة عن رفض الجزائريين لهذه السياسة القمعية.

الكلمات المفتاحية: باتريس دي مكماهون، سيناتوس كونسيلت، مجاعة، نابليون الثالث، لافيجري.

Abstract :

The study deals with Algeria during the reign of Governor General MacMahon, from 1864-1870, which was the Second Empire period in Algeria, i.e., the period when Napoleon III ruled France. His policies targeted various aspects of Algerian society, mainly by attacking Islam, fighting the Arabic language and promoting French culture and Christianity. This was done to create a generation of Algerians who would easily assimilate into France, which led to an economic crisis, famine, and epidemics, especially the 1866-1865 famine.

However, this exploitative policy by Governor General MacMahon was not effective as it faced resistance from the Algerian population who rejected this repressive policy.